الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١١**

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هوسيكو (ناميبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

خطاب السيد فيليب فوجانوفيتش، رئيس الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الجبل الأسود.

اصطحب السيد فيليب فوجانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيليب فوجانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فوجانوفيتش (تكلم بالانكليزية): إنه من دواعي الشرف والسعادة أن أرحب بانتخاب السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. أتمنى له عظيم النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة المعقدة التي تتصف بالمسؤولية وتمثل تحديا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الخالص واحترامي الكامل للسيد سرجان كريم، رئيس الدورة الثانية والستين، لإدارته الجمعية بنجاح خلال ولايته. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشيد بالأمين العام، السيد بان كي – مون وأن أشدد على دعمنا الكامل لجهوده في تعزيز موقف الأمم المتحدة بصفته عامل قيم في حل المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي الذي يتوسع باستمرار.

وإذا سمحت لي الجمعية الآن، أود أن أواصل الكلام بلغتي الأم.

(تكلم بلغة الجبل الأسود؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية)

وبوصفنا أحدث عضو في الأمم المتحدة، ترك الجبل الأسود بصمته على الساحة الدولية. لقد حصل على وضع الدولة منذ قرون، واستعاده ديمقراطيا في عام ٢٠٠٦. ومن جهتنا، لا يمثل وضع الدولة الحرية السياسية فحسب، بل أيضا المسؤولية السياسية. وهاتان صفتان نبحث عنهما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونجدهما في الأمم المتحدة: في روح ميثاقها وفي تعزيز الاحترام المتبادل والمساواة بين الأمم والشعوب.

وتقع تعددية الأطراف في جوهر النظام الدولي، وهي مصدر إلهام دوافع والتزامات قوية. ولهذا السبب، توفر الأمم المتحدة إطارا يُعتمد عليه في صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان والحريات، واحترام القانون الدولي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

واليوم، تمر المنظمة بعملية إصلاح ضرورية لا تمليها الإنجازات الكبيرة فحسب، بل تمليها بعض الانتكاسات كذلك، وحتى بعض الإخفاقات. ويدعم الجبل الأسود عملية إصلاح واقعية في الأمم المتحدة. وكدولة صغيرة، فإننا نهتم بوجه خاص بتعزيز سلطة الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

ومجلس الأمن في قلب عملية الإصلاح الشامل، ويحتاج إلى عملية تحوّل تأخذ في اعتبارها التمثيل الإقليمي العادل، والشفافية، وتحسين أساليب عمل المجلس. ويؤيد الجبل الأسود المفاوضات الحكومية الدولية. إننا نواجه، دون شك، عملية أكثر تحديا وتعقيدا، ولكن سوف يسعى الجبل الأسود للمساهمة فيها.

ولا يزال احترام حقوق الإنسان والحريات، وتحسين أحوال الأقليات والحقوق القائمة على أساس الدين، وتعزيز علاقات حسن الجوار، هو الأساس الذي يقوم عليه استقرارنا الوطني، بالإضافة إلى الاستقرار الإقليمي. ولذلك، تركِّز مشاركتنا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على سيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يزال الإعلان حيويا وقابلا للتطبيق حتى الآن، وإننا نتفانى تماما في تنفيذه، ونُصمّم على التمسك بقيمه ومبادئه. وتأييدا لذلك، تقدم الجبل الأسود بأوراق ترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

ولأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أحد الأهداف الرئيسية في سياسة الأمم المتحدة، فمن الطبيعي أن تعقد الدول الصغيرة والنامية، مثل الجبل الأسود، العزم على بذل جهود متضافرة نحو تحقيق هذه الأهداف. والجبل الأسود، إدراكا منه لجميع التحديات التي تواجه تنفيذ تلك الخطة، يشاطر الأمين العام رأيه بأن الحدث الرفيع المستوى الذي عقد بالأمس قد ساهم على نحو إيجابي في زيادة الالتزام بتحقيق الأهداف المرسومة.

والتحديات التي نواجهها اليوم، بما فيها المشاكل السياسية، وبؤر التوتر، والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان والحريات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وتدهور البيئة، وتغير المناخ، تتطلب ردا مناسبا وإجراء حاسما. ونعتقد أنه لا يمكن أن يتوفر الرد الفعال والدائم بغير العمل المشترك من جانب المجتمع الدولي برمته.

ولدى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل بلدي، تجارب هامة، وتحرّكها دوافع قوية لتقديم الدعم المستمر لتنفيذ توافق آراء مونتيري، في ضوء المؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة. وتؤثر التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في دينامية ونوعية السبل التي نعالج بها المسائل الأخرى، مما يجعل تنفيذ إعلان الألفية حتميا. ومن ثم، تتطلب الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان الأفريقية، التي نوقشت بإسهاب أثناء الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر، التضامن والدعم العالميين على وجه السرعة.

ويؤيد الجبل الأسود تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل المشاكل التي تسببت فيها أزمة الطاقة،

ولا سيما ارتفاع أسعار الأغذية في جميع أنحاء العالم. كما نؤيد تأييدا تاما اعتزام الأمين العام والأمم المتحدة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على المسائل الحيوية، مثل أسعار الغذاء والأمن الغذائي، بالإضافة إلى مسائل تغيّر المناخ والأهداف الإنمائية للألفية. والسبب وراء ذلك واضح: إن كل شخص يتأثر من جراء ذلك، ومن ثم فهو يلتزم بحل تلك المشاكل.

وفي ضوء ما تقدم، نوافق على الإجراء الذي اقترحته الأمم المتحدة في الإطار المتعدد الأطراف. ونشيد باعتماد إعلان روما المعني بالأمن الغذائي العالمي مؤخرا، ونعتقد بقوة أن اتخاذ إجراء دولي متكامل هو أفضل رد.

وبوصفنا دولة ذات شواغل إيكولوجية، يرحّب الجبل الأسود بإقامة علاقة تفاعلية بين الجوانب البيئية لحماية الموارد الطبيعية، من جهة، وإنتاج وتوزيع الأغذية العضوية، من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، يُشجع الجبل الأسود على تهيئة بيئة تجارية دولية لصالح صغار المنتجين والبلدان النامية. كما أن للشراكات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص بشأن مشاريع محددة، كأحد أوجه التعاون بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة في ميدان كفاءة استخدام الطاقة، أهمية خاصة بالنسبة لنا.

ولعدة أسباب، يشعر الجبل الأسود بالارتياح إزاء ديناميات عملياته المستمرة بشأن الإصلاح ونتائجها. لقد كان تعزيز الديمقراطية والمساواة والتسامح فيما بين الدول والشعوب، ولا يزال، هو مذهبنا السياسي. وتحرّكنا الرغبة في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وندلل على ذلك بشكل عملي في علاقاتنا مع جيراننا وشركائنا الإقليميين. كما أنها الأساس الذي يستند إليه الجبل الأسود في تحقيق التقدم في عملية التكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي.

وتقوم خطة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على مبادئ الديمقراطية واقتصاد سوقي نشط ومؤسسات كفؤة وسيادة القانون. وفي عملية التكامل يجري التشديد، بوجه خاص، على الديناميات والإطار الزمني اللذين يتحقق من خلالهما تقدمنا – في جميع المجالات، بما فيها مجال الإصلاح السياسي والتشريعي والاقتصادي ومجال الإدارة العامة.

وفي هذا العام، انضم الجبل الأسود إلى الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط. ونعرب عن تقديرنا للدعم الذي قدّمه شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي والأعضاء الآخرون في تلك المبادرة الهامة. والجبل الأسود على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمته والاضطلاع بدور فعال في تنشيط المشاريع في إطار تلك المبادرة.

ويتقدم الجبل الأسود خطوة إلى الأمام في سياسته الأمنية، التي ترتكز على التعاون المتعدد الأطراف، وذلك بهدف إنشاء إطار تشريعي لنشر أفراد الشرطة والأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لنا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وساهم الجبل الأسود في بعثات مماثلة منذ ما يزيد على ١٠٠ عام، في القرن التاسع عشر، وإننا الآن مستعدون لتنفيذ التزامنا مرة أخرى من أجل تلبية الاحتياجات الحالية اللازمة لتعزيز السلام والديمقراطية.

في الختام، أود أن أكرر التزام الجبل الأسود بالمساهمة في تقوية وتعزيز الأمم المتحدة في الجهود المشتركة التي نبذلها من أجل تحديد الاستجابات المناسبة على التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها العالم اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد فيليب فو يانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هايتي.

اصطُحب السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بريفال (تكلم بالفرنسية): قبل سنة فقط، أشرت في هذه الجمعية (انظر A/62/PV.6) أنني أنقل كلمات شعب عانى طوال ٢٠٠ عام معاناة شديدة نتيجة جميع أشكال الحرمان المادي وأوجه الضعف التام في مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية.

في ذلك الوقت، لم أكن أظن أنني سأجد نفسي مرة أخرى هنا اليوم، بعد مرور سنة على خلفية منظر مياه الفيضانات وهي تجرف أمامها مئات الأطفال والنساء والمسنين، ومئات الآلاف من المواطنين الذين وجدوا أنفسهم فجأة دون مأوى، وعشرات الآلاف من الأطنان من المحاصيل الزراعية التي دُمرت في ساعات قليلة، بالإضافة إلى الدمار الكاسح للهياكل الأساسية من قبيل شبكات الاتصالات، والأعمال الفنية، وأنظمة الري، والشبكة الكهربائية، وشبكة المياه، وغير ذلك من الهياكل.

وأشير إلى الأحداث الكارثية التي وقعت بعد أربعة أشهر من أول مظاهرات غاضبة قام بها السكان ضد الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية، وهي ردود أفعال قد تتكرر على نطاق عالمي تقريبا، كما لو أنها تعبّر عن صرخة جماعية للفقراء إزاء ما يحدث خارج نطاق أزمة الغذاء العالمية، نتيجة رفض الفقراء لنظام كانوا هم وحدهم الذين يدفعون فيه الثمن لفترة طويلة.

إن الدمار الذي سببته أربعة أعاصير متتالية في أقل من شهرين قد ألحق بهايتي أضرارا أعادتها سنوات عديدة إلى الوراء. لقد اختبرت تلك الأعاصير بشدة قدرتنا على المقاومة، ولا سيما حينما ندرك أنه يتعين على جميع الضحايا وأسرهم وكل تلك الأعمال التجارية، كبيرة أم صغيرة، أن يواجهوا مصيرهم بأنفسهم في حين ينتظرون من الدولة، والدولة وحدها، أن تساعدهم على الوقوف مرة أخرى على أقدامهم أو العودة إلى أعمالهم كالمعتاد. ولا توجد أنظمة مناسبة للتأمين على الأسواق تعوضهم عن الخسائر الناشئة عن ذلك الدمار الهائل.

وإني عاجز عن شكر الأمين العام لما أبدته منظومة الأمم المتحدة من مشاعر تعاطف عميقة تجاه شعب هايتي في أعقاب تلك الكوارث. إنني لا أستطيع أن أوفي وكالات الأمم المتحدة حقها في الشكر على التعبئة التي نظمتها على أساس تقديم المساعدة إلى أضعف الفئات ومساعدة الأسر المتضررة على معالجة المشاكل الأكثر إلحاحا.

كيف يمكنني أن أوفي البلدان الصديقة حقها في الشكر على مسارعتها إلى تعبئة مواردها وإمداداتها لتقديم المعونة إلى أبناء هايتي؟ كيف يمكننا الإعراب عن امتناننا في ضوء ذلك التعبير عن التعاطف ومبادرات التضامن العديدة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص في تلك البلدان الصديقة نفسها؟

ومثلما يتخلل السحب السوداء خيوط فضية، لا يسعني إلا أن أشير إلى حركة التضامن الهائلة التي تأتي حتى من داخل بلدنا، والتي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير

الحكومية، ولا ننسى بطبيعة الحال ملايين الهايتيين المقيمين في الخارج، في تعبئة لم يسبق لها مثيل، يسعون جميعهم للعمل معا في تآزر مع السلطات المحلية والوكالات المتخصصة التابعة للحكومة المركزية.

وبالرغم من المعاناة التي يتحملها الشعب الهايتي اليوم بسبب الأثر المتراكم للكوارث التي تحل به، لا يسعني إلا أن أتوجه بأفكاري إلى البلدان المجاورة مثل كوبا والجمهورية الدومينيكية والمكسيك، والبلدان الشقيقة في الجماعة الكاريبية، بل وحتى الدول الواقعة على الساحل الجنوبي للولايات المتحدة التي عانت أيضا من أضرار كبيرة نتيجة وقوع أول الأعاصير في هذا الموسم، وأشدد على أول الأعاصير في هذا الموسم. وهل يمكننا أن ننسى منظر الكوارث التي حلّت بالهند وبنغلاديش ومناطق أخرى في قارة آسيا؟

ومع ذلك، فإنه فيما عدا تلك الكوارث التي يمكننا، بكل سهولة، أن نعزوها إلى الطبيعة، كيف لنا أن نتجاهل كوارث أخرى نُسأل عنها، نحن البشر، بشكل مباشر من خلال الحرب والدمار اللذين ننشرهما بكل تصميم في مناطق مختلفة من العالم؟ وإلى كل المواطنين في تلك البلدان المتضررة جراء العنف الذي يتسبب فيه البشر، وجراء الكوارث الطبيعية، وإلى أسرهم وممثليهم هنا في هذه الجمعية أتوجه إليهم، بالنيابة عن الشعب الهايتي، بأطيب الأماني على ما يبدونه من شجاعة في جهود الإعمار التي يبذلونها وفي سعيهم من أجل تحقيق السلام والسعادة. ويمكنني أن أؤكد لهم شعورنا بالتضامن والأخوة في ذلك الجهد.

وبينما أحيي تلك الموجة الهائلة من الكرم تجاه بلدي وأعرب عن امتناني لذلك التضامن، وأدرك مدى أهمية الاحتياجات الفورية للمتضررين، لا يسعني إلا أن أوجه الانتباه إلى ما يثيره من شواغل إزاء أبناء هايتي. وأشعر بالقلق لأنني أعرف كيف تضرب مشاكلنا بجذورها بعمق في هذا الصدد. وأشعر بالقلق لأنني أخشى أن نفاذ ذلك التضامن في الموجة الأولى من التعاطف الإنساني ، سوف يتركنا، كما هو الحال دائما، نواجه وحدنا – وحدنا حقا – كوارث جديدة، لنجد أنفسنا كما لو كنا نمارس طقوسا خاصة، أي نكرر نفس ممارسات التعبئة.

وأشعر بالقلق لأن الهايتيين قد يجدون أنفسهم بمفردهم في ضمان تنفيذ المهمة الحقيقية الوحيدة التي يلزم التعهد بها اليوم، ألا وهي إعادة بناء البلد. يجب أن نعيد بناء القدرة الإنتاجية والنسيج الاجتماعي للبلد، ونجعل شبابنا يحلمون حلما جديدا، ونعطي الفقراء أملا جديدا، ونعطي لمواطنينا، من جميع التوجهات السياسية وجميع الطبقات الاجتماعية، ثقة جديدة. إننا بحاجة إلى مشروع لإعادة البناء ينبع من نهج منهجي وقادر على الاعتماد على تضامن حقيقي لتعبئة الموارد الضرورية اللازمة لتنفيذه.

ولهذا السبب، يخامرنا الشك فيما يتعلق بالمعونات الغذائية المستوردة والطريقة التقليدية التي تتم بها. وعلينا التخلي عن نموذج المؤسسة الخيرية هذا في نهجنا تجاه التعاون الدولي، لأن هذا النموذج لم يساعد قط أي بلد على الخروج من حالة التخلف.

لقد ساعد الأمريكيون الأصليون الذين عاشوا في بلدنا والأفريقيون الذين حلوا محلهم جزءا كبيرا من البشر على تكديس ثرواتهم الحالية. إننا عمال بسطاء يصقلنا العمل الشاق ويباركنا الإحساس القوي بالتجارة وتهيئة الفرص التجارية.

وإذا أراد المجتمع الدولي أن يفعل شيئا مفيدا للهايتيين، عليه أن يساعدنا على استخدام طاقاتنا. وقد يعود تحرير التجارة بالنفع على الإنسانية، وبخاصة على الفقراء الذين لديهم القدرة على الإنتاج للسوق الواسعة. ولكن

يجب أن يتم هذا التحرير من دون نفاق أو خداع أي فرد. ويجب تنفيذه على أساس قواعد واضحة وشفافة، تُطبق على كل فرد، ويجب أن تكون القوى التي تعزز تلك القواعد أول من يبدأ باحترامها.

إن وضع قدرات إنتاجية حقيقية والمحافظة عليها وممارسة التجارة في ظل ظروف عادلة يشكلان الظروف المبدئية التي قد تمكن الفقراء من التحرر من أغلال الفقر. وفي الوقت الذي تتفق فيه المعونة الإنمائية مع هذه المعايير، ستبلغ مكافحة الفقر والجوع بالفعل منعطفا هاما في عالمنا هذا.

وسنرى حينئذ أن الفقراء ليسوا على ذلك القدر الكبير من الفقر. سنرى أنه تتوفر لهم تلك الأصول التي لا تستخدمها بشكل كاف الأحزاب السياسية والمؤسسات والبرامج التعاونية. وندرك جميعا أن الأراضي والمنازل غير المسجلة التي يمتلكها الفقراء وأرباب الأعمال التجارية غير الرسمية التي يمارسونها هي أيضا رؤوس أموال يمكنها أن تدّور بشكل مشروع في الاقتصاد وأن تشارك في توليد ثروة جديدة.

وببساطة، يتعين أن يأخذ هذا النظام الشكل الرسمي. ويجب أن نمنح صكوك ملكية للذين يمتلكون تلك الأراضي والمنازل. كما يتعين أن تأخذ هذه التجارة الطابع الرسمي. وقد بدأت في إجراء المناقشات مع بعض شركائنا للتحرك بسرعة نحو التقييم الدقيق للاحتياجات الجديدة التي خلفها الدمار الذي لحق بهياكلنا الأساسية، بهدف تطوير خطة بناء شاملة، تستخدم كموصل للجهود التعاونية إلى بلدنا.

وفي يوم الثلاثاء الماضي، وبمناسبة افتتاح المناقشة العامة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة (الجلسة العامة ٥)، استمعت باهتمام بالغ إلى البيان الافتتاحي للرئيس. لقد كان إنشاء الأمم المتحدة فتحا مهما في تاريخ الكفاح الذي خاضته البشرية من أجل التوصل إلى علاج للفقر وبناء عالم يسوده السلام على أساس المساواة واحترام حقوق جميع الأفراد. ولا تزال المنظمة المكان المفضل لمناقشة مشاكل عالمنا والاستماع إلى أصوات الفقراء والذين تخلفوا عن الركب. ولا يمكننا أن نسمح بعرقلة عملها جراء عدم قدرتها على الأخذ في الحسبان أصوات الأغلبية. كما لا يسعنا أن نسمح بأن تنشأ وكالاتها لخدمة مصالحها الذاتية فحسب، جاعلة مهمتها الأساسية لتقديم الخدمات في المرتبة الثانية.

وأتفق مع الرئيس على أن منظمتنا تحتاج إلى إصلاح عميق لكي تصبح أكثر فعالية، وأكثر شفافية، وأن تكون ديمقراطية حقة. وإذا أخفقت الأمم المتحدة في تحقيق ذلك، فإنها تتعرض لاستياء الصغار وسخرية الكبار. إننا لا نريد ذلك في هذه الأوقات العصيبة المحفوفة بالترقب، حيث يتعرض كوكبنا لاختبار شديد عن طريق مزيج من الأزمات من كل الأنواع، وهي أزمات متعددة الأبعاد يعتمد حلها على قدرتنا الجماعية على التصدي لها بفعالية وإنصاف وتضامن.

إن الحوار الرفيع المستوى المعلن عنه بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، إذا ما تم تناوله بشجاعة وتصميم، سيضعنا على الطريق المفضي إلى تغيير هياكلها وأساليب عملها. ولا يمكن أن تكون هذه الإصلاحات إلا مصدر إلهام ونموذجا للبلدان الصغيرة، المنكوبة مثلنا بصعوبات طويلة الأجل، للقضاء على هشاشة المؤسسات والتوصل إلى الاستقرار السياسي، وسيادة القانون التي تؤدي دورها بشكل كامل.

وهذه الجمعية هي من بين الجمعيات التي أنيط بها مصير كوكبنا. إن العالم الذي يعاد تشكيله حولنا عالم أصبحت فيه الثروة والفقر غير محصورين داخل أماكن مغلقة، تفصل بينها حدود لا يمكن اختراقها. فتغير المناخ

ليست له حدود. كما تعتبر الفيروسات والأمراض زوارا مراوغين لا يحملون وثائق. ويشكل جوع الفقراء مصدرا للخطر، وسيظل يقض مضاجع الأغنياء.

والسؤال الذي يتعين علينا اليوم أن نسأله لأنفسنا بشكل جماعي هو ما يلي: هل سنهلك معا لأننا لم نكن قادرين على الاضطلاع معا بمهمتنا بشجاعة، أو هل سنتفق على تعبئة جهودنا لوضع خطة جديدة للإنسانية في شكل جديد من أشكال الحكم، يتحمل المسؤولية ويقوم على أساس التضامن، من أجل إنقاذ كوكبنا الجميل، ومنح أطفالنا فرصة بناء عالم أفضل؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصُطحب السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كالكوت ماتاس كيليكيلي، رئيس جمهورية فانواتو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فانواتو.

اصطحب السيد كالكوت ماتاس كيليكيلي، رئيس جمهورية فانواتو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كالكوت ماتاس كيليكيلي، رئيس جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كيليكيلي (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أتقدم بالتهاني إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه. لقد قرأت باهتمام بالغ تقرير الأمم المتحدة الإخباري عن انتخاب معاليه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأذكر جيدا ما قاله في ٤ حزيران/يونيه هذا العام، بعد انتخابه (انظر A/62/PV.99): وحتى يتسنى للأمم المتحدة أن تصبح أكثر فعالية، يجب أن تكون اسما على مسمى: أي منظمة أمم متحدة وليست منظمة أمم متفرقة، ناهيك عن منظمة أمم مستعبدة. ويجب أن تقف دولنا صفا واحدا في الكفاح لإرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة، والتصميم على الحفاظ على العالم من أجل الأجيال الحالية والقادمة، وإنقاذها من ويلات الحرب بين الدول الأعضاء ومن أعمال العدوان.

أود أن أهنئه وأن أهنئ نواب الرئيس على انتخابهم لقيادة الجمعية العامة. وأرى أن توقيت انتخاب السيد ديسكوتو بروكمان رئيساً للجمعية العامة في هذه الأيام العصيبة هو توقيت مناسب، حيث أنه زعيم بصفته رجل دين مسيحي وموظفا عاما وِرعا في جمهورية نيكاراغوا.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد سرجان كريم على قيادته الناجحة للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

إنه شرف كبير لي أن أكون أول رئيس لجمهورية فانواتو يخاطب هذه الجمعية، حيث أنها المرة الأولى التي يحضر فيها رئيس الدولة في فانواتو إلى الأمم المتحدة منذ انضمامنا إلى المنظمة في عام ١٩٨١. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام على تعيينه والتزامه الشديد بتنشيط الأمم المتحدة.

ويسعدني ويشرفني أن أقف أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين لأقدم إليها بعض العبارات والأفكار بالنيابة عن شعب فانواتو. قبل ٢٧ عاماً، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، أصبحت فانواتو العضو الـ ١٥٥ في أسرة الأمم المتحدة. وفي ذلك اليوم نفسه، قام أول رئيس وزراء

في دولتنا وأطولهم بقاءً في ذلك المنصب والأب المؤسس لها – الطبيب الراحل والقائد والقس، الأب والتر هاديي ليني – بمخاطبة هذه الجمعية باسم شعب فانواتو وكله فخر وتواضع وامتنان. وقد أعرب عن التقدير لدعم الأمم المتحدة من خلال الاهتمام والمساعدة الجادين من لجنة الـ ٢٤ الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

وقال الأب ليني إنه بسبب ذلك تحظى الأمم المتحدة بمكانة خاصة جدا في قلوب أفراد شعب فانواتو الدين يكنّون لها الاحترام. كما أعرب عن امتنان دولتنا لعدد كبير من البلدان المُمَثَّلة في الجمعية التي ساعدت أمتنا في مسيرتها الشاقة نحو نيل الاستقلال.

ومن نفس المنطلق، أدعو الأمم المتحدة إلى الاستمرار في السعي إلى تحقيق مصالح البلدان والشعوب التي تواصل كفاحها من أجل الحرية وتبوُّء مكان دائم لها بيننا. إن الأمم المتحدة هي المنظمة التي تضم أسرة دول العالم وشعوبه المستقلة وذات السيادة. ويجب عليها الوقوف بحزم لتعزيز السلام والأمن والمساواة في جميع أنحاء العالم.

لقد أقرت أغلبية البلدان في العالم بأن ظاهرة تغير المناخ هي واقع و لم تعد نظرية أكاديمية. وقد تكررت تلك الملاحظة دائما، من كيوتو إلى بالي.

إن ازدياد تواتر الكوارث الطبيعية وقوتها المدمرة يدقان ناقوسا مدويا يذكّرنا بتزايد هشاشة البيئة العالمية اليوم، حيث لا تحترم الظواهر الطبيعية أي حدود. وستعمل شدة وطأة الكوارث الطبيعية على تذكيرنا دائما بالتجارب القاسية التي يمر بها العديد من البلدان الجزرية والتحديات الإنمائية الحرجة التي تواجهها.

وأضم صوتي إلى زملائي من منطقة المحيط الهادئ في دعوتنا المجتمع الدولي إلى اتخاذ المزيد من الاجراءات المتضافرة في التصدي لتغير المناخ باعتباره مسألة أمنية. وما لم يتم عكس الاتجاه الحالي للاحترار العالمي عن طريق اتخاذ الإجراءات الدولية المتضافرة والمخلصة من خلال إطار الأمم المتحدة، فإن المياه ستغمر بعض البلدان الشقيقة لنا في منطقة المحيط الهادئ. وإذا وقعت هذه المأساة، فستكون الأمم المتحدة ودولها الأعضاء قد أخفقت في أداء أول وأبسط واجب لها تجاه عضو فيها وتجاه شعبه البريء، وكما تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠٠٣، شهدت فانواتو انتعاشا في النمو الاقتصادي بلغ معدله ٣,٢ في المائة بعد أن كان -٢,٦ في المائة و -٤,٧ في المائة عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي. واستمر هذا النمو في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، حيث بلغ معدل النمو ٥,٥ في المائة و ٦,٨ في المائة على التوالي، ويرجع ذلك أساسا إلى النمو في قطاع الخدمات، وعلى وجه الخصوص في السياحة.

وكما يعلم الأعضاء، فإن من الأبعاد التي تحدد مرتبة أقل البلدان نموا هو الاستعراض الذي يجريه مرة كل ثلاث سنوات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لقائمة أقل البلدان نموا بغية التوصية برفع البلدان من القائمة أو بإدراجها فيها. ومن ذلك المنطلق، أود أن أسترعي انتباه جمعيتنا إلى مسألة تثير قلقا بالغا لحكومة فانواتو وعدد آخر من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

إننا نرى أن القاعدة المتبعة حاليا لرفع البلدان من القائمة تثير مسألة منهجية يمكن حلها بسهولة إذا كانت الدول الأعضاء على استعداد للاعتراف بأهميتها بالنسبة إلى بلدان مثل فانواتو وغيرها من الدول في منطقة المحيط الهادئ. فنحن نرى أن قرار رفع بلد ما من القائمة يجب أن يعني ضمنا الاعتراف دون جدال بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام المحرز في هذا البلد. والمعايير التي تعول عليها الأمم المتحدة في التوصل إلى هذا القرار هي عموما سليمة وعادلة،

وسأذكرها بإيجاز: أولاً، من المتوقع أن يحقق البلد ارتفاعا في نصيب الفرد من الدخل؛ وثانياً، من المتوقع أن تحرز الأصول البشرية أو رأس المال البشري في هذا البلد تقدما كبيرا؛ وثالثاً، يجب أن يكون البلد قد حقق قدرا أكبر من القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية – وبعبارة أخرى، أن يكون قد أصبح أقل ضعفا اقتصاديا.

ويُوصى برفع بلد من القائمة إذا حقق أي معيارين من تلك المعايير الثلاثة. وبعبارة أخرى، فإن القاعدة المتبعة لرفع البلد من القائمة توحي ضمنا بأن جميع المعايير الثلاثة لها نفس القدر من الأهمية. وإذا تجاوز نصيب الفرد من الدخل في بلد ما، مهما كان ضعيفا، مستوى الـ ٩٠٠ دولار، وهو أمر ليس من الصعب تحقيقه في دولة صغيرة، وتمكن من تحسين رأس المال البشري، فمن المفترض أن ذلك البلد قد أصبح أقوى هيكليا وبات الآن جاهزا لمواصلة جهوده الإنمائية دون أن يُعامل معاملة أقل البلدان نموا.

وترى فانواتو وغيرها من بلدان المحيط الهادئ أنه من الأهمية بمكان إعطاء معيار الضعف الثقل الرئيسي وأن يكون هو بالتالي الفيصل. والواقع أن هذا هو المعيار الوحيد الهام في نهاية المطاف بالنسبة إلى الدول الصغيرة والضعيفة مثل بلادنا.

وتعتبر فانواتو وغيرها من بلدان المحيط الهادئ مؤهلة لرفعها من القائمة بناء على ما حققته من تحسين في نصيب الفرد من الدخل وتحسين الأصول البشرية. وهي لا تزال من بين أكثر البلدان ضعفا في العالم، على الصعيدين الاقتصادي والبيئي معا، ويجب على الأمم المتحدة أن تعترف بذلك. وقد تُرفع بلداننا من قائمة أقل البلدان نموا لأنها حققت زيادة في نصيب الفرد من الدخل، حتى وإن واجهت استدامة ذلك الدخل دائما التحدي المتمثل في الضعف الشديد لاقتصادات الدول الجزرية أمام الصدمات المتمثلة في الأعاصير المتكررة والزلازل والانفجارات البركانية وارتفاع مستوى سطح البحر.

وتذكرنا الأعاصير التي اجتاحت هذا الجزء من العالم في الآونة الأخيرة بالتأثير المدمر لهذه الظواهر الطبيعية على عملية التنمية في البلدان الجزرية وأقل البلدان نموا. وقد يعلم الأعضاء أنه لا يزال يتم تجاهل ''المفارقة الجزرية'' – عندما يلقي الرخاء النسبي بظلاله على الضعف الشديد – على الرغم من النداءات المتكررة لإصلاح قاعدة رفع البلد من القائمة الذي من شأنه أن يجعل الضعف المحدود شرطا لا بد منه أو معيارا إلزاميا.

وهذه ليست المرة الأولى التي تدعو فيها فانواتو الأمم المتحدة، خلال مخاطبتها الجمعية، إلى إصلاح الطريقة التي يتم بها تحديد أقل البلدان نموا. فقبل حوالي ١١ عاما، في عام ١٩٩٧، دعا أحد رؤساء الوزراء السابقين إلى مراجعة عاجلة لمعايير الرفع من القائمة، وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى إدخال معيار الضعف، وهو تحرك عادل وسليم من جانب المنظمة.

إنني أكرر نداء فانواتو لإصلاح قاعدة الرفع من القائمة وأود أن أؤكد أن الإصلاح الذي ندعو إليه هو إصلاح بسيط ومعقول ويمكن بسهولة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أن يعتمداه دون تغيير العناصر الرئيسية للمنهجية المعمول بها. ونرى أن الوقت قد حان لتغيير الأمم المتحدة موقفها من خلال جعل المعيار نفسه هو المعيار الأسمى، حتى لا يعاد تصنيف بلد ضعيف للغاية رغما عنه ويكون عرضة للحرمان من مستوى الدعم الميسر الذي لا يزال بأمس الحاجة إليه. وهذا الإصلاح من شأنه أن ينصف البلدان التي لم تحقق التقدم الهيكلي المنتظر.

كما نحث خبراء لجنة السياسات الإنمائية على النظر بجدية في جدوى القيام بالزيارات القطرية لإجراء التقييم

المباشر للتجارب الإنمائية في البلدان المتضررة بدلا من تقديم استنتاجات بشأن مؤشرات إحصائية تكون نظرية وغير دقيقة.

في عام ٢٠٠٤، أنشأت حكومة فانواتو لجنتها الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، والتي اعتمدت خطة عمل لتنفيذ هذه الأهداف. وقد خلصت اللجنة في تقريرها الأول الصادر عام ٢٠٠٥ إلى أن إمكانية تحقيق فانواتو للأهداف الإنمائية للألفية أو الغايات الخاصة بها هي بين المحدودة والمتوسطة. وقد يعزى ذلك إلى ضعف الروابط بينها وبين أولويات الحكومة وعدم تخصيص موارد كافية لتنفيذ خطة العمل.

ومع ذلك يسرنا أن نبلغكم أنه، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تسعى فانواتو إلى وضع آليات لتفعيل استراتيجياتها القطاعية من خلال تحديد المسائل الرئيسية والتدخلات اللازمة لمعالجتها، ومن خلال تحديد تغطية هذه التدخلات وتكاليفها. ونحن نرى أنه إذا نجحنا في القيام بذلك، فسنتمكن من تسريع التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه بحلول عام ٢٠١٥ ستتمكن فانواتو من تقديم تقرير أكثر إيجابية إلى الجمعية.

وفي مؤتمر قمة الألفية، قام رئيس وزراء فانواتو آنذاك، الأونورابل باراك سوبي ماوتماتي، بدعوة الأمم المتحدة إلى استعراض شرعية إقدام الأمم المتحدة في عام ١٩٦٢ على إقرار اتفاق نيويورك لإدارة ما يسمى عهد الاختيار الحر في بابوا الغربية.

إن ميثاق الأمم المتحدة يكرس المبادئ التي ما زالت المنظمة تهتدي بها في جهودها في عملية تحقيق المصير. وهذه الظاهرة تدعو إلى الاعتراف بالحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف للشعوب والأقاليم التي ما زالت تحت الحكم الاستعماري في تقرير مستقبلها واحترام هذه الحقوق. إننا لا نستطيع مناصرة الديمقراطية إذا ما استمرت الأمم المتحدة في التزامها الصمت إزاء قضية بابوا الغربية، والتي تشارك فيها الأمم المتحدة نفسها.

وهناك قضية ذات أهمية وطنية بالغة وهي مسألة تقديم التقارير عن توسيع الجرف القاري إلى الأمم المتحدة. وأسوة بدول صغيرة أخرى، فإن القيود على القدرة التقنية والموارد المالية قد أعاقت تقدمنا في تقديم التقارير، ولذا نطلب أن تنظر الأمم المتحدة في تمديد الموعد النهائي لتقديم هذه التقارير كي تتمكن بلدان مثل فانواتو من المشاركة في العملية مشاركة تامة. ونطلب التفهم من شركائنا في التنمية ونحثهم على النظر في توفير التمويل لتلك العملية الهامة.

وهناك قضية جانبية لمسألة توسيع الجرف القاري فيما يتعلق بفانواتو وهي أن هناك نزاعا بين فانواتو والجمهورية الفرنسية، السلطة المستعمرة السابقة، بخصوص جرفنا القاري إلى الجنوب من بلادنا.

وبالنسبة لمسألة الإصلاحات في الأمم المتحدة، نعتقد أنه كي نجعل المنظمة منظمة ديمقراطية حقا، فإن الإصلاحات أساسية لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للدول الأعضاء بأسرها. وفي هذا المجال، نعتقد أن اليابان والهند تستحقان العضوية الدائمة.

وفي هذه المرحلة الحاسمة التي تتسم بالأزمات العالمية، أتذكر القول المأثور الذي تستند إليه أسس الأمم المتحدة. وقد نُقل عن كتاب النبي العظيم ميخا ومحفور في جدران المقر الدائم للأمم المتحدة:

> ”وسيحولون سيوفهم إلى محاريث ورماحهم إلى مناجل. ولن تُشهر أمة سيفا في وجه أمة، ولن يتعلموا الحرب بعد الآن“ (الكتاب المقدس، ميخا ٣-٤).

وليس من الصدفة أن موضوع هذه الجمعية هو ظاهرة أوضح بكثير من هذه الكلمات النبوية، والتي تجاهلتها الأمم المتحدة على مدى السنين. وبصفتها أحد أصغر الأعضاء في أسرة دول الأمم المتحدة، تؤكد فانواتو من جديد التزامها ببناء السلم والأمن العالميين. وما زلنا ملتزمين أيضا بدعم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كمساهمة متواضعة منا لهذه القضية النبيلة.

وفي الختام، نرحب بالعام ٢٠٠٩ بوصفه السنة الدولية للمصالحة. ونأمل جميعا ونتضرع أن تكون هذه السنة وقتا للحلول الوسطية وحسن النوايا السياسية الحقيقية. ونشجع جميع أعضاء أسرتنا الدولية على الاقتراب من عام ٢٠٠٩ بقلوب مفتوحة. وإذا أردنا وقف موجة التوتر والعداوة يجب علينا أن نتحلى بالشجاعة لحل خلافاتنا وأن نلتقي في المجالات التي تعزز الدور الذي تقوم به هذه المنظمة النبيلة في بناء السلام والتنمية.

وختاما، أود أن أعرب عن تقدير حكومة فانواتو لجميع شركائنا في التنمية الذين ساهموا بسخاء في جهود فانواتو الإنمائية. ونود أن نشكر بصورة خاصة أستراليا والصين والاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. ونود أيضا أن ننوه بدعم الشركاء الآخرين، بما في ذلك الهند وتركيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وكندا، وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بو (جامايكا).

إننا نعيش في أوقات عصيبة. لقد خلقنا الرب، وأودع في أيدي زعماء العالم مسؤولية كفالة أن يكون العالم عالما آمنا ومنصفا لجميع شعوبه وأبنائه. إن مصير العالم في أيدينا. ويجب أن يكون هذا مصدر إلهام لنا.

ليبارك الله الأمم المتحدة. وليبارك الله هذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ليباركنا الله جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد كالكوت ماتاس كيلكيلي، رئيس جمهورية فانواتو، إلى خارج الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد غابرييل نتيسيزيرانا، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد غابرييل نتيسيزيرانا، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد غابرييل نتيسيزيرانا، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نتيسيزيرانا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين، بالنيابة عن فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، وعن وفد بلادي بأسره، في تقديم أحر التهاني للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه بجدارة للرئاسة. ونود كذلك أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

ونود أيضا أن نشيد عن جدارة بسلفه، السيد سرجان كريم، على الكفاءة والحكمة اللتين قاد بهما عمل الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وننتهز هذه الفرصة كذلك لنتقدم بالتهنئة مرة أخرى للسيد بان كي - مون على المهارة والدينامية التي يدير بهما دفة أعمال منظمتنا. ونود أيضا أن نشيد إشادة خاصة بتفانيه الدؤوب من أجل قضية السلام والتنمية في بوروندي ونحن نحاول تعزيز السلام والاستقرار.

وأخيرا، أود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

تنعقد الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة في وقت يتمتع فيه شعب بوروندي أخيرا بنهاية الحرب بين جيش الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. ويجلس ممثلو الطرفين إلى نفس الطاولة منذ أيار/مايو، حيث يسعون إلى تحديد الطرق والوسائل لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقّع في تنزانيا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. واسمحوا لنا أيضا أن نشكر المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومبادرة السلام الإقليمية المعنية ببوروندي لمشاركتها في إعادة قادة حركة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي. وننتهز هذه المناسبة أيضا لندعو هذه الحركة إلى أن تلتزم بحزم بعملية السلام، ولا سيما من خلال وضع حد لممارستها في إكراه السكان المحليين على تزويدها بالمقاتلين. ومن جانبها، تؤكد حكومة بوروندي من جديد أنها لن تدخر جهدا لضمان إحراز تقدم في العملية السلمية.

إن هذه الدورة تنعقد بعد ثلاث سنوات من إنشاء المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في بلدنا، وهذه هي المرة الأولى في تاريخنا التي تدوم فيها حكومة منتخبة لمدة أكثر من ثلاث سنوات. وهذه مرحلة هامة في الديمقراطية. ويرحب الشعب بصورة عامة والحكومة بشكل خاص بهذا الإنجاز الكبير.

وبفضل دعم لجنة بناء السلام بصورة خاصة، شرعت حكومة بوروندي من توّها، وفي جميع أنحاء البلاد، في وضع أطر للحوار بين شركاء بوروندي في المجالات الاجتماعية والسياسية، وهم قادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. إنهم يتبادلون وجهات النظر بشأن التحديات الحالية التي تواجه بلدنا وذلك من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها الديمقراطية في بوروندي. وفي إطار التشجيع على نظام سليم للعدالة والمصالحة الوطنية، ستنظم الحكومة قريبا انتخابات على صعيد البلاد بشأن الآلية اللازمة للعدالة الانتقالية.

إن حكومتنا ملتزمة باحترام حقوق الإنسان بجميع أشكالها التزاما قويا. وهذا ليس بالمهمة السهلة في بلد خرج مؤخرا من حرب أهلية دامت أكثر من ١٥ عاما. ومع ذلك، تم اتخاذ عدد من التدابير ويجري اتخاذ تدابير أخرى. وسنشرع عما قريب في تشكيل لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ومحفل وطني للأطفال. وعلاوة على ذلك، هناك مدونة جديدة للقوانين الجنائية تنص على عقوبة شديدة على العنف الجنساني معروضة على البرلمان، والذي يعمل الآن بصورة طبيعية. وفي السياق ذاته، أنشأت الحكومة مراكز تنسيق لحقوق الإنسان في جميع الإدارات الوزارية وتقدم التدريب في هذا المجال وفي مجال ثقافة السلام.

وأنوِّه بأن الأمن في بوروندي جيد بصورة عامة في جميع أنحاء أراضينا الوطنية، لكننا نواجه أشكالا معينة من انعدام الأمن ترتبط بالهجمات وأعمال القتل نتيجة للسرقات المسلحة والمنازعات على الأراضي. وللسيطرة على هذه الظاهرة، بدأت الحكومة في نزع سلاح السكان المدنيين.

وهذا إجراء هام وصعب، لا سيما وأن هناك عددا كبيرا من الأسلحة في أيدي المواطنين. ونحن مقتنعون بأنه إذا لم يتم إخراج هذه الأسلحة من نطاق التداول وتدميرها سيتعرض السلام والأمن للخطر باستمرار. ولذلك نحن نعتمد على دعم شركائنا في التنمية لاستعادة جميع الأسلحة والذخائر، خاصة عندما يستكمل مقاتلو حركة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطني عملية الإدماج.

في الواقع، ورغم أن بلدنا يعمل جاهدا للتعافي من الآثار المدمرة للحرب الأهلية، ما زال ناتجه المحلي الإجمالي بين أدنى المعدلات في العالم. لقد انخفضت قوة السكان الشرائية وزاد الكساد بسرعة، لا سيما نظرا للظاهرة الدولية للزيادة في أسعار الأغذية والمنتجات النفطية بشكل عام.

وفي سياق مختلف، قمنا مؤخرا بتنظيم تعداد وطني للمساكن والسكان من شأنه أن يوفر لنا بيانات موثوقة، وسيكون من الصعب بدونها تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. وسوف تسمح نتائج التعداد للحكومة بتحسين صياغة السياسات المدرسية والصحية، والتي نوليها اهتماما خاصا، كما هو واضح من التدابير التي اتخذتها لتوفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة والنساء عند الولادة، وكذلك التعليم الأساسي المجاني.

وقامت الحكومة بالتفاوض والشروع في إصلاحات اقتصادية كلية وهيكلية يدعمها شركاؤنا في التنمية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وخصخصة المؤسسات التجارية التابعة للدولة والإدارة المصرفية والمالية التي تتواءم مع النمو المستدام.

إن الحكومة عازمة على محاربة الفساد والتهرب الضريبي، وعلى تعزيز الشفافية الحقيقية في إدارة الصحة العامة. واسمحوا لي أن أذكّر بأنه قد تم سنّ قانون لمكافحة الفساد ويمارس الآن لواء لمكافحة الفساد عمله. وتقوم هيئة الرقابة العامة هذه بدورها ونحن نرحب بالمساهمة الكبيرة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني.

وترحب بوروندي بتصديق تسعة من أعضاء المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وسنسعى طبعا إلى اتخاذ التدابير لضمان أن تصدق جميع الدول الأعضاء على هذا الميثاق.

ونود أن نذكّر بأن بوروندي قد انضمت إلى جماعة شرق أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي الوقت الذي أخاطب فيه هذه الجمعية، هناك تسعة من أعضاء البرلمان البوروندي يمثلون بلدي في الجمعية التشريعية للجماعة. ويشكّل هذا التكامل تحديات معينة لشعب وحكومة بوروندي، خاصة فيما يتعلق بالإنشاء الوشيك لسوق مشتركة واتحاد جمركي، ويتوّج هذا التكامل بإنشاء اتحاد سياسي. وننتهز هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، والتي تتفهم الصعوبات التي يواجهها بلد خارج من صراع، مثل بوروندي، وقامت بتنفيذ تدابير لمساعدتنا على التكامل. ونعوّل كذلك بالطبع على دعم شركائنا في التنمية لمساعدتنا في جميع مجالات التكامل التي نعتبرها استراتيجية للاستقرار السياسي وتنمية بلدان المنطقة دون الإقليمية

إن صون السلام والأمن مهمة متعددة الأبعاد وتواجهها الكثير من التحديات المطلوب من منظمتنا أن تتصدى لها. وتشمل هذه التحديات منع نشوب الصراعات وحلّها ومكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة الفقر والجوع والمرض ، بما في ذلك وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز .

وتعمل الأمم المتحدة على حشد العديد من الجهود والموارد لمواجهة تلك التحديات. ولئن كان صحيحا أنه تم إنجاز قدر كبير من التقدم، لا يزال يتعين على منظمتنا أن تبذل المزيد لأن الدرب أمامنا لا يزال طويلا. كما ينبغي لنا أن نشير إلى أن الصراعات الدموية ومراكز التوتر الساخنة لا تزال قائمة، بما في ذلك الصومال ودارفور والعراق وأفغانستان والشرق الأوسط، إلى آخره. والإرهاب آخذ في الاستفحال طوال الوقت ويتسبب في مقتل عدد أكبر مما تخلفه الحرب التقليدية. ولكن ينبغي ألاّ تثبط عزيمتنا. بل على العكس من ذلك، يجب على منظمتنا أن تظهر قدرتها على منع نشوب هذا النوع من الصراعات وأن توفر سبل العلاج الفعالة للعلل التي تهدد الإنسانية.

ولقد قررت بوروندي، باسم التضامن الدولي، تقديم مساهمتها المتواضعة في سبيل حل بعض تلك الأزمات، وذلك من خلال توفير المراقبين العسكريين وضباط الشرطة في دارفور وكوت ديفوار، والوحدات العسكرية لحفظ السلام في الصومال ضمن إطار العمليات التي أنشأها الاتحاد الأفريقي.

ورحبت بوروندي ترحيبا حارا بالتحدي العالمي المتمثل في الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت عام ٢٠٠٠ وأعيد التأكيد عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ويسرنا أن نبلغكم بأن بوروندي تحقق النجاحات التي تستحق الدعم من خلال سياستها لمجانية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية للأطفال دون سن الخامسة والنساء في حالات الولادة. وبينما نشكر البلدان والشعوب على المساعدة الكبيرة التي ما برحت تقدمها لنا منذ بدء تطبيق هذه السياسة عام ٢٠٠٥، نود أن ندعو إلى التضامن الدولي لأن هذه السياسة تتطلب موارد حكومية كبيرة لا يمكن لبلدنا توفيرها لوحده.

والواقع أن صندوق التضامن العالمي من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا هما قائمان، ولكن للأسف، وعلى الرغم من هاتين المبادرتين، لا تزال النتائج متواضعة. ولذلك، نحن نناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفي بوعودها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمشاكل، بما في ذلك تنظيم الأسواق المالية الدولية، وضرورة زيادة الاستثمار في أفريقيا، والإدارة الرشيدة لموارد المياه والطاقة، ونقل التكنولوجيا، والاتفاقات التجارية الدولية، وتغير المناخ، وإدارة النفايات السامة.

ومن الأمور الملحّة أكثر من أي وقت مضى المواءمة بين الإجراءات والأدوات لتحقيق أهدافنا المشتركة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم وضمان بناء السلام. وبخلاف ذلك، سنشهد استمرار تلك الظواهر، بما فيها مأساة الهجرة السرية وهجرة الأدمغة وتصاعد الجريمة وغيرها من العلل.

وفي الختام، أود أن أقول إننا نأمل في أن يؤدي الحد الأدنى من الإرادة السياسية وتعزيز التضامن الدولي إلى تمكين الأمم المتحدة من إيجاد الحلول المناسبة للويلات التي تلم بعصرنا. عاش التضامن الدولي. وعاشت الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد غابرييل نتيسيزيرانا، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، من المنصة

خطاب السيد فخر الدين أحمد، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحب السيد فخر الدين أحمد، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بمعالي السيد فخر الدين أحمد، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي- مون على قيادته الفعالة جدا في تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

وأغتنم هذه الفرصة لأدلي بهذا البيان أيضا باسم أقل البلدان نموا. لقد كان هذا العام صعبا للكثير من أقل البلدان نموا، حيث ارتفعت أسعار الغذاء ولاح في الأفق الكساد الاقتصادي. ولكننا بقينا مصممين على مواجهة الأزمة بروح التفاهم المتبادل والدعم والتعاون، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

سأتناول في بياني اليوم ثلاث مسائل مترابطة وهي الأمن الغذائي والديمقراطية والتنمية. وترتبط هذه المسائل مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا وتكتسي أهمية أساسية في تحقيق الرفاه للمواطنين في بنغلاديش وكذلك في غيرها من أقل البلدان نموا.

ولقد شهدنا خلال هذا العام ارتفاعا غير عادي في أسعار المواد الغذائية والطاقة، مما أدى إلى تقويض الأمن الغذائي في العديد من أقل الاقتصادات نموا. وينبغي لهذه التجربة أن تعزز تصميمنا على البحث عن حلول طويلة الأجل تفضي إلى عالم خالٍ من الجوع. وفي القرن الحادي والعشرين، يجب الاعتراف بالأمن الغذائي لجميع المواطنين في العالم ليس بوصفه حتمية من حتميات التنمية فحسب بل وبوصفه واجبا أخلاقيا علينا أيضا. فحياة كل فرد من البشر مقدسة، ومن واجبنا الجماعي توفير ما يكفي من الغذاء والتغذية للناس في جميع أنحاء العالم.

لقد أثّر الارتفاع العالمي الأخير في أسعار المواد الغذائية تأثيرا حادا على بنغلاديش، على الرغم من أن وارداتنا تمثل نسبة ضئيلة جدا من استهلاكنا الكلي للحبوب. وارتفعت أسعار الأرز المحلية ارتفاعا حادا بنحو ٦٠ في المائة خلال العام حتى شباط/فبراير ٢٠٠٨، وعلى خلفية فيضانين مدمرين وإعصار مداري أتى على أحد محاصيلنا الرئيسية. وبالنسبة لبلد مثل بنغلاديش، حيث يعيش نحو ٤٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر وتنفق الأسر الفقيرة ما يصل إلى ٧٠ في المائة من دخلها على المواد الغذائية، كانت لهذه الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية آثار سلبية كبيرة على الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية البشرية.

ويمكن أن يُحدِث انعدام الأمن الغذائي خللاً في صميم النظام الديمقراطي وأن يغيّر مسار أولويات التنمية فيه. وتُقاس تكلفة انعدام الأمن الغذائي ليس بالحرمان فحسب وإنما بتزايد عدم الاستقرار أيضاً، الأمر الذي قد يكون مكلفا جدا للمجتمع. ومع أن السوق الحرة لا تزال أداة قوية للتخصيص الفعال للموارد بدرجة لا تُضاهى، إلاّ أن الأسواق غالبا لا تتسم بالكمال ولا يمكن لأي حكومة أن تقف مكتوفة الأيدي وأن تأمل في أن يجد القطاع الخاص حلا لأزمة الغذاء. ولا تزال المسؤولية الأساسية عن توفير الغذاء للجميع وبأسعار معقولة تقع على كاهل كل الحكومات. وفي بنغلاديش، تحملنا هذه المسؤولية بجدية بالغة

ووفرنا الأرز لمواطنينا من خلال نظام التوزيع العام، وذلك في محاولة لضمان ألا يأوي أحد إلى فراشه جائعا.

وأعلنت الحكومة في بلدنا بعد وقت قصير من توليها مهامها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ عن خريطة طريق لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية وسليمة. ولم تكن تلك بالمهمة السهلة، إذ أن عقودا من الفساد قد قوّضت بشدة ديمقراطيتنا واقتصادنا. ونخرت الآثار السلبية للفساد المؤسسات العامة الحيوية لدينا، وفي نهاية المطاف دفع الثمن المواطنون العاديون في بنغلاديش، الذين لا يستطيعون تحمل ذلك الثمن. وحكومة بلدي مصممة على ضمان ألا يعرض الفساد حقوق المحرومين للخطر، وأن تكفل ديمقراطيتنا الخير، في المستقبل لجميع سكان بنغلاديش. ومعركتنا ضد الفساد هي الخطوة الأولى في عملية طويلة وصعبة، ونحن نرى أن العمل سيستمر تحت رعاية اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد التي أنشئت بوصفها حصنا مؤسسياً لمكافحة الفساد. ولقد بدأت الإجراءات القانونية ضد الفاسدين، لكننا لم نتهاون قط تنفيذ الإجراءات القانونية الواجبة واستقلال القضاء.

إن الديمقراطية تقوم على عقد بين الدولة ومواطنيها. ويبدأ ذلك بضمان حق كل مواطن مؤهل في التصويت بحرية ودون خوف وضمان إحصاء كل صوت. لتحقيق ذلك، أنجزت حكومة بلدي المهمة الجسيمة المتمثلة في تسجيل أكثر من ٨٠ مليون ناخب إلكترونيا مع صورهم وبصماتهم. ولقد تحقق ذلك في مجرد ١١ شهرا، وهو عمل فذ أعتقد أنه لم يسبق له نظير في أي مكان في العالم. ولقد قامت لجنة الانتخابات لدينا بتدريب ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ من العاملين في الانتخابات، ونشر أكثر من ١٠ ٠٠٠ حاسب محمول وآلة تصوير حاسوبية وماسحات ضوئية للبصمات وإنشاء أكثر من ٩٠ ٠٠٠ مركز للتسجيل الانتخابي لضمان أن كل ناخب مؤهل للتصويت في الانتخابات قد أخذت له أو لها البصمات والصور رقميا. وتم وضع ضمانات متعددة المستويات لكفالة أن قائمة الناخبين الجديدة لا تشوبها شائبة.

وبالإضافة إلى إعداد قائمة ناخبين بالصور من الطراز الأول، قمنا بإصدار بطاقات هوية وطنية لجميع الناخبين المسجلين. وقد قامت لجنة الانتخابات، التي منحتها حكومة بلدي سلطة مستقلة جديدة، بانجاز المهمة بسرعة قياسية وبدعم من جيش بنغلاديش. وقد قام أفراد قواتنا المسلحة – وكثير منهم عبروا عن التزامهم القوي والثابت بالمثل العليا للأمم المتحدة من خلال خدمتهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – بتقديم دعم لوجستي هام جدا. ونحن نرى أن خبرتهم التي اكتسبوها يمكن أن تسهم إسهاما لا تقدر قيمته في دعم وتعزيز الديمقراطية في بيئات ما بعد انتهاء الصراع. ولم يتحقق نجاحنا في إعداد قوائم الناخبين نتيجة للتعاون المدني والعسكري فحسب وإنما أيضا بفضل التعاون الدولي. ونحن نقدر بشدة المساعدة التقنية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لذلك المشروع والدعم المالي من شركائنا في التنمية.

إن الانتخابات ليست سوى الركن الأول للحكم الديمقراطي. وعلى مدى الـ ٢٠ شهرا الماضية، عملت حكومة بلدي دون كلل على دعم الأركان الأخرى للديمقراطية. وقد جعلنا السلطة القضائية مستقلة استقلالاً تاماً. وأنشأت حكومة بلدي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل حماية الحقوق الأساسية لجميع مواطنينا وتعزيزها. وسنت الحكومة قانون الحق في الحصول على المعلومات، مما سيساعد على توفير الشفافية التي لا غنى عنها لحسن سير الديمقراطية. وقمنا بالتشاور مع الأحزاب السياسية بتعديل وتعزيز قانون تمثيل الشعب، والذي ستجرى الانتخابات القادمة بموجبه. ويتعين على الأحزاب السياسية التسجيل لخوض الانتخابات بموجب ذلك القانون واللوائح الصادرة في إطاره، والتي تكفل الديمقراطية داخل الأحزاب وتنفذ

إصلاحات تمويل الحملات الانتخابية التي سوف تحد من نفوذ المال الفاسد في نظامنا السياسي .

وفي الشهر الماضي، نظّمت لجنة الانتخابات في بنغلاديش جولة ناجحة من بعض الانتخابات البلدية والمحلية. وقد شكل ذلك بداية جديدة في العملية الانتخابية لدينا، وتمكن مواطنونا من ممارسة حقهم في الانتخاب دون التأثير غير المسوغ للمال أو القوة البدنية. وأُجريت الانتخابات دون انقطاع وجذبت عددا غير مسبوق من الناخبين. واسمحوا لي أن أكرر هنا أن حكومة بلدي ملتزمة التزاما كاملا بإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وكما أعلن الأسبوع الماضي. ونحن واثقون بأن جميع الأحزاب السياسية ستشارك في الانتخابات .

ولا يواجه كثير من الشعوب التحديات التي نواجهها في بنغلاديش لمجرد البقاء. إذ يمكن أن تزول في غضون ساعات المكاسب التي حققناها في التنمية على مدى سنوات وعقود من العمل . فإعصار واحد يمكن أن يدفع مئات الآلاف من الناس تحت خط الفقر. وبنغلاديش ضعيفة جدا أمام تغير المناخ، نظرا لأن بلدنا هو دلتا منخفضة تقع في إحدى المناطق ذات أعلى معدلات هطول الأمطار في العالم. وهناك قلق متزايد من أن تغيرا مناخيا دائما سوف يشرد عشرات الملايين من شعبنا. وتشير بعض التقديرات إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر مترا واحدا سيغمر حوالي ثلث المساحة الكلية لبنغلاديش بالمياه. ونظرا لحالة سكاننا ومواطن الضعف لديهم، من شأن ذلك أن يؤدي إلى أكبر أزمة إنسانية في التاريخ. إن التقاعس ببساطة لم يعد خيارا. والأمر لا يقل عن كونه واجبا أخلاقيا أساسيا بعدم التخلي عن البلدان التي لم تسهم إلا بالقليل في التسبب في هذه الأزمة ، مثل بنغلاديش، وعدم تركها دون دعم لتعاني أشد المعاناة من عواقبها .

إن التكيف ضروري، لكنه قد لا يكون كافيا للتصدي للآثار الحتمية لتغير المناخ. فبلدان مثل بنغلاديش ستواجه أسوأ العواقب في حال عدم وجود تعهد ملزم قانونا بالتخفيف من حدتها. ومع ذلك، ينبغي للجهود الدولية الرامية إلى التقليل من مستويات الانبعاثات الكربونية ألا تفرض ضرائب كربونية مفرطة على الدول الأكثر فقرا. وكان يجب أن تكفل الحصول على تكنولوجيات وتقنيات التخفيف المناسبة بشروط معقولة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لاتفاق ما بعد كيوتو أن ينص على تشكيل مجلس لنقل التكنولوجيا، وذلك من أجل ضمان حصول البلدان الأقل نموا على تكنولوجيات صديقة للبيئة وبأسعار معقولة. ولن يكون بوسع بنغلاديش تحقيق التنمية المستدامة دون الدعم التكنولوجي المناسب في ذلك الصدد .

وما كنا لنبحث أزمة الغذاء في الجمعية لو أننا اعتقدنا أنها حدث طارئ. فالأزمة ستتكرر وربما بوقع أكثر حدة وتواترا ما لم نتخذ تدابير قصيرة وطويلة الأجل للحيلولة دون تكرارها. ومما شجع الكثيرين منا في العالم النامي استجابة الأمين العام لطلبنا العاجل بتشكيل فرقة عمل رفيعة المستوى لمعالجة الأزمة الغذائية الحالية. كما كان الوقت والمجال مناسبين لعقد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي في روما في حزيران/ يونيه ٢٠٠٨. فقد أتاح لنا هذا المؤتمر الفرصة للتداول بشأن المسائل المنهجية وغير المنهجية التي تزيد من حدة الأزمة الغذائية الحالية.

كما قامت بنغلاديش، بوصفها ممثلا لأقل البلدان نموا، بحث الأمين العام على النظر في إمكانية إنشاء بنك عالمي للغذاء. واقترحنا أن يوفر بنك الغذاء هذا قروضا من الحبوب الغذائية، بشروط تفضيلية، للبلدان التي تواجه عجزا في إنتاجها على الأمد القصير. وحالما تتمكن تلك البلدان من سد العجز، يمكنها أن تُعيد الكمية المقترضة إلى بنك الغذاء.

كما يمكننا استكشاف إمكانية تحديد حقوق السحب الخاصة لكل بلد، وذلك من خلال استخدام معايير مثل السكان ومستوى الفقر والتباين في مستوى الإنتاج الغذائي السنوي. ومن شأن هذا الترتيب أن يتيح لنا المجال لمنع التخزين وتلاعب المضاربين بأسعار الغذاء عند توقع حدوث أزمة غذائية وأثنائها، ونحن نرى أنه يمكن وضع آلية للحماية من أية مسائل قد تنشأ عن مساوئ أخلاقية.

ومنذ اعتماد برنامج عمل بروكسل في عام ٢٠٠١، قامت أقل البلدان نموا كمجموعة بإحراز بعض التقدم في أدائها الاقتصادي الكلي وفي بعض المؤشرات الاجتماعية. ولكن هذا التقدم غير كاف وغير متساو. والأهم من ذلك، أن النمو الاقتصادي الذي حققته البلدان لم يخفف من وطأة الفقر إلا بقدر قليل. ولا تزال أقل البلدان نموا تواجه عقبات هيكلية خطيرة في جهودها الإنمائية. فهي لا تزال عرضة، وعلى نحو خطير، للصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية والأخرى من صنع الإنسان.

إن التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل بروكسل قد أصبح الآن أكثر ضرورة. غير أنه من غير المحتمل أن ننجز الأهداف البعيدة المدى لبرنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية ما لم يتم الوفاء على الوجه الأكمل بالالتزام الدولي نحو أقل البلدان نموا.

سيختتم برنامج عمل بروكسل في عام ٢٠١٠. والجمعية العامة بصدد الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المزمع عقده في نهاية العقد الحالي. وسيوفر المؤتمر المقبل فرصة مهمة لأقل البلدان نموا وشركائها لتستعرض بدقة الأداء السابق وبخاصة في مجالات الإخفاق والتنفيذ الضعيف. وسيساعدنا ذلك في تطوير إطار استراتيجي جديد موجه نحو العمل للعقد المقبل لمساعدة أقل البلدان نموا في جهودها الإنمائية. وأهيب بالدول الأعضاء أن تقدم دعمها الكامل والفعال من أجل عقد ناجح لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل والمعني بأقل البلدان نموا.

إن بنغلاديش في خضم تغير كبير بحيث نعتقد أنه مهم أيضا للشعوب في جميع أرجاء العالم، وبخاصة الشعوب التي تكافح الفقر والفساد والتخلف. وكأي عملية تغير فإنها لا تخلو من النكسات وإتمامها يستغرق وقتا، ولكن في النهاية نظل على ثقة في نجاحنا. وهدفنا هو تعزيز الديمقراطية في بنغلاديش، وقد بذلت حكومة بلادي كل ما في مقدورها خلال العشرين شهرا الماضية للعمل نحو تحقيق هذه الغاية.

لقد تكلمت عن الإنجاز الرائع الذي تحقق في قوائم ناخبينا والذي سيكفل بأن تكون الانتخابات المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر حرة ونزيهة وكذلك في كل انتخابات من ذلك الوقت فصاعدا؛ وقد ناقشت بعض الإصلاحات الأساسية المؤسسية التي اضطلعنا بها لتقوية أسس الديمقراطية. فالعديد من البلدان في العالم في طريقها إلى القيام بعمليات مماثلة، ونأمل في أن نتقاسم خبرتنا لمساعدتها، حيث نحن أنفسنا نستفيد من دعم المجتمع الدولي والمنظمات الدولية من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية على خطابه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فخر الدين أحمد كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية من المنصة.

خطاب الرايت أونرابل بوشبا كمال داهال "براشاندا" رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب الرايت أونرابل بوشبا كمال داهال، ”براشاندا“ رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة الرايت أونرابل بوشبا كمال داهال، ”براشاندا“ رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد داهال، ”براشاندا“ (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة وأن أؤكد له تعاون وفدي الكامل معه في اضطلاعه بمسؤولياته. كذلك أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/63/1) عن أعمال الأمم المتحدة وإشارته الإيجابية إلى الحالة السائدة في نيبال.

إنها حقا لفرصة تاريخية لي أن أخاطب هذه الجمعية بوصفي أول رئيس وزراء لنيبال، أحدث جمهورية في العالم. إنني إذ أقف هنا أمام القيادة العالمية، أتأمل في الكفاح الطويل الذي خضته أنا وحزبي بتصميم من أجل تحرير الإنسان العادي من قبضة الحرمان والتهميش والإهمال السافر للنظام الذي كان قائما في السابق. إن أبناء وطني من الرجال والنساء الذي يكدون في الجبال والوديان ويعملون ليلا نهارا في الأراضي المنخفضة وفي المناطق الحضرية ومع ذلك فهم غير قادرين على كفالة توفير أبسط ضروريات الحياة لأسرهم، ولديهم أمل وتوقع بأنه في يوم من الأيام سوف يعيشون حياة كريمة مع التمتع بحقوق وفرص متساوية وأن يتم الاعتراف بهم بوصفهم مواطنين محترمين في البلاد.

إننا نقف عند نقطة تحول هامة في التاريخ السياسي في نيبال. وأشعر أنا وحزبي بفخر أن نكون القوة القائدة لذلك التغير التاريخي الإيجابي. واليوم أرى أملا كبيرا في عيون الطفل الداليت المتألقة في أقصى الغرب، تلك المنطقة المسحوقة، وفي عيون المرأة من المواطنين الأصليين في الشرق والفتاة والمشردة من ثاروا، وفلاحي مدهيسي الذين لا يملكون أرضا وغيرهم ممن يسكنون في التلال ويعيشون تحت أسقف من القش. وأعتزم أن أقودهم باقتناع وإخلاص في رحلة جديدة من السلم المستدام والتقدم المتساوي في نيبال العصرية. لذلك يشرفني ويسعدني أن أنقل إلى الجمعية أطيب تحيات وأطيب تمنيات جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية حكومة وشعبا.

وفي أعقاب اتفاق السلام الشامل المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وبعد كفاح مسلح دام عقد من الزمن بدأنا في عملية السلام وفي نهاية المطاف أجرينا انتخابات للجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل من هذا العام. وقد صوتت الناس بدرجة كبيرة جدا لحزبي وأصبحنا أكبر حزب سياسي في الجمعية التأسيسية مع أمل وتوقعات كبيرة. وكررت الجمعية التأسيسية في اجتماعها الأول إعلان نيبال جمهورية ديمقراطية اتحادية منهية بذلك رسميا ملَكية دامت ٢٤٠ عاما ومتيحة فرصة جديدة لنقل نظام إقطاع الدول القديم إلى نظام يشمل الجميع، وأصبحت نيبال اتحادية جديدة. وكان ذلك متماشيا مع التطلعات الطويلة للشعب النيبالي. لقد صوت لصالح التغير والانتقال الذي ناضل حزبي من أجله على مر سنوات عديدة جدا. وبعد التحول السياسي التاريخي فإن برنامجنا الآن يتمثل في تحقيق انتقال تاريخي واجتماعي واقتصادي في البلاد.

واليوم علي أن أبلغ بكل تواضع أن جمعيتنا التأسيسية أكثر هيئة تمثيلية شاملة لجميع المجموعات الإثنية المُهمشة والمظلومة. وحيث أن المواطنين الأصليين والداليت والمحرومين والمجتمعات كلهم أصبحوا أعضاء في الجمعية مما سيعلن بداية جديدة في البلاد. ومن المرجح أن يكون ذلك مثالا للعالم على تمثيل الشعوب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

إن الحكومة ملتزمة باستعادة القانون والنظام لتقديم الغوث الفوري للناس المتأثرين بالصراع ومكافحة النمو الخبيث للفساد وبابتداء من حزمة انتعاش اقتصادي والتركيز على نمو الفقراء وتطوير الهياكل الأساسية والشراكة بين القطاعين العام والخاص. سوف تبني الحكومة شراكة فعالة مع المجتمع الدولي في تهيئة جو يطلق العنان لتحول اجتماعي واقتصادي جديد ما برح الشعب النيبالي ينتظره لفترة طويلة جدا.

إن عملية السلام في نيبال فريدة في خصائصها وترتكز على الديمقراطية المتعددة الأحزاب والشاملة والوفاق والحوار والاعتراف بالشعب بوصفه الحكم النهائي. إنه نتيجة استعدادنا الابتكاري نحو السلام ونشعر بأن ذلك يخدم أيضا بوصفه نموذجا مرجعيا للسلم في مكان آخر.

إننا نقدم استمرار دعم الأمم المتحدة لعملية السلام، ولا سيما في رصد إدارة الأسلحة والأفراد من خلال بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وتقوم بعثة الأمم المتحدة بمهام ولايتها خير قيام. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لكي أشكر جيراننا والأصدقاء والمانحين على استمرار تقديم دعمهم لصالح العملية السلمية وإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية في نيبال. وأنني واثق بأنهم يفعلون ذلك لإطلاق العنان لقدرات نيبال الإنمائية وفقا لرغبة الشعب النيبالي.

إننا إذ نمضي قدما في العملية السلمية في البلاد، تواجهنا مشاكل جديدة تتمثل في أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار النفط والخطر الداهم لتغير المناخ، وكل هذه التحديات تقوض أيضا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولن يتحقق أي نجاح في الأهداف الإنمائية للألفية ما لم يُكفل تحقيقها في أقل البلدان نموا. وقطعت تعهدات في إعلان الألفية عام ٢٠٠٠ وفي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري في عام ٢٠٠٢. ولم ينفذ بعد كثير من هذه الالتزامات ولا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية صعب المنال بالنسبة لمعظم فقراء العالم.

ويتعين على برنامج الأمم المتحدة اليوم معالجة تلك التحديات الإنمائية ومسائل أخرى كثيرة، كالتطرف الديني والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل؛ والجرائم عبر الوطنية، كالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال؛ والصراعات المستمرة داخل الدول وفيما بينها؛ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وواضح وضوح الشمس أن الكثير من تلك المشاكل العالمية يقتضي حلولا عالمية. ويمكننا معا أن نرقى إلى مستوى المناسبة ونعتمد الرؤية والاستراتيجية التي رسمها مؤسسو الأمم المتحدة في مقاصد ميثاق المنظمة ومبادئه. ففي تعدد الأطراف، وليس في الانفرادية، الرد على تلك المشكلات.

وتواجه أقل البلدان نموا مثل نيبال معضلة خاصة في جهودها الإنمائية. فنحن واقعون في شرك حلقة الفقر المفرغة. ولأسباب تاريخية كثيرة، لدينا انخفاض في النمو الاقتصادي وانخفاض في الإنتاجية وتخلف في الصناعات وزراعة تقليدية. ونظرا لتدني مستوى المؤشرات الاجتماعية وتناقص الفرص، لا تزال هذه البلدان يسودها الصراع والأزمات.

واليوم، تعد الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان فضلا عن الموجودة بين الدول علامة أكيدة على اقتراب كارثة. ومن غير الإنساني وغير العادل أيضا أن يظل هذا المستوى المرتفع من التفاوت شائعا بهذه الدرجة في هذا العصر الذي يتسم بالإنجازات البشرية والوفرة والتقدم. ولا يقل عن ذلك أهمية أنه لا استدامة لجزر من الازدهار في بحار الفقر ويقينا أنها من وجهة النظر المستنيرة ليست في صالح البلدان المتقدمة نموا ذاتها، لأنها تولد السخط

وتؤجج جذوة الصراع وتقوض نموها هي نفسها على المدى الطويل. كما أنها تتنافى مع الروح الأساسية للأمم المتحدة.

وبالنظر إلى الوضع الخاص بأقل البلدان نموا وارتفاع مستوى تعرضها للخطر، أحث بقوة على أن تبحث الأمم المتحدة المسائل المتعلقة بتلك البلدان على نحو منفصل وأن تعالجها ببرامج خاصة ومحددة الهدف. وينبغي ضمان الدعم المكرس والتعاون لهذه البلدان إذا أردنا أن نجعل عالمنا المكان العادل والشامل للجميع الذي تعتز الأمم المتحدة باحتضانه.

ونحن لسنا من أقل البلدان تخلفا فحسب، بل نحن أيضا بلد غير ساحلي. وفي هذا ضرر مزدوج نعانيه في الجهود التي نبذلها لتحقيق طموحاتنا الإنمائية. والواقع أننا نشعر بمزيد من التهميش نتيجة للأثر الساحق الذي يخلفه الجانب السلبي للعولمة وارتفاع تكلفة التجارة. ونريد التنفيذ الكامل لكل من الاتفاقات العالمية، وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، وبرنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية. وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على ضرورة أن ينفذ شركاؤنا في البلدان المتقدمة نموا التزاماتهم وتعهداتهم بتخصيص نسبة مئوية معينة من ناتجهم القومي الإجمالي لتلك البلدان وبمنح التسهيلات التجارية والإعفاء من الديون وغير ذلك من تدابير بناء القدرات وفقا لتلك الاتفاقات. وأود من جانبنا أن أتعهد بأن تفي نيبال بتعهدها بأن تمسك بزمام برامج التنمية فيها وفقا لأولوياتها الوطنية، بما فيها المتعلقة بالحد من الفقر وسياسات الإدارة التي تعمل لأجل الفقراء.

ويلزم أن نحمي شعبنا من أشكال الضعف الناجمة عن تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، يهدد ذوبان أنهار الجليد وتحول الأنماط المناخية في بلدي نيبال بالخطر النظم الداعمة للحياة، وبتقويض استدامة الزراعة وبإطلاق الكوارث المترتبة على الظروف المناخية القاسية، كالسيول والانهيارات الأرضية المتواترة. وتوفر سلسلة جبال الهملايا المياه الداعمة للحياة لأكثر من بليون نفس عند سفوحها. ويلزم توفير الحماية لقمة إيفريست ولسلسلة الهملايا والانتفاع بها على الوجه السليم لكي تقدم إسهاما للبشر بصفة عامة.

ولذلك أناشد المجتمع الدولي بقوة أن يقدم كل الدعم والتعاون الضروريين لحماية تلك البيئة البكر وتعزيزها. ويلزم أن نوجد نظاما للمسؤوليات المشتركة والمختلفة في نفس الوقت تخفف فيه البلدان المتقدمة نموا عبء التكيف من على كاهل البلدان الضعيفة، مثل أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية. وسوف يستفيد العالم من التصدي لتغير المناخ إذا تمكنا من تسخير الإمكانيات الهائلة للطاقة المائية الموجودة في نيبال، وهي تمثل مصدرا متجددا ونظيفا للطاقة. وتحقيقا لتلك الغاية، تعرب نيبال عن استعدادها للدعوة إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة المائية بها وتشجيعه.

ومن دواعي سروري أن المركز الإقليمي للأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ يعمل الآن في كاتماندو بعد ٢٠ عام من إنشاء هذه الجمعية له. وأتوجه بالشكر لجميع الأعضاء، ولبلدان المنطقة، والأمين العام ومسؤولي الأمانة على سلاسة عملية انتقال المركز من نيويورك إلى كاتماندو. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام نيبال بإنجاح هذا المركز من خلال تعاون جميع البلدان المعنية.

وقد تطور حفظ السلام على مدى السنين ليصبح روح الأمم المتحدة. وانطلاقا من ذلك، تضع نيبال بانتظام منذ عام ١٩٥٨ أفرادها العاملين في حفظ السلام تحت تصرف الأمم المتحدة. ونحتفل الآن بمرور خمسين عاما على مشاركة نيبال الدائمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن التزام نيبال بمواصلة تقديم جنودنا لخدمة قضية السلام في جميع أنحاء العالم. واليوم تعد نيبال خامس البلدان في الترتيب من حيث حجم المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويسرنا ما نتلقاه من أشكال الثناء على كفاءتهم المهنية وأدائهم سواء في الوطن أو بالخارج. ونعتبر ذلك بمثابة إسهامنا المتواضع في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

والتمتع بحقوق الإنسان العالمية أمر لا غنى عنه تماما لتهيئة أجواء السلام والعدل والديمقراطية والتنمية. وتلتزم نيبال كبلد ديمقراطي التزاما كاملا بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعبها تحت جميع الظروف، مع توفير الضمانات الدستورية والقانونية وتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت نيبال طرفا فيها. والحكومة ملتزمة بإنهاء مناخ الإفلات من العقاب. وسوف تسعى لجنة الحقيقة والمصالحة المزمع إنشاؤها للوصول إلى التوازن الضروري بين السلام والعدالة ضمانا لإقرار العدل والمحافظة على الأهمية المحورية لعملية السلام. وسنواصل تعزيز لجنتنا الوطنية لحقوق الإنسان حتى يمكنها الاضطلاع بمسؤوليتها القانونية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد بشكل أكثر فعالية. وغني عن القول أن تحسنا كبيرا قد طرأ على بيئة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في نيبال، ولا سيما بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ويساور نيبال القلق، بوصفها من أقل البلدان نموا التي التحقت بمنظمة التجارة العالمية منذ فترة ليست طويلة، إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في المفاوضات بشأن جدول أعمال التنمية في الدوحة. ونرى ألا تتأخر أكثر من ذلك إتاحة الفرص في التجارة العالمية من خلال إطار التجارة المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. فأقل البلدان نموا جديرة بالتمتع بسبل حقيقية للوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم والحصص لكل منتجاتها القابلة للاتجار فيها من جميع البلدان الكبرى، وبقواعدها التفضيلية فيما يتعلق بالمصدر وتقديم الدعم لتعزيز قدرتها على تلبية جانب العرض. وعندئذ فقط ستكون جولة الدوحة جولة إنمائية بمعنى الكلمة. وبدون الدمج الفعلي لأقل البلدان نموا في النظام العالمي، لا أعرف كيف يمكننا أن نجعل النظام التجاري العالمي مستداما ومنصفا وشاملا للجميع. وبالمثل، تحتاج أقل البلدان نموا إلى مزيد من المعونة للتجارة وتدابير لتيسير التجارة من أجل تعزيز قدرتها على التبادل التجاري.

واليوم، تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تصلح نفسها وتأخذ بسبل الديمقراطية لكي تواجه على نحو فعال التحديات العديدة في مجال السلام والأمن الدوليين، وينبغي أن تتجلى فيها الحقائق الواقعة للعالم المعاصر. وينبغي أيضا أن نمنح المصداقية والمشروعية والكفاءة والفعالية لهذه الهيئة العالمية في حل مشاكل العالم.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن إيمان نيبال الصادق والتزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وبالنيابة عن شعب وحكومة نيبال، أتعهد بالعمل في تعاون مع جميع الدول الأعضاء بروح من النوايا الحسنة والتعاون والتضامن المتبادل من أجل قبول التحديات التي تواجه العالم. والواقع أننا قد اعتمدنا تلك الروح باعتبارها أحد المبادئ الرئيسية لسياسة نيبال الخارجية.

ونيبال نموذج لكيفية تحويل السيوف إلى محاريث. وهذا هو ما تكرس الأمم المتحدة نفسها له. ولذلك فإني أخاطب هذه الجمعية الآن ويخامرني شعور خاص بالأهداف والمثل العليا التي تمثلها الأمم المتحدة والرابطة بين هذه المثل العليا والتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي نود أن نحققه في بلدنا. وأرجو أن نوفق جميعا في تحقيق أهدافنا

المشتركة من خلال جهودنا الجماعية والمخلصة كأعضاء متحدين في أسرة عالمية واحدة لا يمكن الفصل بيننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب الرايت أونرابل بوشبا كمال داهال ''براشاندا''، رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

خطاب السيد غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطُحب السيد غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد براون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشعر المرء بالضآلة وهو يقف أمام هذه الجمعية العظيمة اليوم. وقد أثبتت أحداث الأسابيع الأخيرة بما لا يدع مجالا للشك أننا الآن في عصر عالمي جديد. وفي اجتيازنا الأزمة المالية الأولى وأزمة الموارد الأولى التي تصيب العولمة، نجد أننا لسنا فقط عالما يمر بمرحلة انتقال، بل يواجه تحولا وتغيرا أبعد مدى من أي شيء شهدناه في حياتنا. فالتحديات والفرص المتاحة لنا والمخاطر التي نواجهها الآن تجتمع عند مفترق طرق الأمم المتحدة العالمي، لتضفي تركيزا على المناقشات التي تدور في قاعة هذه الجمعية العامة والقرار الذي تتخذه.

وقد قال أحد أسلافي إن الإنسان لو بنى الحاضر على صورة الماضي وحدها، فسيفقد تماما معركته مع تحديات المستقبل. وأود أن أتوجه بملاحظاتي اليوم إلى تحديات المستقبل هذه.

ذلك أن اقتصادنا العالمي سيتضاعف حجمه في العقدين القادمين. وهذا يعني ضعف الفرص والإمكانيات للمزيد من الأعمال التجارية، والمزيد من الوظائف والمزيد من الرخاء. وتنتظرنا آفاق وفرص غير عادية، ولكن توجد أيضا مجموعة جديدة تماما من أشكال انعدام الأمن ومن الضغوط، ومجموعة مشاكل عالمية سوف تقتضي حلولا عالمية.

وتؤدي بنا صدمتا أزمة الائتمان العالمي والارتفاع في أسعار السلع الأساسية المتلازمتان مباشرة إلى الأبواب الأمامية لجميع الأسر في جميع البلدان، وذلك من خلال الزيادة في أسعار النفط والغاز والأغذية، وارتفاع تكاليف الائتمان. ولكن لأنها أزمة مالية عالمية وأزمة غذاء وموارد عالمية، فلن تحل بمجرد تصرف فرادى الدول بمعزل عن بعضها البعض، بالرغم من وجود الكثير الذي يمكنها أن تفعله بذاتها. ولكنها ستحل في النهاية بتضافرنا في العمل معا.

وأريد أن أتحدث عن الكيفية التي يمكننا بها أن نعمل معا على معالجة الاضطراب الاقتصادي والضغط المكثف الواقع الآن على موارد العالم المحدودة. وتتمثل الأولوية المباشرة في مد يد المساعدة للناس في كل مكان لمواجهة هذه الأزمنة العصيبة وعمل ذلك بشكل عادل. ولهذا السبب تصرفنا في بريطانيا لمساعدة أشد المتضررين، ولمساعدة الأشخاص على تكاليف الغاز والكهرباء، ولتقديم الدعم

لأصحاب المنازل ولسوق الإسكان، ولمساعدة الناس على اكتساب المهارات اللازمة للقيام بالوظائف الجديدة التي يتطلبها القرن الحادي والعشرون.

ولكننا إذا تعلمنا أي شيء من السنوات القليلة الماضية عن العالم الذي نعيش فيه الآن، فهو أن العالم الذي نتشاطره أشد ترابطا مما كان في أي وقت مضى وأن الحلول لا بد أن تكون منسقة بنفس الدرجة.

فأولا، يجب أن نبذل قصارى وسعنا لتحقيق استقرار الأسواق المالية التي ما زالت مضطربة، ويجب أن نعمل معا في الأشهر المقبلة على إعادة بناء النظام المالي العالمي حول مبادئ واضحة. وفي المدى القصير، يتخذ كل بلد الإجراءات للتعامل مع آثار أزمة الائتمان، وتستحق الولايات المتحدة الأمريكية الدعم من بقية العالم في سعيها للاتفاق تفصيلا على ما تتفق جميع الأطراف عليه من حيث المبدأ.

ونحن في بريطانيا قد اتخذنا إجراءات حاسمة لتعزيز الاستقرار في نظامنا المصرفي، وحماية المودعين، واستحداث حظر مؤقت على ”البيع على المكشوف“. وقمنا بالفعل بحقن البلايين في السوق، ووفرنا له ما يزيد على ١٠٠ بليون جنيه استرليني، وأعلنّا في الأسبوع الماضي فقط عن تمديد نظامنا الخاص لتوفير السيولة إلى نهاية شهر كانون الثاني/يناير من العام القادم.

والثقة في المستقبل أيضا لازمة لبناء الثقة اليوم، وسوف تبنى تلك الثقة بإظهار أن المشاكل ذات الطابع العالمي يمكن التصدي لها بحلول منسقة عالميا. وأرى أن هناك خمسة مبادئ أساسية ينبغي أن تتحد جميع الدول حولها ونحن ندرس مستقبل نظامنا المالي.

وأول مبدأ هو الشفافية. فيجب أن يعلم الناس ما يشترونه وما يبيعونه، ويجب أن يعلموا ما يتعاملون فيه دون أن يخشى كل منهم ما هو مخبأ في دفاتر الآخرين. ويجب أن ننظر إلى إدخال معايير وإفصاحات محاسبية محسنة ومقبولة دوليا على وجه السرعة.

ثانيا، لا بد من وجود ممارسة مصرفية سليمة ونظام أكثر فعالية لا ينظر فقط إلى الملاءة بل إلى السيولة، وإلى إدارة وتسعير المخاطر للأوقات العصيبة والأوقات الميسورة معا.

ثالثا، لا بد من وجود المسؤولية. وينبغي ألا يكون بوسع أي فرد في الإدارة العليا أن يقول إنه لم يفهم المخاطر التي كان يحدثها ويدير ظهره لالتزاماته.

رابعا، لا بد من وجود النزاهة. ويتفق معظم الناس على أن الشركات ينبغي أن تربط المكافأة بالاستقرار والمكسب على المدى الطويل لأن المهم هو العمل الشاق والجهد وروح المبادرة. وينبغي أن نوفق بين مشورة وكالات تقييم الائتمان وبين مصالح المستثمرين.

خامسا، تماما كما أن المصارف عالمية وتدفقات رأس المال عالمية، فكذلك لا يمكن أن يكون الإشراف على الصعيد الوطني فقط، بل يجب أن يشمل أيضا الإشراف العالمي. ولهذا السبب نريد أن نعمل على تقديم الدعم الفوري لإنشاء كليات دولية لكل من المؤسسات المالية العالمية الكبرى، بحيث يقام ٣٠ منها قبل نهاية العام.

ذلك أن المؤسسات الدولية التي بنيت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تواكب الاقتصاد العالمي المتغير. ويلزم أن يكون القائمون على شؤون التنظيم على الصعيد الوطني متعاونين، وأن تكون القواعد والمبادئ متسقة، وأن تكون التحركات الدولية لرأس المال متسمة بالشفافية.

لقد اتسمت الحقبة الحالية بازدهار عالمي. كما كانت أيضا حقبة اضطرابات عالمية، ورغم وجود شيء من عدم المسؤولية، يجب أن نقول الآن بوضوح إن عصر عدم المسؤولية لا بد أن ينتهي. ويجب أن نبني الآن ذلك

النظام المالي العالمي الجديد، وأن نؤسسه على الشفافية وليس الغموض، ومكافأة النجاح وليس الإسراف، والمسؤولية وليس الإفلات من العقاب. ويجب أن يكون هذا النظام عالميا، وليس وطنيا.

ولا يمكن أن يقتصر العمل العالمي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. بل يجب أيضا أن نتصدى لمشكلة أخرى من مشاكل العولمة، هي التكالب العالمي على الموارد. ونريد عملا عالميا للتعامل مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتزايد الطلب على الطاقة من سكان العالم. ولن نتمكن من جلب الاستقرار إلى أسواق الطاقة العالمية وضمان إمدادات الطاقة المستدامة في الأمد البعيد بدون اتخاذ قرارات صعبة بشأن أمن الطاقة وتغير المناخ والجمع في شراكة عالمية جديدة بين منتجي النفط ومستهلكيه.

ونعرب عن التزامنا بمجابهة التحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ. وسوف يظل النفط بالطبع يلبي جانبا كبيرا من احتياجاتنا النفطية العالمية لبعض عقود قادمة، ولكننا شهدنا على مدى العام الماضي ارتفاع سعر النفط إلى ١٤٦ دولارا للبرميل قبل أن يهبط من جديد إلى ٩٠ دولارا في الشهر الماضي، أي بنسبة تقارب ٤٠ في المائة. ولهذه الأسعار المرتفعة والمتقلبة تأثير ضار على الاقتصاد العالمي، ولجميع البلدان بالتأكيد مصلحة مشتركة في تجنب هذه الهزات الملحوظة في سعر الموارد الشحيحة.

ولذلك، يجب الآن أن ننظر فيما إذا كان بمقدور الهيكل الدولي الحالي أن يأتي بأسواق الطاقة الأكثر شفافية واستقرارا التي من الواضح أن هذا الاقتصاد العالمي يحتاج إليها. ويجب أن نجمع بين المنتجين والمستهلكين، ونبني فهما مشتركا، ونتصدى للمسائل من خلال حوار مجد ومستمر. وفي نهاية هذا العام سوف أستضيف مؤتمر قمة عالمي للطاقة في لندن، للبناء على الزخم الذي تولد في جدة بالمملكة العربية السعودية، للاتفاق على المجالات الرئيسية للعمل في المستقبل. ولن نتمكن بدون العمل المتضافر أن نستفيد إلى أقصى حد من موارد العالم الشحيحة ونسخر القوة الكامنة في ترابطنا الأوسع نطاقا من أجل خيرنا المشترك.

ويقول البعض أنه في وقت الشدة ينبغي لنا أن نلتفت إلى الداخل ونوقف المساعدة؛ أي أنه سيكون لدينا عذر للتخلي عن الجانب الآخر وأنه بعدم التحرك يمكن أن نتحمل المجاعة، غير أنه في عالم اليوم لا يوجد جانب آخر.

إن أفريقيا ليست جزءا من المشكلة ولكن بلا منازع هي جزء من الحل. ولا يمكننا أن نأمل في التوصل إلى إنهاء ارتفاع الأسعار في الأجل الطويل إلا بمساعدة أفريقيا في أن تصبح مصدرة صافية للمواد الغذائية بدلا من أن تكون مستوردة صافية. ولا يمكننا من مساعدة اقتصاداتنا في الاستفادة من الزيادة السنوية الهائلة التي تصل إلى ١٥٠ بليون دولار التي ستتحقق بإزالة الحواجز التجارية الحمائية والمعونات التجارية التشويهية التي تكلف حاليا البلدان النامية ١٥ بليون دولار في دخلها الزراعي فقط. إلا من خلال استئناف المحادثات التجارية.

إننا بوصفنا حكومات وأمما لا بد لنا من أن نستجيب بشجاعة وروية إلى جوانب عدم الأمن الجديدة التي تواجه الشعوب لأنه بينما تحدث تغيرات عالمية في كل الجوانب المحيطة بنا تكون معقدة وأن ما تتطلبه من غرائز في الشعب ليست معقدة. وعلينا أن نقاوم هذه النزعات الحمائية. والآن ليس هو الوقت لفتح الباب لالتماس العزاء في عزلة أو العودة إلى حمائية بائدة وغير مجدية. ولكن بالإبقاء على اتصالاتنا مفتوحة ومرنة وديناميكية بوسعنا أن نكفل للناس على أفضل وجه الوظائف والمنازل ومعايير الحياة في العصر العالمي.

فالمؤسسات العالمية لديها دائما طموح شامل لا يستهدف عدوا بمفرده ولكنه يستهدف الفقر والصراع والإجحاف والتعصب وقوى تنطلق من اعتقاد مؤداه أنه لا بد من تشاطر السلم الدائم والازدهار. والآن لا بد لنا من البناء على المُثل العليا في الحقبة التي أنشأتها تلك المؤسسات والتغير وتطور تلك المؤسسات للصمود أمام تحديات العصر العالمي. فالأمم المتحدة هي المكان الذي ينتقل إليه العالم لمواجهة بعض أكبر التحديات التي تواجهه. أنه المكان الذي يُسن فيه القانون الدولي ومعظم المشاكل السياسية الحادة تُبحث فيه، وهو المكان الذي يكمن فيه آمال العالم نحو مستقبل أفضل.

وعلى مر السنوات الأربعين الماضية، ما برحت الأمم المتحدة المنتدى الرئيسي الذي يمكن فيه للمجتمع الدولي أن يلتمس السلام في الشرق الأوسط، وأنه في الأمم المتحدة التي يتعين عليها أن تساعد الحكومة المقبلة في إسرائيل لتبني على الأسس التي وضعها رئيس الوزراء أولميرت والرئيس عباس للاتفاق على حل الدولتين الذي يضمن أمن إسرائيل ويعطي الفلسطينيين قدرة على الحياة.

وفي قبرص حيث مضى على وجود الأمم المتحدة ثلاثين عاما ونيف لدينا فرصة حقيقية للتسوية بفضل القيادة الجديدة التي تحظى بتأييدنا.

وفي أفغانستان فإن قوة المساعدة الأمنية الدولية تعمل على تدريب الأفغان ليستردوا بلدهم بعد جيلين من الصراع المستمر تقريبا. وعندما يكون بوسع حكومة أفغانستان أن تحرم القاعدة وأعوانها من الأرض عندها سيكون المجتمع الدولي قد أتم مهمته، غير أن المهمة شاقة وطويلة. والتقدم المحرز يبعث على التشجيع ولكن يجب أن يستمر ويزداد.

وفي السودان يقوم حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بالمساعدة على المحافظة على اتفاق السلام الهش بين الشمال والجنوب، غير أن دارفور لا تزال بالنسبة لنا جميعا تشكل كارثة. ومن مسؤولية حكومة السودان تهيئة ظروف مواتية في دارفور تمكّن من إنهاء الصراع وإبرام صفقة جديدة لشعب دارفور. ولا بد من أن تكون العدالة جزءا من السلام المستدام.

إن الصعوبات لم تنهك الأمم المتحدة قط، وعندما يجري صدنا نكون حازمين لذلك يجب علينا أيضا أن نرسل إشارة قوية جدا على دعمنا للديمقراطية وحقوق الإنسان في زمبابوي. ويجب أن نظل ثابتين ضد القهر في بورما. وكما فعلنا بالأمس لا بد لنا من أن نؤكد مجددا اتخاذ تدابير عملية تقوي من تصميمنا على هزيمة الفقر. وهذا هو أسوأ الأوقات الذي نتخلى فيه عن الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد توصلنا إلى نقطة فريدة في تاريخ العالم. وللمرة الأولى في التاريخ الإنساني تتاح لنا الفرصة للالتقاء معا حول ميثاق عالمي لإعادة بناء دولي يكون على قدر التحديات التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين وبناء أول مجتمع عالمي حقا ومواطنة عالمية. فتاريخنا ليس هو مصيرنا، بل أن مصيرنا نحن الذي نختار رسمه.

فلنعقد العزم اليوم على إنهاء أي شكل من أشكال اللامبالاة لحماية المصالح العامة العالمية بتطهير النظام المالي العالمي وإعادة تأكيد التزامنا بالوفاء بمسؤولياتنا العالمية فيما يتعلق بالتجارة والفقر والطاقة وتغير المناخ، ولنعمل على ذلك بوصفنا شعوبا وحكومات وأمما متحدة. فليسجل التاريخ أن ردنا كان عالميا حقا على أول أزمة عالمية حقيقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، اشكر رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على خطابه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد غوردون براون ، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من المنصة.

خطاب الأونرابل أوريت بروس غولدنغ، رئيس وزراء جامايكا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جامايكا.

اصطُحب الأونرابل أوريت بروس غولدنغ، رئيس وزراء جامايكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يشرفني جدا أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد أوريت بروس غولدنغ، رئيس وزراء جامايكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غولدنغ (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): ربما من حسن حظي أن نائب رئيس وزرائي يترأس الجمعية في الوقت الذي أخاطب فيه الجمعية للمرة الأولى. ولكن ليس صحيحا كما اقترح البعض عليّ قبل أن أحضر إلى المنصة بأنه يجب أن نحضر إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة معتقدين أنه لا نزال في دورة الألعاب الأولمبية في بيجين. وليس صحيحا أن اسمي هو يوسين بولت، بل اسمي بروس غولدنغ.

وأقدم تهانئي للسيد ديسكوتو بروكمان على رئاسته، وأرجو منكم يا نائب الرئيس أن تنقلوا تلك التهاني إليه. لقد تولى ذلك المنصب في وقت يواجه فيه العالم تحديات أبعاد الأزمة وسيُطلب من قيادته الكثير وأنا أريد منكم يا سيدي أن تؤكدوا له دعم جامايكا الكامل وتعاونها معه في كل مساعيه.

أننا نجتمع في خضم تطورات عالمية مقلقلة. وآمال الألفية الجديدة في خطر التلاشي بوصفها أهداف الوئام الدولي. والازدهار العالمي المتقاسم ما برح يفلت من أيدينا. إن العولمة على الرغم من أنها تعد بتوسيع الإنتاج والتجارة لا تزال غير متساوية في انتشار المنافع وبالنسبة للعديد من البلدان فإن أثرها هامشي. وفي الواقع أن الفجوة بين الغني والفقير قد اتسعت بين البلدان وفيما بينها.

إن الاقتصاد العالمي يبدو الآن وكأنه يتجه في منحدر شديد. فالتطورات في النظام المالي العالمي والزيادة المؤلمة في أسعار النفط والسلع الأساسية وتصاعد الأزمة الغذائية، كلها عوامل تهدد بإغراق قطاعات واسعة من سكان العالم بمزيد من الفقر. إن التحديات المالية وعبء الديون الكاسح الذي يجعل العديد من البلدان غير قادر على الرد على الأزمة. وبلدان مثل جامايكا يُطلب إليها أن تستجيب ضمن قدراتنا المحدودة إلى حماية أضعف الناس.

ولكن في الأجل الطويل فإن أمالنا في البقاء تتطلب استثمارات ضخمة وإنتاجية محسنة ووصول أفضل إلى أسواق العالم وبناء القدرات الإنسانية. ولا يمكن للبلدان النامية أن تُترك لتجد الحلول بنفسها، فالحالة تتطلب ردا علميا تعاونيا ومنسقا. وهذا ليس مجرد ضرب من ضروب الإيثار، بل حقيقة لا يمكن دحضها بأن البلدان المتقدمة النمو تساعد البلدان النامية على تحسين اقتصاداتها وقدرتها الإنتاجية والقوة الشرائية لشعوبها. وسوف توسع الأسواق أمام سلعها والخدمات التي تقدمها. أنه التكافل الذي نتقاسمه والذي تتجلى مظاهره في مجالات أخرى عديدة للغاية، من تغير المناخ إلى الأوبئة العالمية والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

إن حل مشكلة البلدان النامية يتطلب أكثر من مجرد تحرير التجار وأكثر من مجرد خصخصة الاقتصاد أو التدفق الحر لرأس المال. وهذا يقتضي بذل جهد مخلص ومستمر

يركز على أوجه القصور التي تربط البلدان النامية. ويجب أن تكون التنمية العالمية، وليس فقط الأسواق العالمية، أولويتنا الرئيسية.

وينبغي ألا يتعايش الفقر والثراء، إذ يمكن القضاء على الفقر. وأدوات التنمية موجودة وقادرة على تحويل العالم وتمكين الفقراء وإكسابهم القدرة على النهوض من فقرهم. ويجب لذلك أن نلتزم بإيجاد عالم قد لا يكون الجميع فيه أغنياء، ولكن ليس من الضروري أن يكون أي شخص فقيرا.

وفي عام ٢٠٠١، التزمنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن الآن عند منتصف الطريق، ومتأخرون في التنفيذ. وحان الوقت لتقييم الماضي لنرى أين نحن، ومن الذي يتخلف عن الركب، وما الذي يجب عمله لتعويض ما فقدناه.

ولا بد أن أحد العوامل الحاسمة للنجاح يتمثل في الشراكة بين البلدان المتقدمة نموا والبلدان النامية على النحو المحدد في توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، بالتكامل بين المعونة والإعفاء من الديون وإتاحة سبل الوصول للأسواق والحكم الرشيد والاستثمار المباشر الأجنبي. وقد تم تقنين تلك المبادرات بعناية. ولن يحقق الانطلاق في بعض العناصر دون الأخرى الأهداف التي وضعناها. والواقع أنه قد يزيدها سوءا.

ويجب علينا جميعا أن نعمل بشكل أفضل لكي ننهض من الكبوة التي نعانيها. ويجب على البلدان النامية أن تكفل هيكلة أولوياتها بشكل سليم. أما البلدان المتقدمة نموا فيجب أن تفي بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ورغم أن هذا قدر متواضع، فلم تفعل ذلك حتى الآن سوى خمسة بلدان.

ولا يمكن فيما أرى أن يجري تحديد محور تركيز التعاون الإنمائي بشكل أضيق مما ينبغي. فتباين النماذج الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية يستدعي استجابة أكثر مرونة تعترف بالاستثمار في رأس المال البشري والهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيا باعتبارها عناصر بالغة الأهمية في الحد من الفقر على نحو مستدام.

وهذا الأمر مهم بصفة خاصة للبلدان النامية المصنفة، استنادا إلى دخل الفرد، بوصفها من بلدان الدخل المتوسط. فهذا التصنيف يحرمها من سبل الحصول على التمويل الميسر والتدابير الخلاقة للحد من عبء الديون المدمر الذي يعاني منه أكثرها. وإذا أردنا أن نحد من الفقر، فلا يمكن تجاهل الظروف الخاصة بتلك البلدان لأن ثلث فقراء العالم موجودون فيها.

وندعو المجتمع الدولي إلى وضع برامج استراتيجية لتلبية الاحتياجات الخاصة لبلدان الدخل المتوسط التي تعاني من جيوب عميقة للفقر. وبسبب تلك العوامل وبسبب تعرضنا لكوارث طبيعية متواترة يمكن في غضون ساعات قليلة أن تلغي المكاسب التي استغرق تحقيقها سنين طويلة، فإن جامايكا وشركاءها في الجماعة الكاريبية يقترحون الاعتراف بدول الجماعة كفئة خاصة من البلدان الصغيرة الضعيفة المتوسطة الدخل والمثقلة بالديون.

ولم يمر النظام المالي الدولي، الذي صمم منذ أكثر من ٦٠ عاما في سياق تلك الحقبة إلا بتغيير طفيف للغاية في إدارته وهيكله وممارساته. غير أن العالم قد تغير ويتطلب إعادة صياغة النظام المالي العالمي. وتؤيد جامايكا المناداة بإصلاح الهياكل الأساسية المالية القائمة لتعكس الحقائق الواقعة العالمية الجديدة ولجعلها أكثر استباقية وتلبية لاحتياجات المجتمع العالمي بأسره. غير أني أود الإشارة إلى أن ذلك يجب أن يتعلق بأكثر من مجرد زيادة عدد أعضاء ناد

مقتصر على الخاصة. إذ يجب أن يكون حافزه التنمية، وأن يسلم بأن وجود الفقر في أي مكان يشكل خطرا على الرخاء في سائر الأماكن. ويجب أن يشتمل على آليات لاكتشاف بوادر الأزمات العالمية وأن يكون قادرا على تطبيق التدابير الوقائية.

إن الأزمة التي ترج أسواق العالم المالية حاليا تعكس عدم ملاءمة الهياكل التنظيمية التي لا غنى عنها لفعالية أي سوق في أداء وظيفته. بل هي أكثر من ذلك. فهي تمثل عجز النظام المالي الدولي عن تيسير تدفق الموارد إلى المناطق التي يمكن أن تنتج فيها ثروة حقيقية، وليس ثروة ورقية. فالعالم لا ينقصه رأس المال. وما ينقصه هو الآليات اللازمة لضمان الكفاءة في استخدام رأس المال الموجود.

وأريد أن أشير إلى أن ثمة مهمة عاجلة أخرى تتمثل في إيجاد نظام تجاري دولي له مقومات البقاء ويتسم بالعدل. وتعرب جامايكا عن خيبة أملها الشديدة لأن جولة الدوحة الإنمائية عجزت عن تحقيق الأمل في نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وخال من التقلبات. ونحث جميع الأطراف على حل الخلافات المتبقية، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء المعونات الزراعية التي تؤدي لتشوهات تجارية، والتصدي للحاجة إلى آليات حماية خاصة للبلدان التي تواجه شدة اقتصادية.

والحاجة إلى مزيد من العمل المتضافر بشأن الاحترار العالمي تدعو بإلحاح إلى المناقشة. والبلدان النامية هي الأكثر ضعفا، ولكنها أيضا أقل البلدان قدرة على تدابير التخفيف من أثره. ولا بد أن تتحمل البلدان التي تعد مسؤولة عن أكبر قدر من التلوث أكبر نصيب من المسؤولية عن الإجراءات التصحيحية. ويجب أن تقطع التزامات قاطعة بالوفاء بتلك المسؤولية. ويجب ألا يعفيها من تلك المسؤولية شراء ائتمانات الكربون، خاصة من البلدان النامية.

إن جامايكا تدعو لإيجاد نظام طويل الأمد عادل ومنصف ومتوازن لربط الحدود الموضوعة للانبعاث داخل إطار دولي جديد فيما بعد العام ٢٠١٢، حين ينتهي سريان بروتوكول كيوتو.

ويشير تأثير تغير المناخ على الإنتاج الزراعي وتواتر وشدة الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها بلدان مثل جامايكا بصفة خاصة إلى ضرورة وجود هيكل عالمي لإدارة البيئة يحدد معايير واضحة ويقوم بإنفاذ الامتثال.

ويساور جامايكا القلق لأن القلاقل السياسية في بقاع كثيرة من العالم، التي كثيرا ما تشعل جذوتها التطرف والتعصب، ما زالت تهدد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهي ليست محدودة في النطاق ولا محدودة بالحدود الوطنية. ويتطلب حل تلك الصراعات دبلوماسية فعالة وتعاونا عالميا، ويجب أن تواصل الأمم المتحدة استخدام مساعيها الحميدة للوصول إلى تسويات عادلة وسلمية.

غير أن تركيزنا المكثف على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا يجب أن يهمش الحاجة إلى اتخاذ إجراء حاسم لقمع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، التي تيسر العنف الداخلي في كثير من بلداننا وينتج عنها مستويات عالية من قتل البشر. وتؤيد جامايكا إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة لفرض ضوابط صارمة على الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والذخيرة.

ولا تزال الأزمة الإنسانية الملحة في دارفور مثار قلق خطير لدينا جميعا. إننا نشعر بخيبة الأمل لأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لم تعمل بشكل كامل حتى الآن. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن أية أعمال من شأنها تعميق الأزمة، وتهديد سلامة السكان

المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومنع الوصول إلى الإغاثة الإنسانية.

وتلتزم جامايكا التزاما قاطعا بإيجاد حل سلمي عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط – حل يجب أن يضمن الأمن لإسرائيل وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور محوري من خلال بعثاتها لحفظ السلام في بناء السلام المستدام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وستستخدم جامايكا عضويتها في لجنة بناء السلام للتأكيد على أهمية التنمية الاقتصادية المستدامة والطويلة الأجل في إعادة بناء البلدان التي مزقتها الصراعات، وتحولها.

إن الدمار في هايتي الذي خلفته الأعاصير الأخيرة زاد من سوء الظروف الصعبة أصلا التي يضطر الشعب في هايتي إلى العيش في ظلها. وهناك الكثير مما يتعين القيام به ليس من خلال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ فحسب، بل أيضا من خلال التصدي للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية للبلد على المدى الطويل، باعتبار ذلك حلا مستداما للحالة الإنسانية الهشة هناك. وتحتاج هايتي إلى دعم المجتمع الدولي برمته وتستحق الحصول على ذلك الدعم.

إننا نجتمع هنا هذا الأسبوع في هذا الاتحاد الذي نسميه الأمم المتحدة. فما هي حالة هذا الاتحاد؟ علينا ألا ننسى حالة التشكك السائدة في بعض الأوساط إزاء استمرار جدوى الأمم المتحدة. إن هؤلاء المشككين لم يكلفوا أنفسهم عناء التفكير كيف سيكون حال العالم لو أن الأمم المتحدة لم تكن موجودة. ولكننا ساهمنا في حالة التشكيك تلك، لأننا كثيرا ما لجأنا إلى لي الحقائق لتتلاءم مع مخططاتنا، وخرقنا القواعد لتأمين ميزات خاصة وقطعنا التزامات بدون أن تتوفر لدينا الإرادة للوفاء بها.

إن إصلاح هيكل الأمم المتحدة وإجراءاتها ضرورة حان أوانها منذ زمن بعيد. وعلينا ألا نغمرها بالمماطلة والمشاحنات التي لا تنقطع. وقد حان الوقت لحوار بناء يهدف إلى تحقيق توافق في الآراء. فقد ظلت الحاجة إلى تغيير هيكل ونطاق مجلس الأمن قيد المناقشة على مدار قرابة ١٥ عاما، وتعثرت بسبب المواقف المتسمة بالاستقطاب والخلاف.

وعلينا واجب ملزم بأن نقيم أنظمة تؤمن السلام والازدهار في المستقبل. ولذلك، فإننا نرحب باتخاذ المقرر ٥٥٧/٦٢ المتضمن في الفقرة ٢٣ من الوثيقة A/62/47، بالإجماع، ونأمل أن يعبر عن التصميم على البدء المبكر بالمفاوضات الحكومية الدولية خلال جدول زمني محدد وفي إطار جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة.

وتتيح الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة لتذكيرنا بالدور المركزي للأمم المتحدة في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذه مكونات أساسية للبيئة الضرورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهي تتسق مع المبدأ الذي أطلقنا بموجبه مبادرة إقامة النصب التذكاري لتكريم ضحايا الرق. وإنني أشكر الأمين العام وأعضاء اللجنة على دعمهم ومساعداتهم. كما أشكر الدول الأعضاء التي قدمت التبرعات أو تعهدت بها. وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

ومنذ ستة عقود، اتفق الأجداد المؤسسون للأمم المتحدة على أن تكون المنظمة آلية لمواءمة أعمال الأمم من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة: السلام والازدهار في كل أنحاء العالم؛ والاحترام والتسامح فيما بين الأقوياء والدعم للمستضعفين. وما زالت تلك هي ولايتنا ومهمتنا غير

المكتملة. ويقتضي تنفيذ تلك الولاية والمضي قدما بالمهمة وجود أمم متحدة أكثر استباقية واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، وتولي اهتماما متساويا لقضايا السلام والأمن والتنمية. إن آمال الشعوب في كل مكان من العالم تعتمد علينا وعلى روح القيادة التي نبديها والإرادة التي نعبر عنها في العصر الذي نعيش فيه. ويجب ألا نخذلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية) باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جامايكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل أوريتي بروس غولدينغ، رئيس وزراء جامايكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونشيون جيغمي يويزير ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بوتان.

اصطحب السيد ليونشيون جيغمي يويزير ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى المنصة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد ليونشيون جيغمي يويزير ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ثينلي (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أنا ويشرف بلدي، بوتان، الديمقراطية الفتية الأحدث عهدا، بعد أن أصبحت كذلك في نيسان/أبريل الماضي، أن تتاح لنا هذه الفرصة لكي نقدم أنفسنا أمام هذه الهيئة الدولية العظيمة. إن تمتع الذي حظي على الدوام بالعدالة والاستقرار والتقدم، لم تأت الديمقراطية إليه بطرق الكفاح والعنف التقليدية، ولا هي جاءت بإرادة الشعب. بوتان أصبحت ديمقراطية بالإقناع والجهود الشخصية لملك عمل بشكل متواصل على مدار ٣٠ عاما لتهيئة الشروط الأساسية لثقافة الديمقراطية والترتيبات المؤسسية. وبعد أن أنجز تلك المهمة النبيلة، ووضع السياسة في مسار الديمقراطية النهائي الذي لا رجعة عنه، تنازل ملكنا عن العرش كدليل نهائي على ثقته بالديمقراطية. وهو يعيش الآن حياة تقاعد هادئة إذ يبلغ من العمر الآن ٥٣ عاما.

وقد أثبت الملك أن القادة إذا كانوا يلتزمون بالديمقراطية، فإن العملية الانتقالية تكون يسيرة وسلمية. وبالمثل، إذا آمن القادة المنتخبون للحكم بالديمقراطية، فإنها توفر أفضل وسيلة لخدمة الشعب. وهذا هو إيماننا الراسخ الذي به ستضطلع حكومتي بالولاية الكبيرة التي أوكلها الشعب إلينا.

وبوصفي ممثلا لبلد قوي الالتزام بتعددية الأطراف ويؤمن إيمانا راسخا بأنه لا غنى عن منظومة الأمم المتحدة، فإنني ألتمس إذن الجمعية بأن أقدم منظور بوتان من أعالي الهمالايا إلى عالمنا المعاصر المضطرب.

إننا نواجه طائفة من التحديات الخطيرة التي تختبر أهمية الأمم المتحدة وتصميم الدول الأعضاء على العمل معا. من قبيل الكوارث الطبيعية وأزمة المواد الغذائية وأزمة الوقود والأزمة المالية والفقر المتزايد وانهيار الدول وتضاؤل الموارد المائية والأمراض والاتجار بالبشر وحتى عدم وجود القوانين البحرية. وكلها تضر بمجتمعنا ومن ثم هناك الإرهاب والتطرف في ارتكاب أكثر الأعمال وحشية وأكثرها جبنا، وذلك باستخدام الضعفاء والمختلين عقليا بقتل وتشويه الأبرياء.

إن جميع هذه التحديات تهدد بتقويض ما أنجزناه نحن الدول بصورة جماعية وفردية. وتحبط بصورة مباشرة تقدمنا البطيء في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي

أعتقد أنها من بين أهم الاتفاقات الجديرة بالثناء التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء والتي أنجزتها الجمعية لتحقيق عالم أكثر إنصافا بل عالم أكثر تحضرا.

إن بوتان لا تنظر إلى تلك التطورات بوصفها أحداثا منفصلة أو غير متصلة بل تعتبرها أعراضا مرتبطة ارتباطا مباشرا بوباء أوسع وأعمق يهدد رفاهنا وبقاءنا الجماعيين. وأن الاستجابة على كل تحد بصورة منفصلة من المرجح أن يكون مفيدا في الأجل القصير، ولكن الجهود المتقطعة لن تفضي إلى حلول دائمة. وعلينا أن نعالج الأمراض بما يتجاوز الأعراض. ونعتقد أن الأمراض لها علاقة بنمط الحياة الذي نعيشه وهو ببساطة غير منطقي وغير مستدام.

ولا يلزم المرء أن يكون متخصصا في الاقتصاد لكي يفهم أن أزمة النفط وارتفاع أسعار المعادن وتناقص احتياطي المياه كلها تتعلق بكوننا نعمل منذ وقت طويل على استغلال مواردنا الطبيعية النادرة وهدرها. وعلى أضعف الإيمان فإن هذه التطورات عبارة عن ردود فعل السوق ومحاولات تعكس القيمة الحقيقية لتلك الموارد.

وفيما يتعلق بالأزمة المالية، أصبح من الواضح أن السبب الرئيسي يكمن في ثقافتنا في العيش التي تتجاوز إمكانياتنا وفي الأرباح الفاحشة التي يجنيها القطاع الخاص وفي انتشار المخاطر في مجتمع الجوار. ومن سوء الطالع أن الحل الممكن يكمن في تحويل دَيننا إلى الأجيال المقبلة والتي غير موجودة هنا حتى تدحض ذلك.

ليس من الصعب أن نرى جميع هذه الأزمات نتيجة لنمط الحياة الذي ننتهجه والذي تمليه أخلاق الاستهلاك الشديد في عالم شحيح الموارد. إن نمط الحياة يتعلق بالخوف من أنه ليس لدينا ما يكفي. ونريد الكثير حتى نتفوق على جارنا وصديقنا العزيزين. وننفق ونستهلك أكثر من إمكانياتنا وحتى من إمكانيات الأجيال التي لم تولد بعد.

وحيث نمضي في توسيع اقتصادياتنا باستخراج الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاجية، وزيادة الاستهلاك وتصريف كميات هائلة من الفضلات الملوِثة فإن المناخ يتغير. وتضرب الأعاصير التي لا يمكن التنبؤ بها وتأتي في غير أوانها بدرجة أكبر من العنف والتوتر. والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والأعاصير والعواصف والفيضانات والانهيارات الأرضية كلها عوامل تدمر الحياة والممتلكات والمحاصيل. وأنماط الطقس قد تغيرت ومستمرة في التغير بآثار أكثر عمقا بحيث يتعذر على حضارتنا فهمها. لدرجة أننا نتساءل عما إذا كانت الزلازل وأمواج التسونامي مرتبطة بتغير المناخ.

والأمس احتشدنا لإيجاد حلول للأزمة الغذائية والمخاطر المتزايدة للجوع في العالم حيث هناك العديد ممن يعانون من الجوع. إن الأمراض والأوبئة الجديدة تهدد الإنسانية وهناك أشكال أخرى من الحياة والمحاصيل حتى الأدوية والتكنولوجيا تتضافر للتآمر على الأخلاقيات، أفليست هذه دلائل على أنه تجري الإساءة للعالم بدرجة كبيرة؟ ألم يكن من الجائز أن تكون هذه فرص للعمل على إصلاح سُبلنا والبحث عن نمط حياة أكثر استدامة.

إن تعميق الفقر لا يختلف عن الأزمة الغذائية وهو أيضا إشارة على تحلل المجتمعات. وعندما تموت المجتمعات تموت معها روح الاقتسام والاقتراض والعطاء في خضم علاقات حسن الجوار في أوقات الشدة مقابل التنافس وتحقيق المكاسب على حساب المجتمع والجار وحتى أسرة المرء. إن ذلك يتعلق بإخفاق العلاقات الإنسانية، بما في ذلك العلاقات القائمة فيما بين الدول. وأعتقد أن هذا تضرب جذوره في الفقر والجوع وعدم الاستقرار وعدم الأمن الذي ابتُلي بها الكثير من العالم اليوم.

إن هذه الأزمات المتعددة تسلط الضوء بشدة على الاجحافات المخزية لمجتمعنا الذي لا يعمل على اقتسام وتوزيع الثروة الهائلة التي كوَّنها لإشباع الجشع الجامح للإنسان، وهو جشع لا يقف عند حد. فالناس يعانون من الجوع والعطش والتعرض لعوامل الطبيعة القاسية ويموتون من دون معالجة ليس بسبب عدم توفر الطعام والماء والملابس والدواء لدينا ولكن بسبب عدم توفر الإرادة للتشاطر والاهتمام بتوزيعها.

وبالأمس فقط كنت أتساءل كم عدد أطنان الأغذية والأدوية التي يجب أن تُرفع عن الرفوف في متاجر منهاتن وتوضع في محارق التخلص من النفايات في نهاية كل يوم حيث تفسد أو تنتهي صلاحيتها للاستهلاك البشري. ومن جهة أخرى فإنه حتى هذا اليوم لم يف عدد يُذكر من البلدان المتقدمة النمو بتعهدها باقتسام أقل من ١ في المائة من إجمالي ناتجها القومي مع البلدان النامية. وبصورة مماثلة فإن شركات الأدوية تسوق الحجج المقنعة بأنه ليس بوسعها تخفيض تكلفة الأدوية.

وعلينا أن نستيقظ من سبات نومنا العميق ومن الانغماس الذاتي وأن ندرك بأن الرفاه الاقتصادي هو الرفاه الإنساني. ويجب أن نحطم أغلال قوى السوق القوية. لذلك أليس من الممكن نتيجة اختلالات اقتصاد السوق، كما تجلى ذلك في الأزمة المالية، أن يتوقف النمو الاقتصادي المتهور وغير المسؤول والتوسع؟ فهو غير مستدام ولا منصف للأجيال المقبلة. وفوق ذلك كله يمكن أن نرهق أنفسنا بعبء ديون يستمر لسنين ونندم على ذلك.

ذلك يحملنا على التساؤل عما إذا كانت أساسياتنا سليمة. فهل النمو الذي يقوده إجمالي الناتج القومي ويعمل بوصفه معيارا للتقدم يكفي لمستقبلنا؟ ما هي الأسس التي ترتكز عليها حضارتنا والقيم التي نهتدي بها. كلما زدنا ثراء نعيش وفقا لمعايير نضعها لأنفسنا، فهل نصبح حقا أكثر تحضرا ومدنية، أو أننا غارقون في مأزق عدم التحضر؟

وأتساءل مرة أخرى: هل النمو الاقتصادي يترجم كنمو إنساني؟ هل مكتوب علينا أن نصبح عديمي الإحساس وبشرا آليين مبرمجين لنكون منتجين ماديا ولكسب المزيد والمطالبة بالمزيد واستهلاك المزيد مما لا نحتاجه وندمر أنفسنا في نهاية المطاف؟

وبوصفنا بشرا، هل ينبغي لنا أن نبحث عن القيم العليا أو نرغم على البحث عنها؟ ألم تتوفر لدينا الاحتياجات التي تتجاوز الاحتياجات المادية وتتجاوز احتياجات الجسم وحده؟ هل بوسعنا أن نتصور نموذجا كليا بديلا من أجل تنمية مجدية ومستدامة تضع رفاه الفرد والمجتمع في الصدارة وتبعث على أسباب السعادة الحقيقية مقابل المتعة الحسية الزائلة؟

ويسرني أن أسلم أن العديد من المؤسسات الأكاديمية والباحثين في جميع أرجاء العالم منخرطين في مثل هذا البحث ويحرزون تقدما. وأن آخر من انضم إلى ذلك منظومة التعاون الاقتصادي والتنمية التي استضافت سلسلة من المؤتمرات الإقليمية والعالمية لوضع المؤشرات لقياس التقدم الإنساني الحقيقي.

إن بلدي بوتان هو هذا الكيان. وبينما نعمل بهمة بوصفنا شريكا في الجهود العالمية في هذا الصدد نسعى إلى تحقيق طريق إنمائي فريد يهتدي بفلسفة ملكنا السابق المتمثلة في إجمالي السعادة الوطنية منذ أوائل السبعينات من هذا القرن.

إن إجمالي السعادة الوطنية يرتكز على اعتقاد مؤداه أن السعادة هي أهم حدث فردي وهي مبتغى كل الناس في الحياة وأن نهاية الأرب في التنمية لا بد وأن تتمثل في تعزيز

السعادة وزيادتها. لذلك نعتقد أن من مسؤولية الدولة تهيئة بيئة مواتية تمكن مواطنيها من أن يحققوا السعادة.

ويؤكد المفهوم على الحياة المتوازنة وعلى التوفيق بين الاحتياجات المادية للجسد والاحتياجات الروحية والنفسية والعاطفية للعقل. ولهذه الغاية، بنت الحكومة الملكية برامجها الإنمائية على أربعة مواضيع عريضة، أو ركائز، تشكل نموذجا للتنمية الكلية والمستدامة. وهذه الركائز هي: التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة والعادلة، وليس النمو؛ والحفاظ على البيئة؛ والنهوض بالثقافة؛ والحكم الرشيد. ومنذ السبعينيات، لم نحد عن هذا المسار أبدا، وذلك إلى حد كبير بفضل سخاء ودعم شركائنا الإنمائيين. ولم يتراجع الملك السابق على الإطلاق، مضحيا بعرشه ليترك إرثا ديمقراطيا فريدا وبلدا مسالما ومتقدما وسعيدا.

إنني أدعو أعضاء الجمعية إلى التأمل في تلك الاعتبارات وغيرها لكي لا يتكرر أبدا حدوث أزمات مثل تلك التي حلت بنا الآن، ولكي نتمكن من العودة في كل عام إلى هذه الجمعية، ولكي نجد أسبابا للابتسام والسعادة. ولهذا الغرض، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم بوتان الكامل لكم وتعاونها معكم ومع الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بوتان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ليونشيون جيغمي يويزير ثينلي، رئيس الوزراء في مملكة بوتان، من المنصة.

خطاب السيد سيرغي ستانيشيف، رئيس الوزراء في جمهورية بلغاريا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الوزراء في جمهورية بلغاريا.

اصطحب السيد سيرغي ستانيشيف، رئيس الوزراء في جمهورية بلغاريا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد سيرغي ستانيشيف، رئيس الوزراء في جمهورية بلغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ستانيشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الاعتزاز والشرف أن أخاطب هذا الجمع الموقر بالنيابة عن بلغاريا، خاصة وأن بلدي يحتفل بمرور ١٠٠ عام على إعلان استقلاله. وخلال تلك الأعوام المائة، أكدت بلغاريا استقلالها وحافظت عليه، وكثيرا ما فعلت ذلك من خلال المشاركة النشطة في المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. وإذ أصبح بلدي مؤخرا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنه أصبح اليوم أكثر التزاما بالدور العالمي والتنظيمي للأمم المتحدة في العالم المعاصر، الذي يتجه إلى العولمة. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به السيد ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (الجلسة الخامسة).

واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ونتمنى لكم كل النجاح خلال الأشهر القادمة ونتعهد بالدعم الكامل لجهودكم. كما نعرب عن عميق امتناننا لسعادة السيد سرجيان كريم على قيادته المقتدرة للجمعية خلال دورتها السابقة.

ونظرا للحاجة الملحة والمتنامية إلى الأمن الغذائي، فإن الموضوع الذي نناقشه اليوم يتسم بأهمية حاسمة. إننا ندعم بالكامل الجهود التي تقودها الأمم المتحدة، والتي عبر عنها إعلان روما، من أجل تأمين الاستجابة في الوقت المناسب لمشكلة قد تترتب عليها نتائج خطيرة على موارد الرزق للملايين من البشر.

إن الأمن الغذائي قضية شاملة وينبغي بحثها على خلفية التحديات العالمية المترابطة الأخرى، مثل تغير المناخ وأمن الطاقة. فتلك التحديات أيضا تتطلب استجابة فورية على أساس المسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان المختلفة. وينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في إتاحة محفل فريد للتداول بشأن النهج المتعدد الأطراف الفعال الذي نحتاج إليه.

وفي الربيع القادم، تعتزم بلغاريا استضافة مؤتمر قمة بعنوان ”غاز من أجل أوروبا: شراكات ومشاريع مشتركة جديدة عبر المناطق“. ومن المهم أن يجتمع معا رؤساء الدول والحكومات من كل البلدان المهتمة في جنوب شرق أوروبا، ومنطقة البحر الأسود/بحر قزوين، وآسيا الوسطى، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أجل تشجيع الحوار السياسي على أعلى المستويات ولتعزيز التعاون عبر المناطق بغية تحقيق توازن بين الطاقة والمصالح الاستراتيجية الأخرى.

وتقتضي التعددية الفعالة شراكة وثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وعلى أساس الإعلان المشترك للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن التعاون في إدارة الأزمات، انخرط الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في شراكات نجحت حتى الآن في تحقيق نتائج في مجالات عديدة متصلة بحفظ السلام وبناء السلام. كما أن الشراكة السليمة والعملية بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في غرب البلقان وأفغانستان وأفريقيا تتسم بأهمية بالغة أيضا.

إن أوجه التعاون المختلفة على الصُعد الإقليمية ودون الإقليمية وعبر الحدود من شأنها أن تشكل اللبنات لبناء نظام أمن جماعي شامل. وحينما تعيش المجتمعات المحلية والمناطق المتجاورة مباشرة في ظل الوئام، فإن ذلك يؤدي إلى توطيد السلام والاستقرار. وكانت تلك هي الفلسفة التي استرشدت به بلغاريا في رئاستها لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا مؤخرا. وهذا التعاون الإقليمي في جنوب شرق أوروبا اكتسب زخما في الآونة الأخيرة. ويمر جنوب شرق أوروبا حاليا بعملية تحول من منطقة تتعافى من الحرب إلى منطقة مزدهرة ونابضة بالحياة. وخلال الإثني عشر شهرا الماضية، برز إلى الوجود هيكل جديد للتفاعل، يربط بلدان المنطقة مع بقية أوروبا والمجتمع الدولي. وتماشيا مع مفهوم الملكية الإقليمية، أصبح الدور المحوري مسؤولية مجلس التعاون الإقليمي الجديد.

وما زال الطريق طويلا أمام مسيرة الديمقراطية والأمن والتعاون في منطقة البحر الأسود. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود المتسقة من أجل تسوية نهائية للصراعات التي طال أمدها هناك. ولا ينبغي إهمال الصراعات المجمدة لأنها تميل إلى إعادة تأجيج التوتر بشكل متكرر. والعمليات العسكرية الأخيرة في أوسيتيا الجنوبية وفي أجزاء أخرى من جورجيا كانت دليلا واضحا على ذلك. وبلغاريا قدمت دعمها الكامل لبعثة صنع السلام للرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي وما فتئت تشارك بنشاط في الإعداد لبعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي. ونحن على اقتناع بضرورة الحفاظ على سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية وانسحاب الوحدات العسكرية إلى مواقعها السابقة على نشوب الصراع من أجل إتاحة المراقبة الفعالة من جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتنفيذ خطة النقاط الست.

وتقدم بلغاريا مساهمتها الكاملة للبعد الشرقي لسياسة الجوار الأوروبي، التي ينبغي أن تستجيب لاحتياجات وأولويات جميع الشركاء في المنطقة. ونرى أن هناك فرصا لإطلاق مشاريع في قطاعات هامة، مثل النقل والتجارة والطاقة والبيئة وأمن الحدود. ومبادرة التآزر للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأسود وسيلة عملية للربط بين مختلف المبادرات الإقليمية، وبالتالي مضاعفة أثرها.

ونظرا للرابطة التي لا تنفصم بين الوقاية والتنمية، فإن حكومة بلغاريا والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلغاريا يتعاونان حاليا لاستكشاف إمكانية إقامة مركز إقليمي لبلغاريا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة غرب البلقان والبحر الأسود بغية تبادل المعارف المتراكمة والتدريب والبحوث.

إننا ندين الإرهاب إدانة قاطعة ونرفض إيديولوجية الإرهابيين بجميع صورها ومظاهرها. فلقد أثبت أول استعراض لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المعقود مؤخرا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور مركزي في تعبئة المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب وجميع المظاهر المتصلة به مثل الراديكالية والتطرف.

ومن الأساسي، أن تكون مكافحة الإرهاب ضمن متطلبات القانون الدولي وأن نتغلب على التصورات المتحيزة والنمطية في عالم كثير التنوع. فتاريخ بلغاريا العريق في التسامح يستند إلى التفاهم المشترك وأن التنوع الثقافي أحد الأصول الهامة في مجتمعنا. وبهذه الروح تشارك بلغاريا بنشاط في تحالف الحضارات في إطار الأمم المتحدة وتدعم المبادرات المماثلة الأخرى.

ونحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الستين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذ نشيد بستة عقود من تعزيز السلام وحماية الضعفاء، ينبغي أن ندرك أيضا أنه ما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله. فالأمم المتحدة تواجه تحديا خطيرا نتيجة للطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لعدد متزايد من عمليات وبعثات السلام.

وتواصل بلغاريا مساهمتها في الجهود الدولية لحفظ السلام في غرب البلقان وأفغانستان والعراق وأفريقيا. ومهمتنا اليوم ليست حفظ السلام فحسب؛ بل يجب علينا كذلك أن نتأكد من أن السلام مستدام ولا يمكن عكس مساره. ولجنة بناء السلام، وهي إنجاز مبكر لعملية الإصلاح، بدأت الآن في العمل وحققت بعض النتائج السياسية في بوروندي وسيراليون.

إن الاحتفالات العالمية هذا العام بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أكدت مجددا الأهمية الحاسمة للالتزام العالمي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي من شأن تطبيقها أن يجعل العالم أفضل لنا جميعا، وخاليا من الفقر والتعصب والتمييز. ورغم التقدم المحرز، ينبغي ألاّ نتهاون في جهودنا أبدا. أما مجلس حقوق الإنسان، وقد أنجز عملية بناء مؤسساته بنجاح، فعليه أن يشارك في العمل البناء والشامل بهدف تعزيز وضمان كل حقوق الإنسان للجميع.

ولا يمكن أن يستقر السلام والأمن إلاّ من خلال التنمية. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن على اقتناع بأن المسؤولية عن تحقيق هذه الأهداف في الوقت المناسب تقع على عاتق كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

والتضامن مع المحتاجين، لا سيما مع البلدان النامية، مبدأ هام وثابت في السياسة الخارجية البلغارية. ونحن بصدد اتخاذ أولى خطواتنا في بناء قدرة مانحة جديدة وسوف نسعى جاهدين لتحقيق الأهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية كجزء من سياسة الاتحاد الأوروبي للتعاون الإنمائي.

ولكي تؤدي الأمم المتحدة دورها في العالم بكفاءة، يجب أن تثابر على المضي على درب الإصلاحات التي بدأت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ونرحب بالتقدم المحرز في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة صوب تحسين أساليب العمل في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وتتوقع بلغاريا السعي بقوة لتحقيق ما تبقى من المهام المدرجة في

جدول إصلاح الأمم المتحدة دون تأخير خلال الدورة الحالية.

وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمين العام والعزم الذي أبداه في بيانه الافتتاحي. ومن مصلحتنا المشتركة أن نضمن أن تحقق الدورة الثالثة والستين هذه نتائج ملموسة. وهذا ما تتوقعه شعوب بلداننا، وشعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد سيرجي ستانشيف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، من المنصة.

خطاب الأونرابل تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة.

أصطحب الأونرابل تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الأونرابل تويلايبا لوبسيلاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية): إن الأمم المتحدة تجسد تعددية الأطراف. وهي شهادة حيّة على نجاح العملية الحكومية الدولية. وعضوية ساموا في الأمم المتحدة تستند إلى الوعد بالأمل والمساواة والعدالة التي توفرها الأمم المتحدة للدول الأعضاء، أيا كانت قوتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. وإذ نظرنا إلى الوراء، نجد أن منظمتنا لم ترق إلى مستوى الغايات النبيلة التي يجسدها ميثاقها. فلقد شوهت مصداقيتها وقوضت، وهناك علامات استفهام على أدائها أحيانا.

ومع ذلك، فإن هذه الإخفاقات المتصورة لمنظمتنا هي من صنع أيدينا عندما سمحنا للمصالح المكتسبة لعدد قليل أن تتقدم على احتياجات الأغلبية الملحة والمستحقة؛ وعندما قبلنا بالتصورات الخاطئة لمسائل معينة وأن بعض المسائل والدول والمناطق أكثر أهمية من غيرها، شوه ذلك تركيز العالم وتخصيص الموارد؛ وعندما تغاضينا وسمحنا للتفوق العددي للمجموعات أو لأهمية بعض أصحاب المصلحة أن يعرقلوا المناقشات المستنيرة لقضايا حاسمة ويسجلوا النقاط ويحققوا انتصارات رمزية لا تساعد أحدا على المدى الطويل؛ كما أن القائمة الطويلة من الوعود الكاذبة والمشاريع التي لم تتحقق والتي صيغت بلغة بليغة وإن لم يكن لها معنى أوجدت حالة من الإحباط وانعدام الثقة بين الدول الأعضاء.

والنتيجة النهائية هي أنه ما لم يتحمل أحد المسؤولية، فإن مستقبل الأمم المتحدة سيكون موضع شك كما أن التكاليف التي سيدفعها العالم لا يمكن حصرها. ولا نلوم أحدا سوانا عن أي عجز في مصداقية منظمتنا إن ما نحتاج إليه بسرعة هو الحس الجماعي بالثقة والالتزام بميثاقها. عندها فقط تظل الأمم المتحدة مهمة وتستعيد ثقة الدول الأعضاء.

وهناك الكثير مما يتأرجح في كفة الميزان بالنسبة للعالم لكي يظل مكتوف الأيدي. وأن القيادة العالمية القوية على جانب عظيم من الأهمية. ويتعين على الحكومات ألا تلتفت فقط إلى المصالح المكتسبة والنفعية، بل إلى الشيء الأخلاقي والعادل الذي يجب أن تفعله.

لذلك وجهت رسالتي في العام الماضي ومن على هذا المنبر، ويسعدني أن أكررها مرة أخرى اليوم. ومفادها أن

ما من دولة عضو قوية جدا أو ضعيفة جدا لا تكون جزءا من حل يجعل الأمم المتحدة عنصر تغير ومشعل أمل في هذه الأوقات التي تنطوي على تحد. وما من مساهمة كبيرة جدا أو غير كبيرة. والشيء المثالي بالنسبة للدول التي تحتل مركز الصدارة أن تقود بتواضع وإنصاف وبقلب طيب. إذ أن العالم لا يتوقع شيئا أقل من هذا. فالقيادة والمسؤولية في النهاية هما شيء واحد.

ومن الواضح أن الدول الأعضاء لا يمكنها إلا أن تفعل الشيء الكثير. ونحتاج إلى أمانة عامة ملتزمة واعية وحساسة لاحتياجات الشعوب التي تخدمها. وهذا متطلب غير قابل للتفاوض، وتؤيد ساموا قيام الأمين العام بإنشاء خدمة مدنية محترفة مرنة ومتحركة بقدر كاف يمكنها من الاستجابة السريعة للمطالب العديدة للدول الأعضاء. إن ضرورة قيام الأمم المتحدة بما هو مطلوب منها بوصفها كيانا واحدا لا يمكن التشديد عليها. إنها تضيف قيمة وجودة على التقدم وتلغي الهدر وتقلل من الازدواجية وتكفل الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة المنوط بها الحفاظ عليها لإكمال جهود الدول الأعضاء التي حققتها بشق الأنفس.

يواجه عالمنا حاليا أوقاتا عصيبة تتسم بالاضطراب. وبوصفنا أعضاء في المجتمع العالمي فإن مستقبلنا جميعا مرتبط ارتباطا وثيقا. وبالنسبة لساموا فإن حجم بلدنا الصغير وعزلته عن الأسواق الرئيسية وضعفه الدائم أمام تغير المناخ، كلها عناصر خارج إرادتنا. وحتى بوصفنا من أقل البلدان الجزرية الصغيرة نموا فإن هذا لم يسهم في أسباب الأزمة الحالية، إلا أن ساموا ليست في منأى من الأثر السلبي المباشر لها وعواقبها في الأجل الطويل.

إن الأزمات العالمية كما نعرف من التجربة المريرة مع أزمة الاحترار العالمي وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، وما يصاحب ذلك الآن من تشوهات في الأسواق المالية كلها تهدد باجتياح العالم وتؤثر على جميع دولنا بغض النظر عما إذا كانت تسهم في هذه الأزمات أم لا.

لذلك على الرغم من أوجه قصور المنظمة، لا تزال الأمم المتحدة المؤسسة الوحيدة التي تجمع كل دول العالم. والحاجة إلى إعادة تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن واضحة كل الوضوح لسنوات عديدة. وفي حالة مجلس الأمن، ما دام تشكيله الحالي وقواعده تتجاهل حقائق اليوم فسيستمر في التخبط في الاضطلاع بفعالية بالمهام المناطة به كما نشهده يفعل طيلة سنوات عديدة.

ولا تزال ساموا ثابتة في موقفها ومؤداه أنه تنبغي زيادة فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. فالدول الأعضاء التي لديها وثائق تفويض شرعية ينبغي تشجيعها على وضع مطالبها. ومن المهم للعملية الدولية الحكومية أن تبدأ بحسن نية خلال الدورة الحالية لوضع حد لمشكلة استنفدت صبر الدول الأعضاء وطاقتها لما يزيد عن عقد ونصف من الزمن.

ولا بد من الدعم الجماعي للأعضاء الدائمين الحاليين لمجلس الأمن. لذلك نأمل من الدول المرشحة والأعضاء التواصل مع بعضها البعض بنية طيبة والتخلي عن الحواجز التي ما برحت تحبط إصلاحات مجلس الأمن والتي نعرف أنه لا بد من القيام بها.

وثمة ملاحظة ما برحت قائمة لسنين عديدة، ألا وهي أنه يبدو أن هناك عدم مبالاة سواء أكان مقصودا أم غير مقصود من جانب الدول الكبرى في منظمتنا نحو الدول الصغيرة وذات الاقتصادات الضعيفة التي بينما تتقيد بالحكم الصالح وإدارة اقتصادية جيدة، تظل في حالة نضال مستمر للحفاظ على المكاسب التي حققتها بصعوبة على هذه الجبهات.

ومن المفارقات أن الوقت الوحيد الذي تُبلغ فيه هذه الدول المكافحة هو عندما توشك على حافة الانهيار أو عندما تكون في طريقها إلى أن تصبح دولة على حافة الانهيار وتصبح التكلفة باهظة للقيام بأي عمل إنقاذي أو وضع برامج علاجية. لذلك فإن استعداد الدول الكبرى للإصغاء وتفهم الحالة بصورة مبكرة لمشاكل الدول التي تناضل من أجل استدامة الحكم الصالح والإدارة الاقتصادية تستغرق وقتا طويلا نحو إقامة شراكات فعالة ووزع الموارد الشحيحة بكفاءة وإظهار حسن النية والثقة في العملية.

إن بؤر الاضطراب في العالم آخذة في التزايد، بما فيها منطقة المحيط الهادئ التي نحن جزء منها. والبعض منها نتيجة عوامل وتأثيرات خارجية والآخر ناجم عن عوامل داخلية. وعلى الرغم من خلافاتنا فإننا جميعا نطمح إلى تحقيق نفس القيم في الحياة. ومن هنا لا بد لنا من أن نتعلم دروس التاريخ ونوفر التشجيع المناسب والتدخلات المناسبة لمساعدة الدول على استعادة الحكم الصالح والتقيد بمبادئ الديمقراطية.

بالأمس انعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وكان تذكرة لنا في أوانها بأننا ما لم نحقق شيئا في منتصف المدة ولكن ما هو العمل الحاسم الذي يتعين علينا القيام به على جناح السرعة، إذا ما كنا نريد تحقيق الأهداف المرتبطة بجدول زمني والتي وضعناها في مطلع الألفية الجديدة. وشاركت ساموا في الاجتماع الأخير الذي انعقد في أكرا بشأن فعالية المساعدة والذي مهد الطريق أكثر أمام اجتماع استعراض الأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم أعماله مؤخرا والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المزمع عقده في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وإن خطتنا الاستراتيجية للفترة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ هي إطار إنمائي شامل مرتبط بعملية الميزانية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والمرمى الاستراتيجي لتلك الأهداف الذي شهدنا فيه تقدما ضئيلا من خلال الموارد المخصصة على سبيل الأولوية.

ونشعر بالامتنان لحكومتي جمهورية الصين الشعبية والمملكة المتحدة على دعمهما لنا من خلال إعفائنا من الديون. وبصورة مماثلة نود أن ننوه بالشراكات الابتكارية التي دخلنا فيها مع الشركاء الإنمائيين القدم والجدد، مما يعطينا ملكية كاملة في العملية في مسعانا لتحقيق أكبر عدد ممكن من الأهداف الإنمائية للألفية.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وخلال فترة الألعاب الأولمبية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ التي جرت في ساموا في ٢٠٠٧، عملت حكومتي عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها للنهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي طريقة ابتكارية لاستغلال الرياضة بوصفها أداة لإحداث تغيير في السلوك ولنقل الرسائل الإنمائية وذلك بتركيب لوحة إعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية أمام أي مبنى حكومي وتستمد الإضاءة عن طريق الطاقة الشمسية لرصد التقدم الوطني نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ما زال تغير المناخ يؤثر بشدة في القرارات التي يتخذها الزعماء في منطقتنا. فلقد اعتمد منتدى جزر المحيط الهادئ الذي اجتمع في آب/أغسطس ٢٠٠٨ إعلان نيوي بشأن تغير المناخ. وأبرز البيان الصادر عن المنتدى في اجتماع القمة نفسه هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في المحيط الهادئ أمام الآثار الناجمة عن تغير المناخ. واتفق الاتحاد الأوروبي وترويكا المنتدى في الأسبوع الماضي على العمل معا للتركيز على الضعف القائم لجزر المحيط الهادئ جرّاء

الآثار الناجمة عن ارتفاع مستوى البحر. ويعمل ممثلونا لدى الأمم المتحدة مع البلدان المتماثلة معنا فكريا لإبراز الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ.

وفي المحصلة النهائية، ينبغي لهذه الجهود والشراكات أن تقنع أولئك الذين ينكرون أن تغير المناخ حقيقة واقعة. فلقد شعرت بعض دولنا الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ بآثاره، فتغير المناخ بالنسبة لبعض الجزر المنخفضة مسألة وجود وأن استمراريتها على الأجل الطويل معرضة للخطر.

وفرصتنا الوحيدة للسعي إلى خفض الأثر التدميري لتغير المناخ وتعزيز فرص التوصل إلى اتفاق لما بعد كيوتو يتسم بالمصداقية بعد عام ٢٠١٢ إنما تكون من خلال التفاني والجهود المتضافرة من قبل جميع البلدان، وفي مقدمتها تلك المتسببة بشكل رئيسي في انبعاثات غازات الدفيئة. ولبلوغ هذه الغاية، لا بد من دعم خريطة طريق بالي بدعائمها الأربع للتكيف والتخفيف والتمويل والتكنولوجيا بالكلمة والفعل.

إن أنماط الأحوال الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها في الآونة الأخيرة، وتمس جميع مناطق العالم، هي تذكرة واقعية بقدراتنا المحدودة كبشر في مواجهة قوة العناصر الطبيعية بصرف النظر عن مدى جودة استعداداتنا وكم هي سليمة من الناحية التكنولوجية. فنحن بحاجة إلى استجابة عالمية كيما ننجح في ذلك. ولذا، يسر ساموا أن ترى أستراليا وقد أخذت مكانها كدولة طرف في بروتوكول كيوتو في اجتماع بالي. ونظل متفائلين لاحتمال انضمام بلدان أخرى إلى بروتوكول كيوتو لتعزيز نظم تنفيذ الاتفاقية إما من خلال تغيير المواقف أو قد تنشأ ظروف جديدة.

لقد أشرت في السنة الماضية إلى العرض الذي تقدمت به منظومة الأمم المتحدة لإنشاء مركز مشترك بين الوكالات لتغير المناخ في بلدنا لتقديم دعم منسق للبلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية للتخفيف من آثار تغير المناخ وللتكيف والحد من مخاطر الكوارث. ونظرا لأهمية المشروع بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ، خصصت ساموا أرضا – مجموع مساحتها ١٦ فدانا – ليقام عليها المركز وتنتظر من الأمم المتحدة توفير الموارد اللازمة لكي يتسنى بناء هذا المرفق الذي أصبح معلوما للكافة في المنطقة.

وتواصل ساموا دعمها لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ورغم أننا بلد صغير، إلاّ أن شرطة ساموا تواصل العمل جنبا إلى جنب مع أفراد من بلدان أخرى في ليبريا والسودان وتيمور – ليشتي كجزء من التزامنا الدائم. وضمن منطقة المحيط الهادئ، يكفل تضامننا في التصدي للتحديات التي يواجهها جيراننا تواجدا مضمونا لشرطة ساموا في بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان تحت مظلة منتدى جزر المحيط الهادئ.

إن التوصل إلى تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط ما زال بعيد المنال، لكن هذا ليس سببا للتشاؤم. علينا أن ندعم كل جهد لتهيئة الظروف المناسبة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل تنعم بالأمن والأمان.

وفي الختام، لا شيء يمنع أولئك الذين عقدوا العزم على نشر الخوف والذعر في جميع أنحاء العالم من تحقيق أهدافهم. ينبغي ألاّ نكون رهينة لمخططاتهم المنحرفة. ويجب علينا، فرادى وجماعات، أن نضاعف جهودنا لمكافحة آفة الإرهاب الدولي بجميع مظاهره المتعددة. ولا يمكن البلد أن ينجح بمفرده. ولن ننجح في ذلك إلاّ بالعمل التعاوني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تويلايا لوبسولاي سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

خطاب الرايت أونرابل هيوبرت ألكساندر إنغرهام، رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما.

اصطحب الرايت أنورابل هيوبرت ألكساندر إنغرهام، رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد هيوبرت ألكساندر إنغرهام، رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد إنغرهام (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب كمنولث جزر البهاما أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية في دورتها الثالثة والستين، وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه التام. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالسيد كريم على إدارته للجمعية في دورتها الثانية والستين التي اختتمت أعمالها قبل فترة قصيرة.

وتشيد جزر البهاما بالأمين العام على هذه الفرصة لتقييم التزامنا العالمي. لقد ألزمنا أنفسنا أولا في عام ١٩٩٥ بإيجاد مجتمع للجميع. وبعد خمس سنوات، ألزمنا أنفسنا من جديد بذلك الهدف ووقعنا برنامج التنمية، وهو هدف نبيل. ونحن الآن عند نقطة منتصف الطريق وعلينا أن نحكم بأنفسنا إذا ما كان التقدم المحرز جيدا بما فيه الكفاية. ونعتقد أن الجهود التي تبذل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبالتالي إيجاد مجتمع للجميع ينبغي أن تقترن باتخاذ خطوات لتحقيق العمالة التامة والعمل الشريف للجميع.

إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو ببساطة تنفيذ فلسفة حكومتي وبرامجها. ولذلك، باستطاعتي وبقدر كبير من الارتياح أن أفيد بأن جزر البهاما قد حققت العديد من أهداف ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ففي غضون عامين، زادت المساعدة المقدمة للأسر الفقيرة والمنخفضة الدخل في جزر البهاما بنسبة ٤٥ في المائة.

إن مسألة الهجرة الدولية والتنمية تثير قلق جزر البهاما بشكل خاص. لقد أثقلت الهجرة غير النظامية وغير القانونية كاهلنا قرابة ٦٠ سنة، وزادت من الطلب على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في جزر البهاما. ويفرض أيضا تهديدات أمنية وطنية محتملة، خاصة مع زيادة تورط شبكات الجريمة المنظمة في عمليات التهريب عبر الحدود للعقاقير المحظورة والأسلحة النارية وتهريب البشر على متن مركبات نقل البضائع. لذا تتطلع جزر البهاما قدما إلى المناقشة المقرر عقدها أثناء هذه الدورة متابعة لأعمال حوار عام ٢٠٠٦ الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

ثمة مشاكل جديدة ومشاكل حديثة الظهور ما زالت تبطئ خطى التنمية العالمية، وإن الأزمات الحالية ذات الصلة بالغذاء والطاقة والأسواق المالية تهدد بتبديد المكاسب المحققة في السنوات العشر الماضية نحو إنهاء الفقر والجوع وسوء التغذية، ونحو تقليل الوفيات. وبمعزل عن الزيادة التعاقبية في تكاليف الإنتاج لكل السلع الاستهلاكية، بدأ ارتفاع تكاليف الطاقة يؤثر على أنشطة السفر للكثيرين، مما تترتب

عليه عواقب سلبية مباشرة على السياحة، الصناعة الأولية لجزر البهاما.

ومما يبعث على انشغال مماثل التحدي الدائم لتغير المناخ، خاصة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر البهاما، حيث لا يزيد ارتفاع ٨٠ في المائة من أراضينا على متر ونصف عن مستوى سطح البحر. وينبغي ألا يتفاجأ أحد عندما يرى جزر البهاما مدرجة بين البلدان الـ ١٠٠ الأشد تعرضا لعواقب تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. فالآثار المحتملة عن مزيد من الارتفاع في درجة الحرارة لا تقتصر على التدهور البيئي للنظم البحرية والبرية – خسارة التنوع الأحيائي وتدهور منسوب المياه الجوفية والأراضي الزراعية والموارد السمكية – وإنما تشمل أيضا الخسائر الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن توقعها من نزوح فرص العمل.

لقد سجلت حكومتي التزامها بحفظ بيئاتنا البحرية والبرية وببلوغ الأهداف التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للتنوع الأحيائي للفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. والواقع أننا نتوقع أن نتجاوز التزامنا بحفظ ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من الموارد البحرية القريبة من الشاطئ في جزر البهاما كافة بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا الواقع تسترشد به جزر البهاما في رغبتها في اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ.

الزيادة المطردة في عدد وشدة العواصف والأعاصير المدارية التي تمر عبر منطقة الكاريبي تمثل، ثانية، دلالة أخرى على الآثار السلبية لتغير المناخ العالمي. وفي هذه السنة وحدها تركت تلك العواصف والأعاصير المدارية أثرا مدمرا على عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك جزيرة إناغوا في جنوب البهاما، وعلى كوبا وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وجزر تركس وكايكوس وهايتي. إنها تهدد بلداننا بخطر فريد لا مثيل له، ذلك أنها قادرة على أن تكتسح، حرفيا وبمبّة قوية واحدة، كل المكاسب الإنمائية التي حققناها طيلة سنوات كثيرة من العمل الشاق.

وهذا ينطبق بصفة خاصة على هايتي، التي تسودها ظروف قاتمة بصورة خاصة. وجزر البهاما يسعدها أن تكون الأمم المتحدة قد ظلت منخرطة بنشاط في هايتي. وهي تثني على عمل بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي. وبصفتي الرئيس الحالي لوكالة الاستجابة الطارئة في حالات الكوارث في منطقة الكاريبي، يسعدني أن أقول إن الجماعة الكاريبية تمكنت من المساهمة في جهود الإغاثة في هايتي، وإن كانت احتياجات هايتي من الضخامة إلى درجة أنها لا يمكن أن يلبيها إلا المجتمع الدولي. وقد شعرنا بالطمأنينة من النداء العاجل لمساعدة هايتي تحت رعاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

المناخ الاقتصادي الحالي على الكوكب يمثل تحديا منيعا لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد تمكنت جزر البهاما من تحقيق مزية مقارنة وتنافسية في عدد من الصناعات الخدمية الدولية، بوضع أساس صلب يرتكز على سيادة القانون، بما ينطوي عليه من ذلك من حماية حقوق الملكية الخاصة، بالاقتران بسياسات حصيفة للاقتصاد الكلي، وبالتزام بالمثل الديمقراطية التي تشجع على إشاعة الاستقرار السياسي الدائم.

مشاركتنا في النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية سمحت لنا باحتضان الفرص التي أتاحتها العولمة وببلوغ مستويات معقولة من النمو والتنمية. مع ذلك ما زلنا ضعفاء أمام التحديات التي يفرضها صغر حجمنا والقيود التي تحدّ من تمثيلنا في أجهزة الإدارة العالمية.

إن جزر البهاما تؤيد تقوية لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وترقيتها إلى هيئة حكومية دولية. ومن رأي البهاما أن المسائل الضريبية

الدولية، بما في ذلك المسائل المهمة للبلدان النامية التي لا تحظى بمعالجة كافية في المنظمات الأخرى، ينبغي مناقشتها في محفل مفتوح شفاف شامل للجميع. لذلك السبب ولأسباب مهمة أخرى تدعو جزر البهاما إلى عقد مؤتمر دولي كبير لاستعراض البنيان المالي والنقدي الدولي وهياكل الإدارة الاقتصادية العالمية. وإن قضية البلدان النامية الصغيرة يجب أن تعالج في سياق النظم الدولية التي تتسم بالعدالة والإنصاف والموضوعية والانفتاح والشمولية. وبالتالي أصبح مطلوبا أن تتمتع البلدان النامية، خاصة البلدان النامية الصغيرة، بتمثيل دائم فعال في المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن الأجهزة الأخرى مثل منتدى تحقيق الاستقرار المالي.

وتعيد جزر البهاما تأكيد دعمها للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بقصد توسيع عضوية ذلك الجهاز بفئتيه الدائمة وغير الدائمة، فضلا عن تحسين أساليب عمله. إن السلم والأمن الدوليين مهمان لنا جميعا. وقد أيدت جزر البهاما تأييدا تاما اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ كإطار عمل للإجراءات الجماعية لمنع الإرهاب ومحاربته.

وتدين جزر البهاما الإرهاب بكل أشكاله وتجلياته، وإننا ننادي ونلتزم بالتطبيق الكامل لثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية وباحترام كل الأديان والثقافات. ويسعدني أن أبلغ بأن حكومتي صادقت، منذ تسلمها الحكم في العام الماضي، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – وبروتوكولاتها. وتثني جزر البهاما على مبادرة الأمين العام بتنظيم ندوة الأمم المتحدة الأولى على الإطلاق لمؤازرة ضحايا الإرهاب.

تصاعد أعمال الإجرام والعنف والقلاقل المدنية والحروب والصراعات الداخلية في كل أنحاء العالم ما زال يهدد بإحباط جهودنا الرامية إلى خلق بيئة دولية سلمية عادلة. ويبين تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٨ أن الإمدادات من العقاقير المحظورة تزايد بصورة متواصلة. وهذا تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لمنطقتنا دون الإقليمية. إن جزر البهاما وأعضاء الجماعة الكاريبية ليسوا من كبار منتجي العقاقير المخدرة ولا من موردها. ولسنا من صانعي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولا من موردها. مع ذلك يتسبب الارتفاع المذهل في التهريب المحظور بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي الهجرة غير القانونية وتهريب البشر عبر منطقتنا دون الإقليمية في خلق تحد منيع للأمن الوطني والنمو الاجتماعي – الاقتصادي والتنمية في بلداننا. لذا تكرر جزر البهاما الدعوة التي وجهتها الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه الماضي بمعالجة السمسرة المحظورة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة كلية وشفافة وملزمة قانونيا، بالتزام متجدد بالضمانات الفعالة المعززة.

نقف الآن وقفة استعداد للاحتفال، يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بواحد من أعظم منجزات هذه المنظمة العظيمة: الذكرى السنوية الستون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتعيد جزر البهاما تأكيد التزامها بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والكرامة والحرية للجميع. وتشيد ببدء سريان الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وباعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واعتماد الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية.

منذ أكثر من ستة عقود ظلت حقوق الإنسان والفقر والتنمية والسلام والأمن تستأثر باهتمام هذه الجمعية. وإن تعقد هذه المسائل، مقرونا بالافتقار إلى الحكم الصالح والحساسية السياسية، كثيرا ما تسبب في إعاقة النجاحات المجدية. ومع احتفالنا بالذكرى السنوية الستين للإعلان، أود أن أذكّر برؤيا السيدة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، إلينور روزفلت، التي أعربت عنها في خطابها يوم ٨ آذار/مارس ١٩٦٠:

”يتعين علينا أن نعمل في سبيل عالم سلمي باستمرار وبلا توقف لأن الاختلافات موجودة بين الناس. وهي موجودة داخل الأسر، وموجودة داخل الأمم، وموجودة في العالم. لذا يتعين عليكم بلا شك أن تبذلوا من أجل إحراز السلام في العالم جهدا أكبر بكثير مما دأبتم على بذله في الماضي“.

هذا القول صحيح اليوم مثلما كان صحيحا قبل ٤٨ سنة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء كومنولث جزر البهاما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب الرايت أونرابل هيوبرت ألكساندر إنغرم، رئيس الوزراء ووزير المالية لكومنولث جزر البهاما، من المنصة.

خطاب السيد رالف إي غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطُحب السيد رالف إي غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد رالف إي غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تعرب عن تضامنها مع شعوب جامايكا وكوبا وهايتي والولايات المتحدة الأمريكية، التي تلقت ضربات مدمرة عندما تعاقبت الأعاصير غوستاف وحنا وآيك بسرعة، واحدا تلو الآخر. وفي نطاق الكاريبي وأمريكتنا، ما فتئت الروح البطولية والشجاعة والجلد التي أبدتها شعوب جامايكا وكوبا وهايتي وأبداها الأمريكيون العاديون في الولايات المتحدة مصدرا موثقا جيدا للفخر لنا كلنا. نتمنى لكم جميعا، أيتها الأمم والشعوب المنكوبة، انتعاشا سريعا، ونطمئنكم بأننا نقف إلى جانبكم في جهود إعادة البناء التي تبذلونها.

اسمحوا لي أن أعرب عن سروري لحقيقة أن رئاسة الجمعية العامة يتولاها الآن رجل شواطئ بلده الأصلي يطبع البحر الكاريبي العظيم قبلاته عليها. وأشعر بالاطمئنان من معرفة أنه يقدر تقديرا تاما جلالة طبيعتنا الجميلة البرية والبحرية والفرص المتاحة لمنطقتنا والتحديات التي تواجهها، ونبل حضارتنا الكاريبية. إن حلمكم، السيد الرئيس، بأن قيام عالم آخر لأمر ممكن، حسبما وصفتموه في بيانكم الرئاسي الافتتاحي، حسن التوقيت ودقيق في تصوره المستقبلي في نفس الوقت. إنني أثنّي من كل قلبي على مناشدتكم بتوخي الصراحة والممارسة الديمقراطية والتركيز

على احتياجات الفقراء، وكل ذلك تحت شعار افتدائي تحولي من المحبة والتضامن مع أبناء جلدتنا.

بتلك الروح من المحبة والصراحة أَمْثل أمام الجمعية اليوم. وبكل صراحة يتعين علي أن أؤكد ما سبق أن خلصتم إليه، السيد الرئيس: أن الأمم المتحدة، بصفتها المؤسسة المتعددة الأطراف الأسمى لعالم مضطرب وجائر بصورة شديدة، يمكنها ويتعين عليها أن تفعل المزيد، من خلال إجراءات حاسمة، لتحسين الظروف على كوكبنا، وظروف العيش لمن هم أقل حظا منا، وسلامة أسرتنا العالمية.

لقد قال الإمبراطور هيلاسلاسي، إمبراطور اثيوبيا، ذات مرة:

> ”في كل مراحل التاريخ ما مكّن الشيطانَ من أن ينتصر هو التقاعس في العمل من قبل الذين كانوا قادرين على العمل، واللامبالاة من قبل أولئك الذين كان ينبغي أن يعرفوا أكثر، وصمت العدالة عندما كان صوتها العامل ذا التأثير الأعظم“.

لا ريب في أن الناس المتحضرين في العالم من أصحاب التفكير الصائب يدركون ما هي التحديات التي نواجهها مثلما يعرفون الطريق المؤدي إلى السلام والازدهار والتقدم الذي يتعين علينا أن نسير عليه. لكن العمل الذي عهدنا به إلى الأمم المتحدة يعاني من اللامبالاة والتقاعس من قبل الكثيرين منا ومن السعي المسبب للشلل وراء المصلحة الأنانية الضيقة من قبل حفنة من البلدان القوية. في هذه الدورة أمامنا فرصة تاريخية لتوكيد أهمية ومصداقية هذه الهيئة بالوفاء بالوعود التي قطعناها لأنفسنا وللعالم.

الأمم المتحدة مكلفة بالتصدي للمشاكل الثقيلة التي تعصف بالعالم وليس بتحسين صورة فن الدبلوماسية العقيمة. ولا يراودني شك بأن المبادئ المستترة في تعابير ”استعراض الولاية“ و”التلاحم على نطاق المنظومة“ و”التنشيط“ إنما هي مبادئ ذات أهمية، وأن أهميتها مضاعفة للدبلوماسيين المحترفين الذين يتوجهون بأنظارهم إلى الداخل بدلا من الخارج، والذين تحجب صغائر الأمور رؤيتهم للصورة الأكبر في انخراطهم اللانهائي في مجادلات عقيمة منقطعة الصلة بالواقع.

قبل عام، نددت من على هذا المنبر بفشل المجتمع الدولي في إنهاء الإبادة الجماعية في دارفور. قبل عام، لاحت في الأفق علامات واعدة، وإن كانت متأخرة، على أن الأمم المتحدة ستبدأ، أخيرا، في اتخاذ إجراءات حازمة في هذا الصدد. قبل عام قلتُ إن ”القوة على الأرض ما زالت غير كافية، وولايتها غامضة وظهورها الناشئ تأخر سنوات“ (A/62/PV.10، ص٢٠). واليوم، بعد سنة، أشعر بالصدمة من فشلنا الجماعي في دارفور. في الشهر الماضي شبَّه قائد القوة مارتن لوثر أغواي دوره بدور ملاكم في الحلبة يداه مقيدتان وراء ظهره، لأن القوة المؤلفة من ٢٦ ٠٠٠ فرد التي وُعِد بها ما زال قوامها أقل من ١٠ ٠٠٠.

لذا أتساءل عما إذا كانت وعودنا بأن الإبادة ”لن تتكرر أبدا“ والتزاماتنا أمام ذكرى مليون رواندي تعني أي شيء، بما أن دماء مئات الآلاف من الأفارقة تلطخ مرة أخرى تراب القارة وضميرنا الجماعي. إننا، مواطني سانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتنا شعبا ماضيه ومستقبله متشابكان بصورة لا انفصام لها بالقارة، نسأل أنفسنا، على حد تعبير الرجل الكاريبي الحائز على جائزة نوبل ديريك والكوت، من سانت لوسيا: ”كيف يمكنني أن أواجه مذابح من هذا القبيل وأن أحتفظ برباطة جأشي؟! كيف يمكنني أن أدير ظهري لأفريقيا وأن أعيش؟“ إن الصراع في دارفور دائر منذ أكثر من خمس سنوات، وإن

وقت اتخاذ إجراء دولي مخلص ولى منذ زمن بعيد لوقف تلك المأساة الإنسانية الدنيئة.

لئن كنت أهنئ الجمعية العامة على نجاحها أخيرا في إزالة العقبات من طريق المفاوضات الحكومية الدولية المعنية بإصلاح مجلس الأمن، فإن العملية لا يجوز أن تكون وهمية أو خداعة.

إن مصداقية القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة باسم الأمن والسلم ترتكز على وجود مجلس أمن ديمقراطي وتمثيلي للتنوع الإقليمي والإنمائي لهيئتنا.

وكما نعلم جميعا فإن الشح في المواد الغذائية الأساسية وتصاعد أسعارها أديا بالفعل إلى أعمال شغب وزعزعة الاستقرار السياسي في جميع أرجاء العالم وضمن مجتمعنا الكاريبي. وفي حين أن سانت فنسنت وجزر غرينادين قد واجهت الأزمة بخطة ابتكارية للإنتاج الغذائي الوطني تجمع بين الحوافز الزراعية والتعليم والمساعدة فإن التدابير التي نتخذها على الصعيد المحلي هي مجرد عنصر تخفيفي ولا يمكن أن تحمينا تماما مما هو إلى حد كبير مشكلة مستوردة.

ومرة أخرى تهب علينا رياح تحرر التجارة غير المنصف الذي في ظله تجبر المعونات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو الصناعات الزراعية الصغيرة لدينا على الاضمحلال من غير تنافس. ونشهد عالما تخصص فيه المحاصيل التي زرعت للحصول على الغذاء لتغذية المركبات بينما يعاني الناس من المجاعة حيث يخرب تغيير المناخ سبل العيش القديمة جدا المرتكزة على الزراعة وصيد السمك. وأن ما يسمى بالأزمة الغذائية التي نواجهها اليوم ما هي إلا من أعراض التدفقات الهيكلية العميقة إلى نظمنا الاقتصادية العالمية وطاقتنا الاستهلاكية. إنها تمثل الوجه الإنساني في تضافر من تدفقات منتظمة لا تعد ولا تحصى واستراتيجية وضعت من دون روية أو تفكير، بما في ذلك الحواجز التجارية، والوقود الحيوي المحموم وتغيرات المناخ الضارة والمساعدة الإنمائية الضعيفة. وأي محاولة مجدية للتخفيف من المعاناة التي يمر بها الناس الفقراء والجوعى في العالم يجب أن تبدأ بتلك المسائل المنهجية وأن تقاوم النزعة إلى معالجة الأعراض بينما تتجاهل الأمراض وأسبابها.

إن مزارعي الموز في سانت فنسنت وجزر غرينادين لا يزالون يخوضون كفاحهم البطولي في وجه أطماع الشركات الدولية والتي لا يكاد يعترف بها بوصفها عولمة مبدئية. وما برح مزارعونا وتجارنا والقطاع الخاص لدينا بانتظار الفرص التي كثيرا ما وعدوا بأنها من المفروض أن تصاحب العولمة. ومهما يكن عليه الأمر، فإن الدليل حتى الآن يشير إلى أن المجتمع الدولي قد زاد بصورة غير مقصودة ومؤسسية من الفقر داخل نظام الرابحين والخاسرين العالميين. ومن السخرية أن جولة الدوحة الإنمائية تبدو أقل فأقل من كونها عملية تفاوضية وأكثر فأكثر من كونها ميثاق انتحاري داخل منظمة التجارة العالمية، والدول الاقتصادية الكبرى تريد كل شيء ولا تريد تقديم أي تنازل يذكر للدول الفقيرة والدول النامية في العالم.

إن حلول أزماتنا الاقتصادية تتوقف على المفاوضات والتوصل إلى حلول توفيقية صادقة لصالح أقل الناس حظا في العالم. والإهمال غير المتعمد والإنفاذ غير المتكافئ ومفاهيم الاستعمار الصالح لا تنفعنا ولا تخدم مصالحنا. والاضطرابات الأخيرة التي وقعت في المؤسسات المالية والبنكية الرئيسية في بلدان العالم الرئيسية فاقمت من التحديات الكبيرة التي تواجه البلدان النامية.

قبل ست سنوات تجمع قادة العالم في المكسيك ودشنوا توافق آراء مونتيري الذي تعهدوا فيه بتحقيق الهدف المتمثل باستئصال شأفة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي

المستدام وتعزيز التنمية المستدامة، بينما نمضي قدما إلى نظام اقتصادي عالمي منصف ويشمل الجميع. وكنت أضرع في ذلك الوقت ألا يتحول المؤتمر ليأخذ شكل الرقص الدراغوني على منصة لائقة من اللغة الدبلوماسية المنمقة جدا ولا يوجد عدد يذكر مصمم على اعتناقها على الصعيد العملي.

وبعد ست سنوات نتذكر مونتيري بوصفه موقعا لالتزامات كبيرة لم يتم الوفاء بها في العالم النامي، حيث الكثير منها يذكر أفريقيا بالوعود الجوفاء في غلينيغلز. وأن الوعد الذي مر عليه أربعة عقود من الزمن بتكريس ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال وهما ليس حقيقة. لذا فإن بلدانا مثل بلدنا أرغمت على أن تجوب العالم بحثا عن الأصدقاء المستعدين للشراكة معنا من أجل تنمية شعوبنا، في حين أن آخرين آثروا أن يكونوا في مكان الحَكَم علينا في قراراتنا الإنمائية وأولوياتنا بدلا من النهوض لمساعدتنا.

وإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تناشد المجتمع مرة أخرى الاعتراف بمحنة تايوان المؤلفة من ٢٣ مليون نسمة. وعلى الرغم من تجاهل الأمم المتحدة التاريخي لمسألة تايوان ليس مصدر فخر، عملت حكومة تايوان بصورة مسؤولة وبدون مواجهة على تحويل العديد من المطالب السياسية المشروعة إلى جهود ترمي إلى تخفيض حدة التوتر وتعزيز السلام وبناء علاقات عبر المضيق مع جمهورية الصين الشعبية.

يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل الآن للإبقاء على ذلك التقارب الوليد. وينبغي تشجيع تايوان على طريق السلام الذي تسكله بالسماح بمشاركتها المجدية في الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن اقتصاد تايوان المفعم بالحيوية معترف به من خلال مشاركتها في منظمة التجارة العالمية، لا توجد أسباب مقنعة لحرمان شعبها النشط من المشاركة في منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات المتخصصة.

إن منطقة البحر الكاريبي في خضم موسمها السنوي من الأعاصير والرياح العاتية والبحر يقذف بأمواجه والأمطار الغزيرة التي هطلت نتيجة أعاصير غوستافو وحنة وأيكا سلطت بشدة النور على مسألة تغير المناخ. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لشعوب البحر الكاريبي وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبصورة مماثلة، فإن تكلفة التكيف مع التغيرات التي يتسبب بها أخوتنا وأخواتنا في البلدان المصنعة يجب تحملها بصورة كاملة، من جانب الذين عملوا بصورة كبيرة على تغيير بيئتنا العالمية.

إن الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي تذكرنا بتوحدنا الوجودي. وفقا لذلك فإن جهود دول منطقة البحر الكاريبي برسم اتحاد أكمل تدعمه بالكامل الضرورة الإستراتيجية الحيوية.

إن الظروف الجغرافية العارضة التي وضعت الناس الأبرياء في سانت فنسنت وجزر غرينادين في طريق العواصف الكثيفة جدا قد وضعتنا أيضا ومن سوء الطالع بين العرض والطلب الذي يغذي الكثير من تجارة المخدرات في الغرب. ونتيجة لذلك تحولت مواردنا الشحيحة بصورة متزايدة للقضاء على مد المخدرات والأسلحة الصغيرة التي تتدفق إلى منطقتنا. وبالنسبة لشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين فإن نزع السلاح لا يعني استئصال الأسلحة النووية التي نفتقر إلى الإرادة والمواد لتصنيعها ولكن القضاء على الأسلحة الصغيرة التي تهدد لحمتنا الديمقراطية وتعلم على التفريط بقيم حضارتنا. إننا نُقتل بالبنادق التي لا نصنعها ونُقتل بمخدرات مثل الكوكائين الذي لا ننتجه. ويجب على الأمم المتحدة العمل على حماية الضحايا الأبرياء في العالم من آفة الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وفي الأشهر الأخيرة أقلقتني جدا العودة الزاحفة إلى لغة الحرب الباردة في خطاب نصف الكرة الغربي والتأثير وفي هذا العالم المعولم والمتشابك لم يعد من الممكن تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ تنافسية أو فرض حجر أو حصار كامل على عدو ايدولوجي من صديق. ويجب علينا أن نكون يقظين من العودة على الفلسفات البالية ونتعلم من الماضي الحديث الذي كانت فيه البلدان النامية تستخدم مخالب وعملاء لجموحات الآخرين في الهيمنة.

إن التجربة المتعددة القطب حديثة العهد جدا بالنسبة للعالم النامي والعالم المعولم بحيث تدفعه إلى العودة إلى لغة الخطابة القديمة والاتهامات التي تتطور دائما إلى عنف يؤدي إلى الموت وهو عنف كثيرا ما تبتلي به شعوب البلدان النامية. ودعواتي الصادقة بأن يتمكن هذا المحفل من العمل عن كثب بصورة أكبر مع مبادئ التعددية والمساواة في السيادة بين جميع الدول ومقاومة أي ضغوط على الأمم المتحدة لتصبح مسرحا للطموحات التفوقية للدول العظمى المفترضة.

السيد الرئيس، إنكم تتقلدون رئاسة هيئة معهود إليها برفاهية الإنسانية وصون سلامتها. لقد ظللنا نبتعد تدريجيا عن أنبل أهدافنا واكتفينا بصورة متزايدة بالتشدق بالألفاظ حول مشاكلنا التي تقع بالتأكيد في حدود إمكانياتنا لحلها. ولقد تعهدنا في مجالات لا حصر لها باتخاذ الإجراءات اللازمة. فلنحفظ العهد لخير أسرتنا الكوكبية.

الخلاصة الشعرية للشاعر الأمريكي روبرت فروست ملائمة هنا:

”سأسرد ذلك بآهة عميقة

”في مكان ما تعاقبت أجيال وأجيال:

”والطريق في الغابة تشعب إلى طريقين، وأنا –

”أنا اخترت الطريق الذي لم يُسلك

”وذلك أدى إلى كل هذا التغيير نحو الأحسن“.

فلنختر بشجاعة الطريق الذي لم يُسلك. وكل منا، حسب إمكانياته، يمكنه أن يُحدث تغييرا نحو الأحسن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد رالف إي غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد محمود عباس، رئيس الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد عباس (فلسطين): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة هذا العام، متمنيا لكم النجاح والتوفيق، وواثقا بأنكم سوف تكملون المهمة العظيمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي تشكل الانجاز الأهم في التاريخ البشري من أجل تجسيد الحوار والتفاهم وحل القضايا والنزاعات وفق معايير القانون الدولي والإنساني، مستندة إلى المواثيق التي تنسجم مع روح العصر ومقتضياته لهذه المنظمة في حل القضايا والنزاعات ومواجهة التحديات التي تواجهنا – من قضايا الجوع وإنهاء الفقر إلى قضايا البيئة وتغيير المناخ.

أود كذلك أن أشيد بدور سلفكم، معالي السيد سرجيان كريم، وإسهاماته الايجابية خلال الدورة المنصرمة. كما أود أن أعرب عن التقدير الكبير للجهود والمواقف والمبادرات التي قام بها السيد الأمين العام بان كي – مون، والتي تحلت ببعد النظر والروح العملية تجاه مختلف المواضيع

وفي كل المناطق التي تعاني من أزمات وتهدد السلم العالمي، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وإنني أثمن ما أبداه الأمين العام من تفهم لضرورة متابعة القضايا السياسية والقضايا ذات الطابع الإنساني، التي تخص شعبنا الفلسطيني ومنطقتنا، بالإضافة إلى الدور الهام الذي مارسته ولا تزال تمارسه منظمات الأمم المتحدة المختلفة، بما فيها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تتحمل أعباء كثيرة حتى الآن، خاصة في قطاع غزة، وفي مخيمات الضفة الغربية، ومخيمات اللاجئين في لبنان والأردن وسوريا. ولولا هذا الدور البارز والمستمر، لكنا تعرضنا إلى مآس أكثر فداحة وخطورة مما نتعرض له حتى الآن.

كم كنتُ أود أن أحمل إلى الجمعية هذا العام أنباء التوصل إلى اتفاق شامل بيننا وبين جيراننا الإسرائيليين، بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويقود إلى وضع حد لمعاناة ملايين اللاجئين من أبناء شعبنا المشردين خارج وطننا. وأعتقد أن العالم بأسره، بجميع كتله واتجاهاته، يشاطرني هذه الرغبة، خصوصا بعد أن أعلن مؤتمر أنابوليس، في أواخر العام الماضي، عن البدء في إطلاق العملية السياسية من جديد، ووضع القواعد الكفيلة بتقدم المفاوضات، بحيث تقود إلى اتفاق شامل وتام حول كل قضايا الوضع النهائي، وصولا إلى سلام تعاقدي تدخل بموجبه منطقتنا مرحلة نوعية جديدة من علاقات حسن الجوار والاعتراف المتبادل والأمن الذي تعززه الحدود المفتوحة وليس الجدران والحواجز.

وأجزم هنا بأن تاريخ الصراع في منطقتنا لم يشهد حشدا دوليا مثل الحشد الذي التقى في مؤتمر أنابوليس، ولم يعرف إجماعا تاما مثل الذي عرفناه في ذلك المؤتمر، ليس فقط من أجل المطالبة الحثيثة بالعمل على تسريع المفاوضات وإنجاز اتفاق سلام نهائي، وإنما بالدعوة الصريحة إلى ضرورة إزالة كل العراقيل التي تعترض سبيل العملية التفاوضية وتثير الشكوك حول جدواها وقدرتها على حل كل جوانب الصراع ومواضيعه، وأعني بذلك موضوع الاستيطان الإسرائيلي واستمراره في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس الشرقية.

لقد طالب كل المشاركين في أنابوليس، وبوحدة موقف حازم لا مثيل لها، أن يتوقف الاستيطان فورا لإفساح المجال أمام المفاوضات التي تنهي هذا الصراع وتقود إلى طي صفحة الاحتلال والظلم التاريخي الفادح الذي لحق بشعبنا خلال عقود طويلة.

ولم تكن مشاركة أشقائنا من معظم الدول العربية في هذا المؤتمر مجرد خطوة رمزية. على العكس تماما، فقد عبرت تلك المشاركة، من حيث مستوى الحضور ومضمون المواقف، عن رغبة حقيقية في احتضان العملية السياسية والتعامل معها بجدية تامة، استنادا إلى مبادرة السلام العربية التي تبنتها القمة العربية في بيروت قبل قرابة ٦ سنوات.

اسمحوا لي، من على هذا المنبر، أن أعود مجددا إلى التذكير بالأهمية الاستثنائية لمبادرة السلام العربية، وأن أفعل ذلك شخصيا، لافتا النظر إلى تلك الأهمية من على كل منبر وفي جميع المناسبات لأنها تمثل أبرز وثيقة عربية مشتركة تمنح فرصة تاريخية لتحقيق السلام والأمن والاعتراف المتبادل للجميع.

ومن الغرابة أيضا أننا نسمع ذرائع لا يمكن فهمها ولا قبولها لتبرير استمرار الاستيطان في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يجري التعامل معها وكأنها ليست أرضا محتلة، أو كأن السلام ممكن بدون زوال الاحتلال عن كل الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، بما في

ذلك الجولان السوري المحتل، ومزارع شبعا اللبنانية، وإنهاء احتلال القدس الشرقية، عاصمة دولتنا العتيدة، قبلة أنظار مئات الملايين من المؤمنين من أتباع الديانات السماوية.

وفي سبيل أهدافنا السلمية والسامية في بناء شرق أوسط جديد يخلو من النزعات المدمرة ومن الاتجاهات غير العقلانية التي تتناقض مع القيم الإنسانية السامية، التي تبشر بها جميع الديانات والمذاهب – شرق أوسط جديد خال من أسلحة الدمار الشامل – كنا ولا نزال نتمسك بالشرعية الدولية ونمد اليد للحوار والتفاوض لحل الصراع حلا يوفر للجميع شروط العيش المشترك والانفتاح على المستقبل وبناء مجتمعاتنا ودولنا بما يتفق مع رغبة شعوبنا في التقدم ومجاراة روح العصر.

ومن هذا المنطلق نعبر عن تأييدنا التام لاستمرار المفاوضات التي تجري حاليا بشكل غير مباشر بين سوريا وإسرائيل، بمساعدة جمهورية تركيا الشقيقة، ونتمنى لها النجاح، وصولا إلى تحقيق العدل وتطبيق القرارات الدولية وترسيخ الشرعية الدولية.

وسوف نسعى من جانبنا إلى تحقيق أقصى تقدم ممكن في المفاوضات الجارية بيننا وبين إسرائيل حتى نهاية العام الحالي، مستفيدين من تجارب الماضي ومستندين إلى رغبة شعوبنا كلها في رؤية سلام شامل وحقيقي ينهي عقود الاحتلال والعداء ويوفر قيام حل الدولتين، دولة فلسطين إلى جانب إسرائيل، على حدود عام ١٩٦٧، متضمنا الوصول إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤ (د-٣). وعندما أؤكد على الاستفادة من تجارب الماضي، فإنني أعني هنا بكل وضوح أن الحلول الجزئية أو الانتقالية أو التي تسقط بعض القضايا الرئيسة أو تؤجلها هي حلول غير قابلة للحياة وتبقي على جذور الصراع وتنسف بالتالي كل ما يتم إنجازه على طريق تحقيق السلام.

إن الحل يجب أن يكون شاملا وتاما وتفصيليا بلا أدنى تردد. ولا بد أن يحتوي الحل المنشود على الآلية التي تضمن تطبيقه تطبيقا تاما وأمينا، وفق جدول زمني متفق عليه. وهذا كله يستدعي بالضرورة إشرافا ورقابة دولية على تطبيق الحل. ويتطلب كذلك دورا أكثر فعالية للجنة الرباعية في حماية الحل الذي نتوصل إليه، كما يتطلب دورا مؤثرا وضامنا لمجلس الأمن ولمؤسسات الأمم المتحدة المختلفة.

وأود هنا أن أعبر عن تقديرنا للدور الذي قامت به الإدارة الأمريكية، والرئيس جورج بوش، ووزيرة خارجيته رايس، في دفع المفاوضات والعملية السلمية، والسعي إلى إزالة المعوقات التي تعترض طريقها. كما أشيد بمواقف الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز التي كانت لها مواقف ثابتة دعما للسلام العادل. وأقدر أيضا دور الاتحاد الأوروبي الذي ساند جهودنا بكل السبل الممكنة. كما أشيد بمواقف الاتحاد الروسي والصين الشعبية واليابان والأصدقاء في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية الذين وقفوا دائما إلى جانب تقدم العملية السياسية واستمرارها.

لئن كانت البشرية جمعاء تحتفل بالذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن الظروف التي يعيشها شعبنا تزداد قساوة وتعقيدا. فلا تزال بلادنا التي تمثل رقعة صغيرة من الأرض تعاني من التمزق وقطع الصلة بين المدن والقرى والمناطق بفعل أكثر من ٦٠٠ حاجز على جميع طرقاتها الرئيسة والفرعية، في سابقة لا مثيل لها في التاريخ المعاصر. وأكثر هذه الحواجز إيلاما وقساوة تلك التي تحيط بالقدس وتمنع الصلة بينها وبين محيطها، الفلسطيني. بالإضافة إلى أنها تغير معالم المدينة وتهدد أماكنها المقدسة وطابعها المسيحي والإسلامي.

أما المأساة الدائمة التي تطال كل بيت فلسطيني، فإنها تتمثل في استمرار اعتقال أكثر من ١١ ٠٠٠ أسير فلسطيني

في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ولا أعرف في عالم اليوم وضعا مماثلا لهذا، حيث يتعرض شعب مثل شعبنا لاعتقال هذا العدد الهائل من أبنائه، وحيث تستمر السجون في احتجاز المزيد والمزيد من شبابنا الذي يتمثل كل ذنبه في أنه يريد الحرية لشعبه ويريد أن يرى مستقبلا مختلفا عن واقع الاحتلال والحصار وفقدان الأمل.

رغم قساوة هذه الظروف فإن سلطتنا الوطنية وحكومتنا، بجميع أجهزتها، لن تتوانى عن بذل أقصى الجهود للنهوض بأوضاعنا في جميع الميادين الأمنية والاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية وغيرها. دعوني أتقدم بالشكر إلى الأشقاء في الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكذلك الأسرة الدولية قاطبة، للمساعدات الهامة التي قدموها لشعبنا وسلطتنا في جميع الميادين، وذلك من أجل ترميم الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص جيدة للنهوض به، وكذلك في سبيل إعادة بناء أجهزة الأمن الفلسطينية ومختلف فروع وأجهزة ومؤسسات السلطة.

ولا بد من الإعراب عن شكر وتقدير خاص لجميع المبعوثين من سائر الدول الذين ساعدونا في المجالات المختلفة. وأخص بالذكر السيد طوني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية. وأستطيع القول بكل اعتزاز إننا، في ظل أصعب الأحوال، استطعنا أن نعيد الأمن وسلطة القانون والنظام العام إلى الغالبية الساحقة من مدننا ومناطقنا على الرغم من جميع المعوقات التي وقفت في وجهنا ولا تزال. ولكننا سوف نستمر في السير على الطريق ذاته بإصرار وتصميم شديدين.

لقد أكد مؤتمر باريس الاقتصادي، ومن بعده مؤتمر بيت لحم الاقتصادي، وهما مناسبتان استثنائيتان، على مساعدة اقتصادنا الوطني ومؤسساتنا المالية والاقتصادية وخزينة السلطة الفلسطينية، وكذلك على مساعدة القطاع الخاص الفلسطيني، الذي تحمل بجرأة عالية أعباء هائلة في السنوات الماضية، و لم يتوان عن المضي إلى الأمام في الإمساك بعجلة التطوير والتنمية.

ولا ريب في أن استمرار حصار غزة يؤدي إلى خلق حالة إنسانية مأساوية، حيث تنتشر البطالة على نطاق غير مسبوق، وتضيق فرص التعليم والعلاج، وتصيب عواقب سوء التغذية جيلا بأكمله، بكل ما يترتب على ذلك من مخاطر على مستقبل الشعب بأسره. وكل هذا، بالإضافة إلى تحول قطاع غزة إلى ما يشبه السجن الكبير لما يقارب ١,٥ مليون فلسطيني من أبناء شعبنا. لقد عملنا بكل طاقتنا. وسوف نستمر من أجل رفع الحصار عن غزة، هذا الجزء العزيز من أرض وطننا.

ونقدر في هذا المجال الدور الذي تضطلع به دولنا العربية الشقيقة، وبخاصة مصر، في تخفيف المعاناة وفي مساعدتنا على إنقاذ شعبنا من الحالة بالغة الصعوبة التي وصل إليها، وخاصة لجهة إنهاء وضع الانقسام، الذي نتج عن الانقلاب الدموي الذي قادته حركة حماس ضد الشرعية الفلسطينية قبل أكثر من عام.

لقد عبّرتُ في أكثر من مناسبة، وأؤكد الآن من على هذا المنبر، أننا لن ندخر جهدا لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. وقد أعلنّا عن خطة أولية تفتح الباب لهذه المصالحة، وتقوم على تشكيل حكومة محايدة مستقلة ومقبولة من الجميع، ولكن لا تعيدنا إلى الحصار مرة أخرى. وأن تقوم هذه الحكومة بالإعداد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. وأن نعيد بناء أجهزة الأمن على أسس مهنية، من خلال إسناد أمني عربي. وبعد إتمام هذه الخطوات، يمكننا أن ننطلق أكثر فأكثر نحو المزيد من تعزيز إجراءات المصالحة وتعميق المشاركة من جانب الجميع. وبدون ذلك، سوف يتحمل من يرفض هذه الأسس ويخرج عنها المسؤولية أمام

شعبنا بأسره وأمام الموقفين العربي والدولي الرافضين للتشرذم والانقسام.

أستذكر في ختام كلمتي أقوالا لشاعرنا الفلسطيني الكبير محمود درويش، الذي فقدناه قبل فترة وجيزة، وخسرنا بفقدانه رمزا وقيمة ثقافية إنسانية عظيمة. لقد كان يمجد الحياة ويعتز بأرضه الوطنية، داعيا أجيالنا الجديدة إلى حب الحياة على أرضهم وإلى الحفاظ على ديمومتها وشعلتها متقدة. قال محمود درويش:

”على هذه الأرض ما يستحق الحياة

”على هذه الأرض، سيدة الأرض

”أم البدايات وأم النهايات

”كانت تسمى فلسطين

”صارت تسمى فلسطين."

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي أُورسلا بلاسنيك، الوزيرة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية لجمهورية النمسا.

السيدة بلاسنيك (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): في هذه الأيام تظهر على شاشات تلفزيوناتنا صور آلاف الآباء المنشغلي البال على صحة أولادهم الرضع وأطفالهم لتذكرنا بما يكمن في صميم عملنا – بناء مستقبل أفضل للأجيال المقبلة، في أوطاننا وهنا في الأمم المتحدة على السواء.

يشكل الصراع المسلح وتغير المناخ والفقر والجوع وانتشار أسلحة الدمار الشامل التحديات المشؤومة التي نواجهها اليوم، إلى جانب التحديات الكوكبية الجديدة مثل ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والاضطرابات المالية. ويعتبر الشعور بالمسؤولية المتشاطرة والشراكة الحقيقية المستندة إلى المساواة من الفضائل الأساسية التي يجب أن نهتدي بها في جهودنا لمواجهة هذه التحديات.

كل قاطني القرية الكوكبية يمتلكون الحق ويقع على عاتقهم واجب المساهمة في رفاه جماعتنا. وعلى مستوى الكوكب، ينبغي الاضطلاع بذلك في إطار منظمة عالمية فعالة تتمتع بثقة الدول والحكومات وتتمتع كذلك بثقة المجتمعات والمواطنين فرادى.

النظام الدولي العادل والفعال يلزم أن يكون مرتكزا على القواعد التي تطبق على كل عضو، كبيرا كان أو صغيرا، قويا كان أو ضعيفا. إن احترام سيادة القانون لا غنى عنه إذا أردنا منع الصراعات والنهوض بالسلام والتنمية المستدامة. لذلك دأبت النمسا على تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير علاقات دولية قائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكل الصكوك الأخرى التي يتألف منها نظامنا القانوني الدولي.

قبل ثلاثة أسابيع، التقى ١٣٠ خبيرا وعاملا في ميدان حقوق الإنسان من كل أنحاء العالم ليجتمعوا في فيينا بعد خمس عشرة سنة من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣. وقد صاغوا توصيات حول سد الفجوة بين معايير حقوق الإنسان وواقع تطبيقها في الميدان. وتلك التوصيات أحيلت إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، ويحدوني الأمل أن تساهم في المداولات التي ستُجرى بمناسبة الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

أحد التهديدات الأساسية لسيادة القانون هو الإفلات من العقاب. واليوم أصبحت العدالة الجنائية الدولية، المطبقة بواسطة المحكمة الجنائية الدولية وكذلك المحاكم الجنائية الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن، أداة رئيسية لجلب

المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمام العدالة.

في الوقت الحالي يتكلم البعض عن ”معضلة السلام – العدالة“. وإنني شخصيا أظل مقتنعة بأن السلام والعدالة هدفان يكمل أحدهما الآخر، وكلاهما جوهريان بالتساوي. فلن يعم سلام دائم من دون عدالة، وإن العدالة الدولية ستؤدي مقاصدها على أكمل وجه وبصورة فعالة إذا ساعدت المجتمعات على المضي قدما في المصالحة والتغلب على جراح الماضي. ولما كانت النساء والأطفال الفئة الأضعف في مجتمعاتنا، فإنهم يستحقون اهتمامنا الخاص في هذا السياق.

لا يمكن لأي بلد ولأي مجتمع أن ينجح من دون الاعتراف بمساهمة النساء. فالنساء في كل أنحاء العالم أصبحن القوة الناشئة السياسية والاجتماعية الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين. وإن مساهمتهن يجب تقديرها علنا ومشاركتهن يجب تشجيعها وإمكانياتهن يجب استغلالها. وثمة قصص نجاح لا تحصى للنساء القياديات اللواتي يغيرن واقع الحال في مجتمعاتهن نحو الأحسن كصاحبات أعمال حرة وكأمهات ومعلمات ومزارعات وعاملات وصانعات سلام ومشرِّعات.

وفي الوقت ذاته، نسمع تقارير مروعة من شتى أنحاء العالم عن التمييز والعنف ضد المرأة. كيف يمكننا الكلام عن حقوق الإنسان للمرأة ما دامت واحدة من كل ثلاث نساء في العالم تتعرض للضرب أو تساء معاملتها؟ إنها من مسؤولية كل الحكومات أن تعمل على هذه المسألة. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور طليعي بوضع أهداف محددة وإقامة شبكات لأفضل الممارسات في مكافحة العنف ضد المرأة.

في العام الماضي ناشدت شبكة القيادات النسائية الأمين العام تعيين مزيد من النساء في مراكز قيادية في الأمم المتحدة. وبوجه الخصوص في مجال الوساطة وبناء السلام. ويسرني أن الأمين العام ما برح منذ ذلك الوقت يسند إلى عدد من النساء المرموقات مناصب رئيسية في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان وأشجعه على الاستمرار في هذه السياسة.

أما فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المعني بالمرأة والسلم والأمن فإن سياسة الاتحاد الأوروبي التي تستهدف تقديم الدعم للمرأة في عمليات السلام ومن خلال عمليات السلام التي يمكن مد نطاقها لتشمل منظمات إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأفريقي وللمساعدة في تحقيق نتائج عملية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اقترح القيام باستعراض واف بمناسبة الذكرى العاشرة للقرار في ٢٠١٠.

إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في جورجيا تذكير صارخ على ويلات الحرب التي لا تزال تطاردنا نحن في المنطقة الأوروبية. والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والأمم المتحدة لتتمكن جورجيا من العودة إلى السلام وليتمكن جميع الأشخاص المشردين داخليا من العودة الآمنة وإيجاد حل دائم يرتكز على الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وأهيب أيضا بمجلس الأمن أن يقرر وفي الوقت المناسب تمديد بعثة الأمم المتحدة في جورجيا.

إننا بوصفنا من دول غربي البلقان أشعر بالتشجيع إذ أننا ننتقل من مرحلة تدبر الأزمة إلى مرحلة الدمج. واليوم وبفضل دور الاتحاد الأوروبي في تثبيت الاستقرار فإن شعوب غربي البلقان تتمتع بالسلام. ومستقبلها يكمن في الاتحاد الأوروبي.

وترحب النمسا بالتقدم الذي تحقق مؤخرا في زمبابوي. ونأمل أن يصبح ذلك مثالا آخر على قدرة أفريقيا

على إيجاد حل سلمي للصراعات في قارتها. وأن الملكية الإقليمية هي أفضل خيار لتحقيق النجاح.

ولا تزال النمسا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى إنهاء عقود من الصراع في الشرق الأوسط. فقبل ثلاثة أشهر استضفنا مؤتمر المانحين في فيينا لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في شمال لبنان لتحسين مصير اللاجئين الفلسطينيين هناك ودعم الاستقرار وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية في لبنان.

وأشيد بالقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على التزامهما بالحوار والتفاوض على الرغم من المحاولات المتكررة من جانب القوى الراديكالية لتقويض العملية التي بدأت في أنابوليس قبل سنة تقريبا. غير أن المستوطنات الحالية والتي يجري توسيعها تضع رؤيتنا المشتركة موضع شكوك. وإن حل الدولتين هو السبيل الوحيد المفضي إلى شرق أوسط مسالم ومزدهر ويمكن أن يوفر الأمن الدائم لجميع جيرانها.

وما زلت مقتنعا بأنه يجب أن نؤيد الحوار دائما في العلاقات الدولية كما هو في داخل مجتمعاتنا وستواصل النمسا التزامها الثابت بحوار الثقافات والأديان مع تركيز واضح على مساهمة الزعماء الدينيين والنساء والشباب ووسائط الإعلام والمثقفون.

وهناك زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية كل عام نتيجة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تشكل أسلحة التدمير الشامل الحقيقية في عصرنا. وأفريقيا أكثر قارة متأثرة بهذه المشكلة. وتعمل النمسا مع شركائها الأفريقيين من أجل إحراز تقدم حقيقي في تدمير الأسلحة الصغيرة ومكافحة الاتجاه غير المشروع بالأسلحة. كذلك نتعاون في تطوير صكوك قانونية مناسبة.

ولا تزال النمسا منخرطة بشدة في إقامة حظر دولي على الذخائر العنقودية ملزم قانونا. والاتفاقية التي اعتمدناها في دبلن في هذا العام معلم في مجال نزع السلاح والقانون الإنساني. وسوف توقع النمسا الاتفاقية في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأناشد جميع البلدان الأخرى أن توقع في أقرب وقت ممكن هذه الاتفاقية ليتسنى لها أن تدخل حيز النفاذ بسرعة.

إن الحاجة إلى منع الانتشار النووي في وقت نرى فيه زيادة في عدد البلدان التي تتطلع إلى إحراز قوة نووية بوصفها وسيلة لإنتاج الطاقة تدعو إلى حلول ابتكارية وتبعث على التشجيع. والنمسا تقدمت باقتراح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية تهدف إلى إضفاء الطابع المتعدد الأطراف الشامل على دورة الوقود النووي. والهدف هو تحقيق نظام منصف يمكن بموجبه لجميع الدول التي ترغب في تلقي الوقود النووي من أجل الاستخدام القاصر على الأغراض السلمية أن تفعل ذلك في ظل ظروف مماثلة عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فإننا مقتنعون بأن النهج الثنائي المسار هو أفضل طريقة إلى الأمام. وفي الوقت نفسه من الحتمي أن تمتثل إيران امتثالا كاملا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد نشيد ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى الشراكة الجديدة التي طورناها واعتمدناها في قمة لشبونة في كانون الأول/ديسمبر، أي الاستراتيجية الأفريقية الأوروبية التي ترتكز على ثلاثة أهداف تتمثل في السلم والأمن والتنمية. وبدون إحلال السلام والأمن لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة، ولا يوجد أمن من دون أمن إنساني. والاتجار

بالبشر والمخدرات وانتشار الأسلحة والبطالة والجريمة كلها عوامل تؤثر على تماسك مجتمعاتنا.

وبغية التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا على نحو أفضل، قامت النمسا مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على التوالي مؤخرا بتنظيم مؤتمر معني بالسلم والأمن في غرب أفريقيا، عقد في أوغادوغو، وندوة عن السلم والتنمية في الجنوب الأفريقي عقدت في جوهانسبرغ.

إننا نحتاج إلى قوة ابتكارية شديدة للتصدي للتحديات العالمية. وتغير المناخ ليس مسؤولا فقط عن الكوارث الطبيعية لكنه يشكل ربما أشد الأخطار على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة لبعض الدول الجزرية الصغيرة فإن تغير المناخ وما ينجم عن ذلك من ارتفاع في منسوب مياه البحر يمثل تهديدا لبقائها. لذلك ترحب النمسا بمبادرة دول جزر المحيط الهادئ من أجل قرار للجمعية العامة بشأن تهديد تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وإن القيام بعمل عاجل نحو إبرام اتفاق بشأن المناخ العالمي بنهاية عام ٢٠٠٩ هو السبيل الوحيد للمضي قدما. ونقترح أيضا تطوير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليصبح منظمة عالمية للبيئة بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، نؤيد إنشاء وكالة دولية للطاقة المتجددة، وفيينا مكان مناسب لاستضافة هذه الوكالة حيث يوجد حاليا العديد من مكاتب الأمم المتحدة فيها بالفعل والتي تتعامل مع مسائل الطاقة.

إن استئصال شأفة الفقر المدقع والجوع لا تزال أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. وإذ نحن في منتصف المدة من عام ٢٠١٥ فإن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غير متوازن. وبينما أحرز العديد من البلدان تقدما كبيرا في تحقيق بعض الأهداف لا توجد إلا حفنة من البلدان التي من المحتمل أن تبلغ جميع الأهداف. لذلك يقتضي الأمر قيام المجتمع الدولي ببذل جهود عاجلة ومتزايدة. وتقديم مساهمة فعالة في هذه الجهد العالمي بالنسبة للحكومة النمساوية.

ويتعين علينا العمل بسرعة على معالجة المسائل المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية الحالية. ونعرب عن ترحيبنا بفرقة العمل الرفيعة المستوى التي أنشأها الأمين العام بان كي - مون، التي ترمي إلى إعداد استراتيجية دولية للأمن الغذائي، وننتظر بصبر نافد أولى نتائجها العملية.

وللبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم مصلحة محددة في وجود نظام دولي قائم على تعددية الأطراف الفعالة وسيادة القانون. وهي تشكل العمود الفقري للأمم المتحدة. ويمكنها أن تحدث فارقا وأن تعمل كقوة دافعة بالنسبة لمسائل كثيرة مفيدة للمجتمع العالمي.

ومنذ انضمت النمسا إلى الأمم المتحدة قبل ما يزيد على ٥٠ عاما، وهي تعمل باستمرار من أجل التوصل لحلول متعددة الأطراف للتحديات العالمية. وترشيحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن تعبير عن تصميمنا لخدمة المنظمة العالمية. وتلك هي أهم مسؤولية يمكن أن يكلف بها عضو في الأمم المتحدة. ونحن نقف على أهبة الاستعداد لتحمل تلك المسؤولية ونطلب تأييد الأعضاء في هذا الصدد. ونتعهد بالعمل من أجل حلول مشتركة لتحدياتنا العالمية المشتركة بإحساس من الشراكة الفعلية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صمويل سانتوس لوبيز، وزير الخارجية في جمهورية نيكاراغوا.

السيد سانتوس لوبيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): باسم وفد جمهورية نيكاراغوا، مسقط رأس روبين داريو وأوغوسطو ك. ساندينو، ووطن شعب راسخ الالتزام بمبادئهما وجهودهما من أجل عالم أفضل ودعوتهما

من أجل السلام العالمي. وأنقل إليكم تحية أخوية من رئيسنا، القائد دانيل أورتيغا سافيدرا، ومن جميع السلطات والمواطنين في بلدنا.

استمعنا إلى كلمات ممثلي الدول المشتركين في هذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، ونجد أن لدينا رؤية مشتركة فيما يتعلق بالمشاكل الخطيرة الكبرى التي تؤثر في البشر جميعا اليوم. ونوافق بصفة خاصة على الضرورة الملحة للتصرف الموحد في مواجهة المشاكل وحلها بنجاح وبصفة نهائية، من أجل نفع من يعيشون على كوكب الأرض.

ومن الأمور التي لا بد أن تدفعنا إلى تركيز اهتمامنا وجهودنا، في جملة مسائل أخرى، الجوع والفقر وارتفاع تكلفة النفط والغذاء والعواقب الوخيمة لتغير المناخ والإرهاب والحاجة الماسة إلى احترام حقوق الإنسان على نطاق العالم، وتهريب الأشخاص والاتجار بهم والاتجار بالمخدرات وانعدام الأمن المدني.

وتلك في الوقت ذاته مسائل تنشأ من طابع منظمتنا وعملها، وتدعو إلى النظر المتعمق لكي نجعل هذه المنظمة أكثر فعالية وديمقراطية، ونجعل لها ضمانات كافية، ولكي تؤخذ بعين الاعتبار مصالح جميع بلدان العالم الممثلة هنا، ولكي تُسمع أصواتنا ويكون الإعراب عن إرادتنا بأكبر قدر ممكن من الشفافية والفعالية .

ومن غير المتصور في نظر نيكاراغوا أن يقوم نظام دولي على هيمنة الأقلية على الأغلبية. فهذا النظام البالي الظالم في جوهره هو السبب في التفاوتات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة في العالم. وهو السبب في سباق الأسلحة المتقدمة المتسارع بقيادة البلدان التي نصبت أنفسها حكاما في الحالات التي تؤثر علينا جميعا. وهو السبب في حروب العدوان التي تتستر وراء ستارة دخان عولمة الديمقراطية وتعزيز حريات معينة لتستحوذ بطريقة غير قانونية وغير مشروعة على موارد الطاقة والموارد الطبيعية الشحيحة وتؤدي إلى الإخضاع السياسي والأسى لشعوب بأكملها تحرم من حريتها واستقلالها الوطني وحقها في التنمية الذاتية.

لقد أصبحت حالة الأمن الدولية متقلبة بدرجة متزايدة في مختلف بقاع العالم، وجلبت معها أخطارا جديدة تتهدد السلام والأمن الدوليين ورغبة الشعوب في السلام. ويجب علينا أن نتصرف بذكاء وحذر وإصرار لنكفل ألا ينكب العالم بحروب جديدة يقتل فيها الأخ أخاه. ولذلك نوافق على الأولوية التي يوليها رئيس جمعيتنا العامة للأعمال الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل والمراقبة النووية.

ونيكاراغوا بصفتها بلدا قاتل وما زال يقاتل من أجل استقلاله وسيادته وتقرير مصيره، وبصفتها ضحية للتدخل العسكري والسياسي الأجنبي عدة مرات في تاريخها، فقد أدركت في وقت مبكر أنه لا قيمة تعلو على الحرية. وفي أبطالنا القوميين، الذين حاربوا حروبنا من أجل الحرية، هم شهود أنقياء على تصميم شعب نيكاراغوا على أن يحيا في بلد حر أو يموت.

واستمرار الفقر والتفاوت في العالم اليوم أمر لا يمكن تبريره. فالجوع والفقر يمتصان التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمدة أجيال قادمة. وبالرغم من الجهود التي بذلت في الأعوام الأخيرة، ظلت الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع، وأصبح ملايين البشر الآن يعانون الجوع ويعيشون في فقر أو فقر مدقع. ومن الأهمية بمكان من الوجهتين الأخلاقية والسياسية أن يوضع حد لذلك الظلم القديم لكل هذا العدد من البشر.

والأهداف الإنمائية للألفية في انتظار أن توجه لها البلدان دفعة أقوى، وخاصة البلدان التي تملك مزيدا من الموارد الاقتصادية، والمنظمات المالية الدولية، التي من واجبها أيضا أن تسهم في تحقيقها. ويجب أن تبرهن تلك البلدان

والهيئات بجلاء على أن لديها الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وعلى أنها لا تتشدق بها فحسب.

وقد تحدد في توافق آراء مونتيري، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، أن على مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة أن تعترف باحتياجات البلدان النامية ومصالحها، وأن تجعلها محورا للعمل في برنامج التمويل من أجل التنمية الذي سيجري استعراضه في الدوحة هذا العام.

ويمكننا بصفة عامة أن نقول إن معظم الجهات المانحة لا تفي بالتعهدات التي تقطعها على نفسها بزيادة المعونة دون شروط. وتشير حسابات الأمم المتحدة إلى أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المطلوبة بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يبلغ نحو ١٣٠ بليون دولار في العام. غير أن النفقات العالمية على التسلح في عام ٢٠٠٧ وحده بلغت حوالي ١,٣٩٩ تريليون دولار، وفقا لمعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب احترام الالتزام دون شروط بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، حتى تتاح للبلدان النامية هذه الموارد من أجل أولوياتها الوطنية.

وتؤكد نيكاراغوا مجددا أنه لتوحيد جهودنا في الأعوام المقبلة من أجل استئصال الفقر والفقر المدقع والجوع والبطالة، يجب أن نستأصل أولا العلاقات الظالمة فيما بين الدول. ويمكن الشعور بمظاهر الإجحاف القائمة كأقوى ما يكون في العلاقات التجارية غير العادلة وغير المتوازنة بين البلدان الغنية والفقيرة.

ويدعو بلدي إلى إيجاد سوق دولية عادلة وتجارة دولية منصفة وديمقراطية ومتوازنة تسهم في تعزيز اقتصاد بلداننا وتسمح لنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبإنهاء تجريم الهجرة من جانب البلدان المستقبلة.

ويجب أن نكفل أقصى حد ممكن من التكامل الاقتصادي بين جميع بلدان العالم. وتعمل البلدان النامية بجد بشأن هذه المسألة في سياق التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض. وننوه بالإنجازات التي تحققت خلال فترة زمنية قصيرة في بعض المناطق، كالاتفاقات بين بعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد أصبح البديل البوليفاري للأمريكتين منصة شاملة للتعاون بين عدد من بلداننا، التي تكمل اقتصاد بعضها البعض. ويسعى هذا التكامل الذي بنيناه لإيجاد مزايا لموادنا الأولية وإنتاجنا الزراعي، ولمواردنا من الأسماك والمعادن والطاقة، على سبيل المثال لا الحصر. ونحن نحتاج إلى التكامل والتضامن والتعجيل بتحويل العلاقات الاقتصادية البحتة، استنادا إلى الشعور المشترك بالمسؤولية والوحدة في مواجهة التحديات الكبرى في الحاضر والمستقبل.

وليس هناك ما هو أبعد عن تلك الروح من الرأسمالية غير المقيدة، التي تتسم بالمضاربة وعدم الكفاءة والتي أدت بالاقتصاد العالمي إلى أزمة خطيرة لم نكد نبدأ في الشعور بآثارها، وفقا لما يقوله بعض الخبراء، كما شاهدنا مؤخرا في النظام المالي للولايات المتحدة.

ومنذ ساعات فقط، أبلغ رئيس البنك الدولي روبرت زوليك الصحافة العالمية بأن الأزمة المالية للولايات المتحدة سيكون لها أثر قاس على المساعدة الإنمائية، وبصفة رئيسية المساعدة المخصصة لأشد البلدان فقرا. وبعبارة أخرى، سوف تكون للأزمة في النظام المالي تداعيات خطيرة بالنسبة لشعوبنا. وسيؤدي بنا نفس الحل الذي يجري التماسه لتجنب الانهيار إلى إدراج تدابير لضمان عدم تأثر شعوبنا من

جراء أزمة لم نحدثها لأنفسنا، ولكننا قد ندفع ثمنها من اشتداد الفقر والمزيد من التأخر في تنميتنا.

وقد رأينا أيضا أن تعددية الأطراف في العلاقات الدولية وسيلة للتوصل إلى علاقات من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي وتنفيذ السياسات الإنمائية استنادا إلى واقعنا. واقتناعا منا بذلك، نلتزم فعليا بمبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز. وتعرب حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا، برئاسة الرئيس دانييل أورتيغا سافيدرا، عن التزامها الراسخ بتلك الرؤية للعالم، وتتكاتف مع الشعب على بناء البلد الذي كان في حالة انهيار سياسي واجتماعي واقتصادي بعد ما يقرب من عقدين من الليبرالية الجديدة في أعقاب عقد من الحرب الظالمة التي أدانتها بشدة محكمة العدل الدولية.

وتسعى حكومتنا للتغلب على الفقر ولتحويل نيكاراغوا من خلال نموذج بديل جديد يقوم على تنمية أكثر عدلا وعلى هيكل جديد للسلطة يتسم بالديمقراطية الحقيقية. وسوف يؤدي المواطنون دورا رئيسيا في الاضطلاع بتلك المهمة، وسيعيدون على الفور تحديد الطريق الذي يتخذه البلد تمشيا مع مصالحهم الخاصة.

وقد عزمنا على تحسين نوعية حياة شعبنا بالاستناد في سياساتنا إلى المبادئ لكي ندافع عن البيئة والطبيعة ونحفظ إرثنا الطبيعي. ويجب أن ننشئ نظاما بيئيا عالميا جديدا يقوم على التشارك وله أهداف محددة بوضوح لكي يضع حدا للاستغلال التجاري والنفعي لموارد كوكبنا؛ التي ثبت أنها تستنفد بمعدل لا يمكن السيطرة عليه. ويجب أن تشمل تلك الجهود أيضا التزاما من أكثر البلدان تسببا في انبعاثات غازات الدفيئة التي أدت إلى الاحترار العالمي وخلفت بالفعل آثارا أخرى سلبية وغير ممكن إلغاؤها على الكوكب.

ونصبّ تركيزنا أيضا على تطوير السيادة الغذائية كوسيلة لإطعام شعبنا من خلال جهودنا المحلية، ومن خلال التضامن غير المشروط مع الشعوب الصديقة. وفي الوقت ذاته، سوف يضمن أمن الغذاء لكل شخص في نيكاراغوا إمكانية موثوقة للحصول على الطعام المغذي بسعر معتدل حتى يعيش حياة صحية ونشطة.

ونضع برامج للقضاء على الجوع والانتهازية. ونقوم بتوفير البذور بتكلفة منخفضة والمواقد وأنابيب الغاز للأسر المنخفضة الدخل. كما ندعم الأعمال التجارية الصغيرة ونعمل من أجل إنشاء مصرف لتشجيع الإنتاج.

وليست كلمة ''التضامن'' بالنسبة لنيكاراغوا مجرد مفهوم أجوف، بل هي لحام المجتمع الذي نرجو أن نبنيه. ومن هذا المنطلق، لا يفوتني أن أشدد في هذه المناقشة العامة على تضامن شعبي مع حكومة وشعب بوليفيا، اللذين تعرضا لمحاولات غير مقبولة ومستمرة لزعزعة استقرار البلد. وقد علمنا سكان بوليفيا الأصليون، بقيادة الرئيس إيفو موراليس، جميعا درسا في الديمقراطية بدفاعه عن الديمقراطية التي اكتسبها بعد سنوات من التهميش والمهانة.

ومرة أخرى، تدين نيكاراغوا الحصار القاسي المفروض على كوبا في انتهاك للقانون الدولي. ويبدو أن هذا الانشغال المريض بمحاربة كوبا يبرر جميع الإجراءات ويتجاهل مشاكل ذلك البلد في مكافحة الإرهاب الذي انتقل من هذا البلد إلى تلك الجزيرة الواقعة في البحر الكاريبي. ينبغي إطلاق سراح الوطنيين الكوبيين الخمسة الذين سجنوا في فلوريدا لمحاولتهم منع القيام بأعمال إرهابية ضد الشعب الكوبي.

إن عملية إنهاء الاستعمار لم تنته، رغم أن ذلك قد يبدو غير حقيقي. لا تزال شعوب بأسرها تعاني القمع والحرمان من حقها في الاستقلال وتقرير المصير. نحن نحيي

ونقف جنبا إلى جنب مع شعوب بورتوريكو والصحراء الغربية، ومع جبهة البوليساريو، ومع الأرجنتين في معارضة احتلال جزر مالفيناس. ونؤكد أيضا مجددا بقوة دعوتنا من أجل حرية الشعب القبرصي ومن أجل وضع نهاية لتقسيم تلك الأمة العظيمة.

ونؤيد حلا شاملا وسلميا في الشرق الأوسط يضع حدا وبشكل نهائي لفظائع الحرب ويتيح للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي العيش كأخوة وأخوات، ويستطيع فيه الشعب الفلسطيني أن يستمتع أخيرا بكل حقوقه وأن تكون له دولة خاصة به.

نحن على قناعة بأننا، إذا أردنا أن نحقق الأهداف النبيلة التي تتبناها منظمتنا، فإننا نحتاج الإرادة السياسية الحقيقية لتكريس الوقت والطاقة لإعادة ترتيب منظمتنا. ويزداد ذلك أهمية في عالم دائم التغيير والتعرض للأزمات ويتطلب من كل واحد منا – من شعوبنا ودولنا – أن نكون مشاركين نشطين في صنع مستقبلنا. وكما قيل من قبل، يجب أن نعمل معا لإرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة. ويسعدنا أن نرحب باقتراح رئيس الجمعية العامة لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن إرساء الديمقراطية في المنظمة، التي ننظر من خلالها في المشاكل الملحة لأجهزتها المختلفة وفيما بينها الواحدة تلو الأخرى. ونحن مستعدون لأداء دور بناء في ذلك الحوار الضروري والملح.

إن العصر الذي تعيشه شعوبنا والمسؤوليات التي تقع على عاتقنا هنا في هذه المنظمة ستكون حاسمة لملايين الناس، الآن وللأجيال القادمة. ومن الملح أن نجد نقاط للتقارب حتى نستطيع العمل معا للتصدي لتحديات العصر وتحمل مسؤولياتنا.

إن ميثاق الأمم المتحدة مرجع أساسي لتوجيه عملنا. ومن خلال احترام الميثاق وضمان الاحترام له، فإننا نحترم أنفسنا. فيجب أن تسود مبادئه على المصالح الذاتية والضيقة. وقبل كل شيء، فإن الجنس البشري على المحك.

تؤكد نيكاراغوا مجددا دعوتها لأن يسهم السلام والإنسانية في إيجاد عالم أكثر عدلا وإنسانية ووحدة تجتمع فيه مصائر الأفراد وتترابط وتهتدي بشغفها للعدل والحرية، وتجتمع معا في المهمة العالمية لإيجاد عالم أفضل للجميع.

وكما قيل بالأمس في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن النظام الدولي الجائر الذي نعيش فيه يجب أن يتغير إذا أردنا له أن يكون موثوقا به وشرعيا وفعالا. ولا يمكن أن يستمر اتخاذ واحد أو سبعة أو ثمانية من أصحاب المصلحة للقرارات المهمة ودون مشاركة الغالبية العظمى من البشر. والحلول لهذا الوضع معروفة ومقبول تماما، على الأقل من حيث المبدأ.

على مر آلاف السنين والقرون، أقام جنسنا البشري المؤسسات، وقبل كل شيء وضع القانون، كي ينظم علاقات البشر وليكون وسيطا في الصراعات عبر الوسائل السلمية. وفي الآونة الأخيرة، أرسى الجنس البشري الديمقراطية تحقيقا لتلك الغاية، وبصفة خاصة، من أجل ترتيب الصلاحيات والسلطات سلميا. هذه هي الحلول التي وضعها جنسنا البشري على مر آلاف السنين، ومن الصعب أن نتصور بديلا آخر.

والسؤال المطروح علينا الآن هو ما إذا كانت لدينا الإرادة السياسية لتطبيق الديمقراطية على الصعيد الدولي، بدءا بإرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة، وتعزيز القانون الدولي في إطار مؤسسات الأمم المتحدة. هذا هو الحل. وهذا هو الذي سيتجاوز الحلول المؤجلة بشكل مزمن لمشاكلنا وسيساعدنا في التعامل بفعالية مع المشاكل الجديدة العاجلة. أنه أمر ممكن. ولما لا؟ فنحن نتحدث عن مؤسسات بشرية نستطيع بأنفسنا أن نغيرها. والسؤال هو ما إذا كانت لدينا

الإرادة السياسية لفعل ذلك أم لا. إنني أقترح أن نعمل معا في هذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة لبناء تلك الإرادة السياسية من خلال توافق آراء تدريجي ويتزايد نطاقه اتساعا.

رفعت الجلسة في الساعة ١٤/١٠.